

شروط التَّكْلِيفِ

تأليف الشيخ الإمام

أبي عبد الله محمد بن يوسف الشَّيبِني

القَيرواني المالكي

(ت 782هـ)

إعْتَنَى بِهِ

فزار حمادي

دار الأمل للتراث

تونس

شُرُوطُ التَّكْلِيفِ

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الشَّيْبَانِيِّ
الْقَيْرَوَانِيِّ الْمَالِكِيِّ
(ت 782 هـ)

اعتنى به

نزار حمّادي

دار الأمل للدراسات والبحوث
تونس

محفوظة
جميع الحقوق
الطبعة الأولى

1437 هـ - 2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنعم علينا بفقه الدين، وجعلنا من أمة خير المرسلين،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل المخلصين، القائل: «مَنْ يُرِدَ اللَّهُ
بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»⁽¹⁾، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد، فإن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أفضل الطاعات، وخير ما أنفقت
فيه يواقيت الأوقات، خصوصًا العلم الذي يبحث عن الواجبات والمحرمات،
وعن تصحيح أفعال العبادات، وهو علم الفقه الرفيع المقام، الذي يفتقر إلى
أحكامه وقوانينه جميع من الأنام.

قال الإمام حُجَّةُ الإسلام أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ الْبَدْنَ لَا يَبْقَى إِلَّا
بِعِلْمِ الْأَبْدَانِ وَهُوَ الطَّبْ، وَعِلْمُ الْأَدْيَانِ وَهُوَ الْفِقْهُ؛ إِذَا الْأَدَمِيُّ خُلِقَ بِحَيْثُ لَا
يُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ وَحْدَهُ كَالْبَهِيمَةِ الْوَحْشِيَّةِ، بَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ جَمْعٍ
مُتَعَاوِنِينَ عَلَى أَشْغَالٍ كَثِيرَةٍ، فِي تَهْيِئَةِ الْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ وَآلَاتِهِمَا، وَلَا بَدَّ إِذْ
كَانَ لَهُمْ اجْتِمَاعٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ عَدْلٌ وَقَانُونٌ فِي الْمَعَامَلَةِ عَلَيْهِ يَتَرَدَّدُونَ،
وَلَوْلَاهُ لَتَنَازَعُوا وَتَقَاتَلُوا وَهَلَكُوا، فَالْفِقْهُ هُوَ بَيَانُ ذَلِكَ الْقَانُونِ»⁽²⁾.

(1) البخاري في العلم، باب من يُرد الله به خيرًا يفقهه في الدين؛ ومسلم في كتاب الزكاة، باب النهي
عن المسألة.

(2) ميزان العمل، (ص 358)

وإن أؤكد ما يُهتَم به من أبواب الفقه ما تعلّق منه بالعبادات الأساسية التي تمثل مباني الدين الإسلامي، وهي المشار إليها في قول سيدنا محمد ﷺ: «بُني الإسلام على خمسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ»⁽¹⁾.

ولذا صنّف العلماء ما لا يحصى من الكتب والرسائل في بيان أحكامها وتفصيلها، فكان منها المختصرات الصغيرة الحجم الكثيرة العلم، التي جُعِلت سُلَّمًا للتّرقّي إلى سماء المسائل، ووسيلة لإدراك القواعد والدلائل، لا ينبغي للمبتدئ في العلم العدول عنها، ولا لغيره إلغاؤها والاستغناء عنها، ومنها هذه الرسالة الفقهية المسماة بـ«شروط التكليف» للشيخ الإمام أبي محمد الشيباني القيرواني المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد يَسَّر الله تعالى بفضلهِ وكرمه الوقوف على نسختها الفريدة والعناية بها بقدر الطاقة.

(1) البخاري في الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»؛ ومسلم في الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»

ترجمة موجزة للإمام أبي محمد الشيباني

إن من أبرز مصادر التعريف بالشيخ الإمام أبي محمد الشيباني كتاب «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان»⁽¹⁾ بقلم الشيخ الفقيه أبي القاسم بن ناجي التنوخي (ت 839هـ) الذي يعدّ من أبرز تلاميذ إمامنا المترجم، فقد ذكر الكثير من الأخبار المتعلقة به، تقتصرُ منها على البعض ونحيل القارئ الكريم إلى المصدر المذكور لمزيد التفاصيل، وكما نشير إلى بعض الفوائد اللطيفة من مصادر أخرى.

قال الشيخ العلامة الرصاع في فرسته عند الترجمة لشيخه الإمام أبي القاسم البرزلي: «ومن أشياخه بالحضرة العلية والبلاد الإفريقية الشيخ الإمام العالم العَلَمُ الصالح أبو عبد الله محمد الشيباني البلوي رَحِمَهُ اللهُ، وهو أول شيخ فتح الكتاب عليه، وأفتى بين يديه. قرأ عليه القرآن بالقراءات السبعية أفراداً وجمعاً، وعرض عليه الشاطبية الكبرى غير مرة، وأجازة عام ستة وستين وسبعمائة (766هـ)، وقرأ عليه كتاب «التهذيب» قراءة تفقّه وإتقان، وأكثر «الرسالة»، وسمع بعض «الموطأ» و«مسلم» وأكثر التفسير، وقرأ عليه في العربية «الجمل» وغيره، وقرأ عليه الفرائض وأجازه في ذلك كله، ولازم مجلسه من عام ستين (760هـ) إلى أن ارتحل إلى الحضرة العلية، ثم أخذ عن

(1) تحقيق الأخوان الشيخ محمد المجدوب والدكتور عبد العزيز المجدوب، طبعة المكتبة العتيقة. (ج 4/ ص 187)

الشيخ الإمام علم الأعلام أكبر المتبحرين وأفضل المتأخرين بركة وقته وفريد عصره سيدي الفقيه أبي عبد الله محمد بن عرفة رحمه الله ورحم سلفه»⁽¹⁾.

وقال الإمام أبو القاسم البرزلي في حقّ شيخه الشيبلي: «كان يجلس في أيام قراءتنا عليه في مسجد المعلق من قرب طلوع الشمس إلى أذان الظهر نقرأ عليه في الزمن المذكور عشرين دولة»⁽²⁾. وقال أيضا: «ما رأيت مثله بإفريقية ولا بالمشرق»⁽³⁾.

وقال الشيخ ابن ناجي: شيخنا أبو محمد الشيبلي كان عالمًا عاملاً ورعًا واعظًا فصيحًا ثبتًا ثقةً سخيًا على قدر حاله، له قبول حسنٌ ووجه حسنٌ، لا يمشي في سوق ولا غيره، وإنما هو من مسجده لداره، إلا لأمر مهم كزيارة من يمرض من أصحابه أو صلاة على جنازة استئذن عليها أو لصلاة جمعة⁽⁴⁾.

وقال ابن ناجي أيضا معددا بعض الجهود العلمية للشيبلي وطريقة تدريسه: «ودرس العلم فيما ذكر لي بعض أصحابنا نحو خمسة وثلاثين عاما، وقرأت عليه نحو ربع رسالة أبي محمد بن أبي زيد، وجملة من ابن الحاجب⁽⁵⁾ مقدار ما قرأت في شتوتي وبعض أخرى، ومات رحمه الله تعالى».

(1) فهرست الرصاع (ص 76) تحقيق محمد العنابي، نشر: المكتبة العتيقة - تونس.

(2) نقله ابن ناجي في معالم أهل الإيمان (ج 4/ ص 206)

(3) نقله ابن ناجي في معالم أهل الإيمان (ج 4/ ص 204)

(4) معالم أهل الإيمان (ج 4/ ص 205)

(5) أي: كتابه الفقهي الجامع للأهمات.

وصفة ميعاده في زماننا أن الشيخ كان يصليّ الصبح في مسجد دار الشيخ ابن أبي زيد، وينوب عنه في مسجده في هذا الوقت تلميذه الفقيه أبو عبد الله محمد الضريسي، ويكر بذلك، فإذا صلى أتى جماعة من أصحابنا المجتهدين في تلاوة القرآن فيقرؤون نحو أربعة أحزاب أو خمسة أحزاب، فإذا جاء الشيخ سكتوا وقد امتلأ المسجد حينئذ بالعامّة، فيقرأ عليه عشر من القرآن، فينقل كلام «ابن عطية» وغيره ك«الثعلبي» ويتكلم عليه بالوعظ بما يليق بالمحلّ، ويجلب لذلك ما يليق من حكايات الصالحين ويطوّل الكلام جدًّا وهو لا ينظر إلّا أمامه، ويُقرأ عليه «مسلم» وربما يعظ إليه أيضًا، ودولة في «سيرة ابن إسحاق»، ودولتان في الرقائق وربما يزيد ثلاثة.

وعند فراغ هذا يحضر الطلبة المبتدئون أصحاب «الرسالة» و«الجلاب» و«ابن الحاجب» فيقرؤون متصلًا بما ذكر، وكانوا نحو الخمسة عشر، ودولة «ابن الحاجب» كانت دولتي وأنقل إليها تأليف ابن عبد السلام، فغالب الحال إذا كنت أقرؤها يؤذن الظهر ونخرج حينئذ مع من ذكر.

وعند شروعي في دولتي يحضر الطلبة الكبار نحو العشرة، فيقرؤون دول «التهذيب» فيفرغون منها عند صلاة الظهر، فيخرج الشيخ ونخرج، فينال شيئًا من الطعام، ثم يُفتي بخطّه فيما يُعطاه وهو في الميعاد، ويتوضأ ويصليّ بالناس في مسجده الظهر قرب أذان العصر، ويجلس لمن يجود عليه من طلبة المدينة إلى أذان المغرب، فإذا صلى المغرب جلس لتجويد الغرباء الذين في الزوايا

كزاوية الشيخ ابن عبد الله محمد الجديدي، فيجودون عليه إلى صلاة العشاء
الآخرة ويتأخر بالصلاة فيها ويخرج حينئذ للدار⁽¹⁾.

أخذ الشيببي العلم العلم عن جملة من شيوخ القيرواني، منهم أبو عمران
موسى المناري، وأبو محمد عبد الله الحجابي، وأبو عبد الله محمد القلال،
وأبو عبد الله محمد السكوني، وقد ترجم لجميعهم ابن ناجي في المعالم.
وأخذ عنه جماعة منهم أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الفاسي، وأبو يوسف
يعقوب الزعبي، وأبو العباس أحمد بن عفيف القمودي، وأبو حفص عمر بن
إبراهيم المسراقي، وأبو العباس أحمد الترهوني، أبو محمد بن عبد الله بن علي
الشريف عرف التكوذي، وغيرهم.

أما مؤلفاته فللشيببي شرح الرسالة القيروانية، ذكره ابن ناجي قائلا: «وَأَلَّفَ
رحمه الله شرحا على الرسالة جامعاً حسناً نحو سفرين في القالب الصغير»⁽²⁾.
وقد وقفنا على نسختين منه، إحداها بالمكتبة الوطنية بتونس، وأصلها من
مكتبة الشيخ علي النوري الصفاقسي، مبتورة الأول، وتقع في 181 ورقة.
ومنها نقلنا في التعليقات. والثانية توجد في مكتبة آل النيفر بتونس أيضاً، وهي
كاملة غير أنها أصيبت بالرطوبة وأكلتها الأرضة.

وله أيضاً هذه الرسالة التي نقدّم لها، وقد أفاد ابن ناجي بأن شيخه الشيببي
سماها «شروط التكليف» حيث قال: «وَأَلَّفَ رَحْمَةُ اللَّهِ كراسه سماها «شروط

(1) معالم أهل الإيمان (ج4/ص 206 - 207)

(2) معالم أهل الإيمان (ج4/ص 223)

التكليف»، وفيها فرائض الصلاة وسننها وفضائلها وغير ذلك من ضروريات
الفرض، فينتفع المرابطون بها إذ هي تخريجهم من قيد الجهالة⁽¹⁾.

له أيضا كما قال ابن ناجي: تقايد في النحو، وشرح على القصيدة الحصرية
وهي رائية للإمام أبي الحسن علي بن عبد الغني الفهري القيرواني الحصري في
قراءة الإمام نافع، وغير ذلك من المؤلفات⁽²⁾.

كانت وفاة الشيبسي رَحْمَةُ اللَّهِ يوم السبت في الثاني عشر من صفر سنة 782 هـ،
قال ابن ناجي: ودفن صبيحة يوم الأحد من الغد، وما رأيت أحدا يُبكي عليه
بعد موته مثلما بكى الخلق عليه خاصتهم وعامتهم ويتحبون في الأزقة وعلى
باب داره، وذلك لحسن أخلاقه ووعظه ونفعه لهم ولو بالدعاء⁽³⁾.

❖ النسخة المعتمدة:

لشروط التكليف نسخة وحيدة على حد علمنا تحتفظ بها المكتبة الوطنية
بتونس تحت رقم 2101، من الورقة الأولى على الورقة 19، وهي التي
حاولنا ضبطها والعناية بها بقدر الطاقة وبالله التوفيق، وفيما يلي نماذج منها.

(1) معالم أهل الإيمان (ج 4/ ص 223)

(2) معالم أهل الإيمان (ج 4/ ص 223)

(3) معالم أهل الإيمان (ج 4/ ص 224)

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هـ **فَإِنَّ الشَّيْخَ الْقَفِيَّةَ الْأَمَامَ الْأَعْلَمَ**
هـ **أَبُو حَنِيفَةَ** **اللَّهُ أَتْلُوهُ** **الْقَفِيَّةَ** **وَالْأَمَامَ** **وَالْأَعْلَمَ**

عالم وفقيه الله وأبنا كذا ان شروك التكليف ثلاثة العقل
والبلوغ وبلوغ دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم ومن
توفرت فيه هذه الشروك الثلاثة خوكب بأربعة
أشياء اعتقاد وفوا وفعل وترك **أحكام** شريعة
نبي **عليه** صلى الله عليه وسلم ترك من أربعة
أشياء كتب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم
وأجماع الأمة والقياس على هذه الأصول الثلاثة وهي
تنقسم على خمسة أقسام واجب ومستحب ومكروه
وحرام ومباح **والْمُسْتَحَبُّ** منها على ثلاثة أقسام سنة
ورغبة ونافلة والسنة على أربعة أقسام سنة لأهل
بدرها **الْأَكْبَرُ** كالإذان والجماعة **لِلْمُؤْمِنِينَ** الخمس
وسنة لا يبردها **الْمُسْتَدْعَى** كالشباغة والحوض والميزان
وسنة **تُوجِبُ الْعَمَلَ وَالْعِلْمَ** وهي ما ثبت بطريق التواتر
وسنة **تُوجِبُ الْعَمَلَ** ولا توجب العلم وهي ما ثبت بطريق
الأطراف **وَالْمُسْتَحَبُّ** وقواعده الإسلام ومجاليه
خمس شهادة **أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ**

الصفحة الأولى من المخطوط

249
 ولربوبه صلى الله عليه وسلم وتكثر من الدعاء والصلوة
 في مسجده عليه السلام وطهرك من الغمامة
 مقيمًا بمهاجرة ذاك وقت غنيمته لا يكرك في ظل الـ
 فوات ولا يبلغ اليه في ظل الزمان ولا تقع زيارة
 قبور الشقراء أهل أحقر رضي الله عنهم لأن الخبر كله
 نفع بينهم استودع عندهم واستنبغ بهم وودع
 أمانته عندهم لأن الأمانة لا تشودع إلا عنده أمين
 جعلنا الله وأباكم من المتقين الجائزين الأامين لهذا
 دين المصنفين الذين لا خوف عليهم ولا هم
 يحزنون نحن وجميع المسلمين بحاجتنا نبينا محمد
 أمين أمين يا رب العالمين كمل التوفيق بحمد الله
 وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم تسليما ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
 العظيم

تسليما
 بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم
 أعظم أشرنا لله وإياك أنت واجب على كل مخلوق
 أن يعلم أن الله عز وجل واجب في ملكه خلق العالم
 بأبصره العلوي والسفلي والعرش والعرسي والسموي

شُرُوطُ التَّكْلِيفِ

تأليفُ الشَّيْخِ الإمامِ
أبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الشَّيْبِيِّ
الْقَيْرَوَانِيِّ الْمَالِكِيِّ
(ت 782 هـ)

اعتنى به

نزار حمّادي

دارُ الأملِ
تونس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا

قَالَ الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ الْبَلَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

اعْلَمْ - وَفَقَّنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ - أَنَّ شُرُوطَ التَّكْلِيفِ ⁽¹⁾ ثَلَاثَةٌ؛

- الْعَقْلُ ⁽²⁾.

- وَالبُلُوغُ ⁽³⁾.

- وَالبُلُوغُ دَعْوَةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❖ فَمَنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ خُوطِبَ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ؛

- اعْتِقَادٌ.

- وَقَوْلٌ.

(1) التكليف: إلزام ما فيه كلفة من فعل أو ترك. وهو قول الجمهور. وقيل: طلب ما فيه كلفة.

فعلى الأول يكون قاصرًا على الوجوب والحرمة دون الندب والإباحة والكراهة؛ إذ لا إلزام فيها، وعلى الثاني يشمل ما عدا الإباحة؛ إذ لا طلب فيها فليست تكليفًا على القولين. (حاشية

الوزاني على شرح ابن كيران على المرشد المعين، ج 1/ ص 294)

(2) العقل: قوة مهيتة لقبول العلم. ويقال أيضًا: ملكة في النفس بها تستعد للعلوم والإدراكات.

(راجع حاشية ابن حمدون على الشرح الصغير لميارة، ص 93)

(3) البلوغ: هو قوة تحدث في الصبي يخرج بها عن حالة الطفولية إلى حال الرجولية. وتلك القوة

لا يكاد يعرفها أحد، فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها، وهي على قسمين: ثلاثة يشترك فيها الذكر والأنثى وهي الاحتلام، وإنبات الشعر الخشن في الوسط لا في الإبط واللحية لتأخرهما عن البلوغ، والسن وهو ثمانية عشر. واثنان تختص بهما الأنثى وهما

الحيض والحمل. (راجع مختصر الدر الثمين لميارة، ص 49 - 50)

- وَفِعْلٍ .

- وَتَرْكٍ .

❖ وَأَحْكَامُ شَرِيعَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُدْرِكُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

- كِتَابِ اللَّهِ ⁽¹⁾ .

- وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

- وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ⁽²⁾ .

(1) قال الشيخ اليوسي: والمعني به هنا: «اللفظ المنزّل على مُحَمَّدٍ ﷺ للإعجاز بسورة منه، المتعبّد بتلاوته». فاللفظ: جِنْسٌ، وعُلِمَ من تصدير الحدّ به أن المراد هنا إنما هو الكلام المتلوّ دون المعنى القائم بذاته تعالى وهو المعتبر في أصول الدين. و«المنزّل» فصلٌ خرج به كلام الناس مثلاً والأحاديث النبوية. و«على مُحَمَّدٍ ﷺ» فصلٌ خرج به سائر كتب الله تعالى المنزّلة على سائر الأنبياء، ولهذا عبّر بـ«محمد» العلم الخاصّ دون النبيّ أو الرسول لينزاح كل إيهام، فإن الحدود يطلب فيها البيان. و«لإعجاز» فصل خرج به الأحاديث القدسية، وهو ما يرويه النبي ﷺ عن ربّه مما لم يتحد به، نحو: «أنا عند ظن عبدي بي». و«بسورة منه» ذكر للبيان الواقع وهو أنه وقع التحدي بسورة منه ولو أقصر سورة كالكوثر، ولو حذف هذا القيد واكتفي بالإعجاز به في الجملة لكفى. و«المتعبّد بتلاوته» فصلٌ خرج به ما نسخت تلاوته، نحو: «والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما...» إلى آخره، ونحو: «بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا». (البدور اللوامع شرح جمع الجوامع، ج 3/ ص 8)

ثم قال اليوسي أيضاً: تنبيه: ما نقل عن النبي ﷺ غَيْرَ القرآن مما يسمّى حديثاً منه ما نزل عليه لفظه من غير أن يقع به التحدي، وهو المسمّى بالأحاديث القدسية ويقال لها الربانية والإلهية، وعنه احترز فيما مرّ. ومنه ما لم ينزل لفظه بل معناه فقط، إما وحياً وإما إلهاماً وإلقاء في الروح، وعبّر عنه ﷺ، وهو المسمّى بالأحاديث النبوية المشهورة. وإن جوّزنا الاجتهاد للنبي ﷺ ووقوعه فمن هذا القسم ما لم ينزل لفظاً ولا معنى. (البدور اللوامع، ج 3/ ص 20)

(2) إجماع الأمة: هو اتفاق العلماء على حكم شرعيّ. (تقريب الوصول لابن جزى، ص 109)

- وَالْقِيَاسُ ⁽¹⁾ عَلَى هَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ.

❖ وَهِيَ تَنْقَسِمُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

- وَاجِبٌ ⁽²⁾.

- وَمُسْتَحَبٌّ ⁽³⁾.

- وَمَكْرُوهٌ ⁽⁴⁾.

- وَحَرَامٌ ⁽⁵⁾.

(1) القياس: هو إثباتُ حُكْمٍ المنطوق به للمسكوت عنه لجامع بينهما. فالمنطوق به هو المقيس عليه، وهو الأصل. والمسكوت عنه هو المقيس، وهو الفرع. (تقريب الوصول لابن جزى، ص 112-113)

(2) الواجب: ما طلبَ الشرعُ فعلَهُ طلبًا جازمًا. (تقريب الوصول لابن جزى، ص 77) ويقال أيضا: هو ما يثابُ على فعلِهِ ويترتبُ العقابُ على تركِهِ، كبرِّ الوالدين بإكرامهما واحترامهما بشهادة قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ١٣﴾ [الإسراء: ٢٣]. (راجع المقدمة للشيخ النوري، ص 35)

(3) المستحبُّ - أي: المندوبُ -: ما طلبَ الشرعُ فعلَهُ طلبًا غير جازمٍ. (تقريب الوصول لابن جزى، ص 77) ويقال أيضا: هو ما يثابُ على فعلِهِ ولا يعاقبُ على تركِهِ، كذكر الله والتفكير فيما يُرضيه. (المقدمة للشيخ النوري، ص 35)

(4) المكروه: ما طلبَ الشرعُ تركَهُ طلبًا غير جازمٍ. (تقريب الوصول لابن جزى، ص 77) ويقال أيضا: هو ما يثابُ على تركِهِ ولا يُعاقبُ على فعلِهِ، كالنوم قبل صلاة العشاء، ومباشرة النجاسة من غير ضرورة. (المقدمة للشيخ النوري، ص 36)

(5) الحرام: ما طلبَ الشرعُ تركَهُ طلبًا جازمًا. (تقريب الوصول لابن جزى، ص 77) ويقال أيضا: هو ما يثابُ على تركِهِ ويترتبُ العقابُ على فعلِهِ، كقطيعة الرَّحِمِ. (المقدمة، للشيخ النوري، ص 36)

- وَمُبَاحٌ⁽¹⁾.

❖ وَالْمُسْتَحَبُّ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- سُنَّةٌ⁽²⁾.

- وَرَغِيْبَةٌ⁽³⁾.

- وَنَافِلَةٌ⁽⁴⁾.

❖ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

- سُنَّةٌ لَا يَرُدُّهَا إِلَّا كَافِرٌ: كَالْأَذَانِ، وَالْجَمَاعَةِ لِلْفَرَائِضِ الْخَمْسِ.

- وَسُنَّةٌ لَا يَرُدُّهَا إِلَّا مُبْتَدِعٌ: كَالشَّفَاعَةِ، وَالْحَوْضِ، وَالْمِيزَانِ.

(1) المباح: مَا لَمْ يَطْلُبِ الشَّرْعُ فِعْلَهُ وَلَا تَرْكُهُ. (تقريب الوصول لابن جزى، ص 77) ويقال أيضا: هو مَا أَذِنَ الشَّرْعُ فِي فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ بِحَيْثُ لَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا ثَوَابٌ وَلَا عِقَابٌ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ. (المقدمة للشيخ النوري، ص 36) قال الشيخ النفراوي في شرحه: قوله: «مَا أَذِنَ الشَّرْعُ فِي فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ»، جنسٌ يشمل الواجبَ والمندوبَ، وخرجَ الحرامَّ والمكروهَ، ومثَّلَ له بقوله: «كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ» فإنهما بحسب الأصل مباحان، وأما بحسب العوارض فقد يطلبان بالفعل والتركُ الجازمين أو غيرهما. (شرح المقدمة النورية، ق 15 / أ)

(2) قال الإمام الشيبى: السُّنَّةُ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ: الطَّرِيقَةُ وَالسَّيْرَةُ. وَفِي الاصْطِلَاحِ: هِيَ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَاوَمَ عَلَيْهِ فِي جَمَاعَةٍ مَظْهَرًا لَهُ، وَلَمْ يَدُلْ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهِ. وَقَالَ أَيْضًا: وَالسُّنَّةُ: مَا تَأَكَّدَ أَمْرُهُ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ بِقَرِينَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى مَجْرَدِ الطَّلَبِ، كَمَدَاوِمَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فِعْلِهِ وَحْدَهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ تَأَكَّدَ بِقَوْلِهِ. (شرح الرسالة القيرواني، مخ/ ص 9)

(3) قال الشيخ ابن كيران: الرَغِيْبَةُ: مَا رَغِبَ فِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَظْهَرْ فِي جَمَاعَةٍ، كَرَكْعَتِي الْفَجْرِ. (شرح المرشد المعين، ج 2/ ص 447)

(4) قال القاضي عياض: سُنِّيَتِ النَّوَافِلُ لِكُونِهَا زِيَادَةً عَلَى الْفَرَائِضِ، وَالنَّفْلُ: الزِّيَادَةُ. (التنبيهات، ج 1/ ص 139) وقال الإمام الشيبى: النَّوَافِلُ: مَا قَرَّرَ الشَّارِعُ أَنَّ فِي فِعْلِهِ ثَوَابًا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ أَوْ يُدَاوِمَ عَلَيْهِ أَوْ يُرَغَّبَ فِيهِ. (شرح الرسالة القيرواني، مخ/ ص 9)

- وَسُنَّةٌ تُوجِبُ الْعَمَلَ وَالْعِلْمَ: وَهِيَ مَا ثَبَتَ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ.
- وَسُنَّةٌ تُوجِبُ الْعَمَلَ وَلَا تُوجِبُ الْعِلْمَ: وَهِيَ مَا ثَبَتَ بِطَرِيقِ الْإِحَادِ.

❖ فِصْلُ ❖

❖ وَقَوَاعِدُ⁽¹⁾ الْإِسْلَامِ⁽²⁾ وَمَبَانِيهِ خَمْسٌ:
- شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.
- وَإِقَامُ الصَّلَاةِ⁽³⁾.

(1) قال الشيخ علي النوري الصفاقسي: تسميتها قواعد يدل على تأكيد أمرها لأن البنيان لا يثبت إلا على قواعد، فكذلك الإسلام لا يثبت إلا على هذه القواعد، وهذا يقتضي أن من تركها كلها أو بعضها فهو كافر، وهو كذلك. أما القاعدة الأولى وهي قاعدة الشهادة فهو واضح، وأما باقيها فهو كذلك إذا حصل منه الترك الكلي بأن ترك التصديق والفعل، وأما إن حصل التصديق الجازم بوجوبها ولم يفعل فهو مؤمن ناقص الإيمان عاصي على المشهور. (الهدى والتبيين فيما فعله فرض عين على المكلفين، مخ/ص 53 - 54)

(2) عياض: أصل الإسلام: الانقياد، وفرق في حديث جبريل بينه وبين الإيمان، فجعل الإيمان باطنا بما تعلق بعمل القلب، والإسلام ظاهرا بما تعلق بعمل الجوارح، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تَوْفِّقُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، ففرق بينهما، وقد جاء أيضا بمعنى واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ ﴿فَمَا وَحَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦]. وأصل الإسلام: الطاعة والانقياد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، وأصل الإيمان: التصديق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ ﴿١٧﴾ [يوسف: ١٧]، فإذا جاءا مفترقين فعلى أصل الوضع في اللغة، وإذا جاءا مجتمعين فعلى مشاركتهما في معناهما؛ لأن العمل في الجوارح طاعة لله، وتصديق لأوامره ووعدته ووعدته وإيمان بذلك، ولأن الإيمان بالقلب طاعة لله وانقياد لأوامره. (مشارك الأنوار، ج 2/ص 218)

(3) عياض: اختلف في اشتقاق اسم «الصلاة» مم هو، فقيل: من الدعاء، وهو قول أكثر أهل العربية والفقه، وتسمية الدعاء صلاة معروف من كلام العرب وأشعارها، فسميت صلاة لما فيها من الدعاء، كما سميت صلاة الجنابة صلاة وإن لم يكن فيها غير القيام للدعاء، ثم إن الشرع

- وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ⁽¹⁾.

- وَصَوْمُ رَمَضَانَ⁽²⁾.

أُضِفَ إِلَى مَا فِيهَا مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَأَفْعَالٍ وَأَقْوَالٍ. (التنبيهات، ج 1/ص 123) وأما معنى الصلاة شرعاً فيأتي تعريف الإمام ابن عرفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهَا فِي أَوَّلِ بَابِ الصَّلَاةِ مَشْرُوحًا.

(1) عِيَاضُ: أَصْلُ الزَّكَاةِ فِي اللُّغَةِ: النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ، يُقَالُ: زَكَ الشَّيْءُ: إِذَا نَمَا بِذَاتِهِ وَكَثُرَ كَالزَّرْعِ، أَوْ بغيره كَالْمَالِ، أَوْ بِحَالِهِ وَفَضَائِلِهِ كَالْإِنْسَانِ فِي صَلَاحِهِ وَفَضْلِهِ، فَسُمِّيَتْ صَدَقَةُ الْمَالِ زَكَاةً لِأَنَّهَا تَعُودُ بِالْبَرَكَةِ فِي الْمَالِ الَّذِي أَخْرَجَتْ مِنْهُ وَتُتَمِّيه. وَقِيلَ: لِأَنَّ الْقَدْرَ الْمَخْرُجَ يَزُكُو عِنْدَ اللَّهِ وَيَنْمُو، كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «مَا تَصَدَّقَ عَبْدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا كَانَ كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ فَيَرْبِيهَا اللَّهُ كَمَا يَرْبِي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَضْلُهُ حَتَّى تَكُونَ كَالْجِبَلِ». وَقِيلَ: لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَزُكُو بِأَدَائِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: 103]. وَقِيلَ: لِأَنَّهَا تَطْهَرُ الْأَمْوَالُ مِنْ أَوْسَاخٍ فِيهَا تُوْدِي بِهَا إِلَى الْفُسَادِ وَالتَّلَفِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا. وَسُمِّيَتْ صَدَقَةً مِنَ الصَّدَقِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ إِيْمَانٍ مَخْرُجِهَا. وَسُمِّيَتْ حَقًّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَاصِهِ﴾ [الأنعام: 141]. وَسُمِّيَتْ نَفَقَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 34]. وَسُمِّيَتْ عَفْوًا فِي قَوْلِهِ: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ [الأعراف: 199]. (راجع التنبيهات، ج 1/ص 358-359)

(2) عِيَاضُ: أَصْلُ الصَّوْمِ فِي اللُّغَةِ: الْإِمْسَاكُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: 26] الْآيَةُ، أَيْ: إِمْسَاكًا عَنِ الْكَلَامِ. وَهُوَ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ: إِمْسَاكُ مَخْصُوصٍ عَنْ أَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ. (التنبيهات، ج 1/ص 299-300)

قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ النَّوْرِيُّ: الصَّوْمُ لُغَةً: الْإِمْسَاكُ مُطْلَقًا. وَفِي الشَّرْعِ: إِمْسَاكُ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ إِمْسَاكُ مُسْلِمٍ - بِلَا مَانِعٍ وَإِغْمَاءٍ - عَنْ وَصُولِ غِذَاءٍ لِمَعِدَتِهِ، وَعَنْ إِنْزَالِ مَنِيِّ وَمَذْيٍ وَوَطْئٍ وَاسْتِدْعَاءِ قِيٍّ، مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ بَنِيَّةً مِنَ اللَّيْلِ. (الهدى والتبيين، مخ/ص 39)

- وَالْحَجُّ⁽¹⁾ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ لِمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.
وَلَا بُدَّ لِلشَّهَادَتَيْنِ مِنْ اعْتِقَادٍ بِالْقَلْبِ مَعَ النُّطْقِ بِاللِّسَانِ.

❖ فِصْلٌ ❖

❖ الطَّهَارَةُ⁽²⁾ عَلَى قِسْمَيْنِ:

- طَهَارَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ: وَهِيَ الطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَخْبَاثِ.
- وَطَهَارَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ: وَهِيَ الطَّهَارَةُ مِنَ الْفَضَلَاتِ.

❖ وَمَرَاتِبُهَا أَرْبَعٌ:

- أَحَدُهَا: تَطْهِيرُ الظَّاهِرِ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَخْبَاثِ وَالْفَضَلَاتِ.
- وَالثَّانِيَةُ: تَطْهِيرُ الْجَوَارِحِ عَنِ الْجَرَائِمِ وَالْآثَامِ.
- وَالثَّلَاثَةُ: تَطْهِيرُ الْقَلْبِ عَنِ الْأَخْلَاقِ الْمَذْمُومَةِ وَالرَّذَائِلِ الْمَمْقُوتَةِ.
- وَالرَّابِعَةُ: تَطْهِيرُ السِّرِّ عَمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى.

(1) النوري: الحجُّ لغة: القَصْدُ، وصار يستعمل في الشرع على قصد مخصوص وهو قصد الكعبة للحج والعمرة. وأكد شيء على مريد الحج تعلُّمُ أحكامه؛ وإلا كان حُجُّه وبَالًا عليه. فإن تعسَّر عليه التعليم بالقول فليقتد بعالم ثقة يتعلم منه بالفعل. وأن يكون ما ينفقه في حجة من أحلَّ ما يمكنه؛ لأن الحلال مفتاح الخير وعنوان قبول الأعمال، ويعين على الطاعة، ويثبِّط على المعصية. (الهدى والتبيين، مخ/ص 54)

(2) قال الشيخ علي النوري: الطهارة لغة: النقاء من النجس والدنس، وتستعمل مجازًا في النقاء من العيوب. وتطلق في الشرع على معنيين: أحدهما: الصِّفَةُ الْحُكْمِيَّةُ الْقَائِمَةُ بِالْأَعْيَانِ الطَّاهِرَةِ بحيث يجوز ملابستها في الصلاة وفي الغذاء والمكث في المسجد. والثاني: رَفْعُ الْحَدَثِ وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ. والتكليف بهذه الثانية كما في قولهم: الطهارة واجبة. (الهدى والتبيين فيما فعله فرض عين على المكلَّفين، مخ/ص 198)

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- وَضُوءٌ⁽¹⁾.

- وَغُسْلٌ.

- وَبَدَلٌ مِنْهُمَا عِنْدَ تَعَذُّرِهِمَا: وَهُوَ التَّيْمُمُ.

❖ وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْأَخْبَاثِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- غَسْلٌ.

- وَمَسْحٌ.

- وَنَضْجٌ.

❖ وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْفَضَلَاتِ عَشْرَةٌ، خَمْسٌ مِنْهَا فِي الرَّأْسِ، وَهِيَ:

- الْمَضْمَضَةُ⁽²⁾.

- وَالاسْتِنْشَاقُ.

- وَقَصُّ الشَّارِبِ⁽³⁾.

(1) القلشاني: الوضوء مُسْتَقْتُ مِنَ الْوُضَاءِ وَهِيَ النِّظَافَةُ، وَهِيَ فِي الشَّرْعِ: تَطْهِيرُ أَعْضَاءٍ مَخْصُوصَةٍ

بِالْمَاءِ لِنَتْنَفَ وَيَرْتَفَعُ عَنْهَا الْحَدَثُ لِاسْتِبَاحَةِ الْعِبَادَةِ الْمَمْنُوعَةِ قَبْلُ. (شرح الرسالة، ق 34/أ)

(2) الْأَبِيُّ: الْمَضْمَضَةُ: تَحْرِيكُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ بِالأَصَابِعِ أَوْ بِقُوَّةِ الْفَمِ، زَادَ بَعْضُهُمْ: ثُمَّ يَمُجُّهُ، فَأَدْخَلَ

فِي حَقِيقَتِهَا الْمَجَّ. (إكمال الإكمال، ج 1/ص 9)

(3) يَرِاجِعْ إِكْمَالَ الْإِكْمَالِ، لِلشَّيْخِ الْأَبِيِّ (ج 1/ص 37)

- وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ⁽¹⁾.

- وَفَرْقُ الشَّعَرِ.

❖ وَخَمْسَةٌ مِنْهَا فِي الْبَدَنِ، وَهِيَ:

- قَصُّ الْأَظْفَارِ⁽²⁾.

- وَنَتْفُ الْآبَاطِ⁽³⁾.

- وَحَلْقُ الْعَانَةِ.

- وَالْاخْتِانُ⁽⁴⁾.

(1) عِبَاضٌ: الْأَخْذُ مِنْ طُولِ اللَّحْيَةِ وَعَرَضُهَا حَسَنٌ. وَيُكْرَهُ الشُّهْرَةُ فِي تَعْظِيمِهَا وَتَحْلِيلِهَا، كَمَا تُكْرَهُ فِي قَصِّهَا وَجَزِّهَا. (الإكمال، ج 1/ ص 64) وقال الشيخ الأبي: يُكْرَهُ تَعْظِيمُهَا، كَمَا يُكْرَهُ قَصُّهَا، وَالْأَخْذُ مِنْهَا طَوِيلًا وَعَرَضًا حَسَنٌ. (إكمال الإكمال، ج 1/ ص 39)

(2) الْأَبْيُ: هُوَ إِزَالَةُ مَا طَالَ مِنْهَا عَلَى اللَّحْمِ، وَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ تَحْسِينُ الْهَيْئَةِ، وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى حَصُولِ الطَّهَارَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَتَمِّ؛ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ تَحْتِهَا مَا يَمْنَعُ مِنْ وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ، وَهَذَا فِيمَا لَمْ يَطْلُ مِنْهَا طَوِيلًا غَيْرَ مَعْتَادٍ فَإِنَّهُ يُعْفَى عَمَّا تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ قَلِيلِ الْوَسَخِ، وَأَمَّا مَا زَادَ طَوِيلُهُ عَلَى الْمَعْتَادِ فَإِنَّهُ لَا يُعْفَى عَمَّا تَعَلَّقَ بِهِ قَلٌّ أَوْ كَثُرَ. (راجع إكمال الإكمال، ج 1/ ص 37)

(3) الْأَبْيُ: تَقَدَّمَ لِلْقَرْطَبِيِّ أَنَّهُ لَوْ حَلَقَهُ أَجْزَاءً، وَلَا يَظْهَرُ لَأَنَّ الْأَصْلَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ، وَقَدْ فَرَّقَتْ فِي إِزَالَةِ الشَّعْرِ فَعَبَّرَتْ فِي إِزَالَةِ الْعَانَةِ بِالِاسْتِحْدَادِ، وَعَنِ الْإِبْطِ بِالنَّتْفِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مِرَاعَاةِ الْأَمْرَيْنِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَلْقَ يَثِيرُ الشَّعَرَ وَيَكْثُرُهُ، وَكَثْرَةُ الشَّعْرِ فِي مَحَلِّ الْوَسَخِ تَقْوِي الرَّائِحَةَ الْكَرِيهَةَ، بِخِلَافِ الْعَانَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا وَسَخٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي نَتْفِهِ أَلَمٌ. (إكمال الإكمال، ج 1/ ص 38)

(4) الْأَبْيُ: الْخِتَانُ يُطْلَقُ عَلَى إِزَالَةِ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْقَطْعُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْجَارِيَةِ، وَهُوَ فِي الصَّبِيِّ قَطْعُ جِلْدَةِ الْكَمَرَةِ، وَفِي الْجَارِيَةِ - وَيُسَمَّى الْخِفَاضَ - قَطْعُ جُلْدَةٍ فِي أَعْلَى الْفَرْجِ عَلَى ثَقْبِ الْبَوْلِ كَعَرَفِ الدِّيكِ. وَعَلَّلَ الشَّيْخُ ابْنَ عَرَفَةَ مَشْرُوعِيَّتَهُ بِأَنَّهُ إِنْقَاءٌ مِنَ الْبَوْلِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْتَنَ لَمْ يَنْقَطِعْ أَثَرُ الْبَوْلِ. (راجع إكمال الإكمال، ج 1/ ص 35)

- وَالاسْتِجَاءُ بِالْمَاءِ.

وَهَذِهِ خِصَالُ الْفِطْرَةِ الَّتِي ابْتَلَى اللَّهُ بِهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهِيَ سُنَّةٌ فِي شَرْعِنَا.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي وُجُوبِ الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ وَالْبَدَلِ مِنْهُمَا عِنْدَ تَعَدُّرِهِمَا، وَهُوَ التَّيَمُّمُ. وَاخْتَلَفَ فِي زَوَالِ النَّجَاسَةِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَأَمَّا الْوُضُوءُ الشَّرْعِيُّ فَعَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

- وَاجِبٌ.

- وَسُنَّةٌ.

- وَفَضِيلَةٌ.

- وَمُبَاحٌ.

- وَمَمْنُوعٌ.

❖ فَالْوَاجِبُ لِحَمْسَةِ أَشْيَاءَ:

- لِلصَّلَوَاتِ كُلِّهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا.

- وَلِلطَّوَافِ بِالْبَيْتِ.

- وَلِلْخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.

- وَلِكَمْسِ الْمُصْحَفِ.

- وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ.

❖ وَالسُّنَّةُ:

- وَضُوءُ الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ.

وَالْفَضِيلَةُ لِعَشْرَةِ أَشْيَاءَ:

- وَضُوءُ الْجُنُبِ لِغَيْرِ النَّوْمِ.

- وَتَجْدِيدُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ صَلَاةٍ فَرَضٍ بِهِ.

- وَلِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَلِلْحَدِيثِ.

- وَلَا سِتْمَاعِهِمَا.

- وَلِلدُّعَاءِ.

- وَلِلْمُنَاجَاةِ.

- وَلِرَدِّ السَّلَامِ.

- وَلِصَاحِبِ السَّلْسِ⁽¹⁾.

- وَلِلْمُسْتَحَاضَةِ⁽²⁾ إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ بِهِمَا.

(1) عِيَاضُ: سَلَسَ الْبُولُ يَسْلُسُ بِكسر اللام في الماضي وفتحها في المستقبل، ومعناه اتَّصَلَ جَرِيُّهُ،

ومنه السلسلة لاتصال بعضها ببعض. (التنبيهات، ج1/ ص63)

القلشاني: حقيقة السَّلَسِ: تَكَرُّرُ خُرُوجِ الْخَارِجِ الْمَعْتَادِ مِنَ الْمَخْرَجِ الْمَعْتَادِ لَا عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ وَالْإِعْتِيَادِ، وَيَكُونُ فِي الْبُولِ وَالْمَذْيِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالرِّيحِ، وَهُوَ إِمَّا مَلَازِمٌ غَيْرُ مَفَارِقٍ فَلَا وَضُوءَ بِهِ إِذْ لَا فَائِدَةَ مِنَ الْوَضُوءِ مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ مَفَارِقٍ، ثُمَّ الْمَفَارِقُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَفَارِقَتُهُ أَكْثَرَ الزَّمَانِ - أَعْنِي زَمَانَ السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ - أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ يَتَسَاوَى، فَبِالْأَوَّلِ يَجِبُ الْوَضُوءُ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَفِي الثَّانِي يَسْتَحَبُّ، وَخَالَفَ فِي التَّسَاوِيِّ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَهُمَا خِلَافٌ فِي شَهَادَةِ وَجُودِ الْحَرْجِ وَعَدَمِهِ. (تحرير المقالة في شرح الرسالة، ق35/ ب)

(2) الْأَبْيُّ: الْمُسْتَحَاضَةُ: مَنْ زَادَ دُمُهَا عَلَى قَدَرِ عَادَتِهَا. (إكمال الإكمال، ج2/ ص101)

- وَلِجَمِيعِ أَفْعَالِ الْحَجِّ مَا عَدَا الطَّوَافَ.

❖ وَالْمُبَاحُ لثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

- لِلدُّخُولِ عَلَى الْأَمِيرِ وَشِبْهِهِ مِنَ الْمَخَاوِفِ.

- وَلِيَكُونَ الْمَرْءُ عَلَى طَهَارَةٍ لَا يُرِيدُ بِهَا صَلَاةً.

- وَلِتَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَلِتُعَلِّمَهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

❖ وَالْمَنْعُوعُ وَضُوءَانِ:

- تَجْدِيدُهُ قَبْلَ صَلَاةٍ فَرَضَ بِهِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ فِي مَغْسُولِهِ.

- وَفِعْلُهُ لِغَيْرِ مَا شَرَعَ لَهُ أَوْ أُبِيحَ.

❖ فَضْلٌ

وَالْوُضُوءُ الْوَاجِبُ يَشْتَمِلُ عَلَى شُرُوطٍ وَفُرُوضٍ وَسُنَنِ وَفَضَائِلَ وَمَكْرُوهَاتٍ وَمُفْسِدَاتٍ.

❖ فَأَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهِ سَبْعَةٌ:

- الْإِسْلَامُ.

- وَالْبُلُوغُ.

- وَالْعَقْلُ.

- وَارْتِفَاعُ دَمِ الْحَيْضِ⁽¹⁾ وَالنِّفَاسِ عَنِ الْمَرْأَةِ.

(1) عِيَاضُ: الْحَيْضُ قِيلَ: أَصْلُهُ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: حَاضَتِ السَّمْرَةُ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا مَاءٌ أَحْمَرٌ، فَكَأَنَّهُ مِنَ الْحُمْرَةِ. قَالَ الْقَاضِي: وَلَعَلَّ السَّمْرَةَ إِنَّمَا شُبِّهَتْ بِالْمَرْأَةِ. وَقِيلَ: الْحَيْضُ وَالْمَحِيضُ: اجْتِمَاعُ الدَّمِ هُنَاكَ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَوْضُ لِاجْتِمَاعِ الْمَاءِ فِيهِ. (التَّنْبِيهَاتُ، ج 1/ص 55) وَالسَّمْرَةُ كَمَا فِي الصَّحَاحِ: مِنْ شَجَرِ الطَّلْحِ.

- وَدُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ.

- وَوُجُودُ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ.

- وَالْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ.

❖ وَفَرَائِضُهُ عَشْرَةٌ:

- النِّيَّةُ ⁽¹⁾ عِنْدَ التَّلَبُّسِ بِهِ.

- وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا إِلَى آخِرِهِ.

- وَالْمَاءُ الْمُطْلَقُ ⁽²⁾.

- وَالْفَوْرُ مَعَ الذَّكْرِ.

- وَالتَّدْلُكُ مَعَ الْقُدْرَةِ.

- وَغَسْلُ الْوَجْهِ ⁽³⁾ كُلِّهِ.

- وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى آخِرِ الْمِرْفَقَيْنِ.

(1) عِيَاضُ: النِّيَّةُ مَعْنَاهَا: الْقَصْدُ لِلشَّيْءِ، وَهُوَ فِي الْعِبَادَاتِ قَصْدُ فِعْلِهَا قُرْبَةً لِلَّهِ تَعَالَى. (التَّنْبِيهَاتِ،

ج 1/ ص 125)

(2) الْمَاءُ الْمُطْلَقُ: هُوَ الْبَاقِي عَلَى أَصْلِ خِلْقَتِهِ بَحِيثٍ لَمْ يَخَالِطْهُ شَيْءٌ. وَيُقَالُ لَهُ: طَهُورٌ. (مَخْتَصَرُ

الدَّر الثَّمِينِ لِلشَّيْخِ مِيَارَةَ، ص 102) وَقَدْ عَرَّفَ الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ الْمَاءَ الطَّهَوْرَ بِقَوْلِهِ: مَا بَقِيَ بِصِفَةِ أَصْلِ خَلْقِهِ، غَيْرَ مُخْرَجٍ مِنْ نَبَاتٍ وَلَا حَيَوَانٍ، وَلَا مُخَالِطٍ بِغَيْرِهِ. (الْمَخْتَصَرُ الْفَقْهِي،

ج 1/ ص 69) وَيَرِاجِعُ الْهَدَايَةَ الْكَافِيَةَ لِلشَّيْخِ الرَّصَاعِ (ج 1/ ص 89)

(3) ابْنُ عَرَفَةَ: الْوَجْهُ: مِنْ مَنَبَتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ حَتَّى الذَّقْنِ، وَالْعَذَارُ مِنْهُ. (الْمَخْتَصَرُ الْفَقْهِي،

ج 1/ ص 118) وَيَرِاجِعُ الْهَدَايَةَ الْكَافِيَةَ لِلشَّيْخِ الرَّصَاعِ (ج 1/ ص 95)

- وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ⁽¹⁾.

- وَمَسْحُ الرَّأْسِ⁽²⁾ كُلِّهِ.

- وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى آخِرِ الْكَعْبَيْنِ.

❖ وَسُنُّهُ ثَمَانِيَّةٌ:

- غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ.

- وَالْمَضْمَضَةُ⁽³⁾.

- وَالاسْتِشْقَاقُ⁽⁴⁾.

(1) يعني أصابع اليدين، وقد قال الإمام الشيباني في شرح الرسالة عند ذكر الفرض الثالث من

فرائض الوضوء وهو غسل اليدين: اختلف فيهما في ثلاثة مواضع... الموضوع الثاني: تخليل

أصابعهما، والمشهور وجوبه، قاله ابن حبيب. وقيل: سنة، وقيل: فضيلة. (مخ/ص 11)

(2) الأبي: حُدَّ الرأس طولاً: من منبت شعر الرأس المعتاد إلى ما تحوزه الجمجمة. وعرضاً: من

الأذن إلى الأذن. (راجع إكمال الإكمال، ج 1/ص 11)

(3) ابن عرفة: الْمَضْمَضَةُ: الْقَاضِي: هِيَ إِدْخَالُ الْمَاءِ فَاهُ فَيَخْضُخْضُهُ ثُمَّ يَمْجُهُ ثَلَاثًا. (المختصر

الفقه، ج 1/ص 126) قال الشيخ الرصاع: ارتضى الشيخ رحمه الله رسم القاضي، وعادته

كذلك إذا ارتضى رسمًا لغيره نسبته له، وذلك من تورُّعه. (الهداية الكافية، ج 1/ص 96) قال

العدوي: اختلف العلماء في مراد ابن عرفة بالقاضي، فالذي عليه الأكثر أن المراد به القاضي

عبد الوهاب، والذي عليه الأقل أن المراد به القاضي عياض. (حاشية على الشرح الصغير

للخراشي على خليل، ج 1/ص 123)

(4) ابن عرفة: الاستشقااق: جَذْبُ الْمَاءِ بِأَنْفِهِ وَثَرُّهُ بِنَفْسِهِ، وَيَدُّهُ عَلَى أَنْفِهِ. (المختصر الفقه،

ج 1/ص 126) يراجع الهداية الكافية للشيخ الرصاع، (ج 1/ص 96)

- وَالاسْتِثْنَاءُ⁽¹⁾.

- وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا.

- وَتَجْدِيدُ الْمَاءِ لَهُمَا.

- وَرَدُّ الْيَدَيْنِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ.

- وَالتَّرْتِيبُ.

❖ وَفَضَائِلُهُ خَمْسَةٌ عَشْرُ:

- التَّسْمِيَةُ⁽²⁾.

- وَالسَّوَاكُ⁽³⁾.

- وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ.

(1) الرَّصَاغُ: هو طَرَحُ الماء الذي يَسْتَشْقُّهُ المتوضئ بجذبه بريح أنفه لتنظيف ما في داخله سواء كان بإعانة يده أم لا. كذا قيل هنا، وهذا الرسم فيه ما ينظر على ما قيل في مذهبنا مع النظر في رسم الشيخ ابن عرفة رحمه الله. (حاشية على صحيح البخاري، ق 50/أ)
ابن عرفة: الاستِشْقَاقُ: جَذَبُ الْمَاءِ بِأَنْفِهِ وَنَثَرُهُ بِنَفْسِهِ، وَيَدُهُ عَلَى أَنْفِهِ. (المختصر الفقهي، ج 1/ ص 126) الهداية الكافية (ج 1/ ص 96)

(2) الفلشاني: التسمية قبل الوضوء مستحبة على مشهور المذهب، وقيل بإباحتها، وقيل بإنكارها، وكلها روايات عن مالك. وفي أبي داود: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ عَلَيْهِ»، قال بظاهره ابن حنبل وأن التسمية واجبة، ويتأول أئمتنا التسمية بالنية وأنه لا وضوء إلا بنية، ودليل عدم الوجوب قوله ﷺ للسائل: «تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ» [أخرجه الترمذي وصححه]، فأحاله على الآية وليس فيها تسمية، وأنه قد نقل الجُمُ الغفير والعدد الكثير صفة وضوء رسول الله ﷺ ولم ينقل أحد فيه التسمية. (تحرير المقالة، مخ/ ص 102)

(3) الفلشاني: السواك مندوبٌ إليه متأكدُ الفضل بدليل قوله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» [متفق عليه]. (تحرير المقالة، مخ/ ص 102)

- وَالصَّمْتُ إِلَّا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى.
- وَوَضْعُ الْإِنَاءِ عَنِ الْيَمِينِ إِنْ أُمِّنَ.
- وَتَكَرُّرُ الْمَغْسُولِ ثَلَاثًا إِذَا أُسْبِغَ⁽¹⁾.
- وَالْبِدَايَةُ بِالْمِيَامِ قَبْلَ الْمِيَاكِ.
- وَالْبِدَايَةُ بِمَقْدَمِ الرَّأْسِ وَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ.
- وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ لِغَيْرِ الصَّائِمِ.
- وَالسَّوَاكُ بِالْيُمْنَى وَالِاسْتِنْشَاقُ بِالْيُسْرَى.
- وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ الْمَفْرُوضِ وَالْمَسْنُونِ.
- وَالتَّقْلِيلُ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ فِيهِ.
- وَفِعْلُهُ فِي الْأَعْضَاءِ الطَّاهِرَةِ وَالْمَوْضِعِ الطَّاهِرِ⁽²⁾.
- وَاسْتِيعَابُ مَسْحِ الْأَذْنَيْنِ.
- وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ⁽³⁾ وَاللَّحْيَةِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

(1) الْأُبَيُّ: الْإِسْبَاقُ لَعَةً: الْإِكْمَالُ، وَعُزْفًا: الْإِتْيَانُ بِالْقَدْرِ الْمَطْلُوبِ، أَي: تَحَقُّقُ الْإِتْيَانِ بِهِ أَوْ بِمَا

يَسْتَلْزِمُهُ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ، كَغَسَلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ لِيَتَحَقَّقَ غَسْلُ الْوَجْهِ. (إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ،

ج 1/ ص 22)

(2) مِيارَةٌ: لَثْلًا يَتَطَايَرُ شَيْءٌ عَلَى ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ إِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ مَتَنَجِّسًا. (مَخْتَصَرُ الدَّرِ الثَّمِينِ،

ص 110)

(3) ذَكَرَ الْإِمَامُ الشَّيْبِيُّ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ أَنَّ تَخْلِيلَ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ فَضِيلَةٌ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، لِذَلِكَ

أَعَادَ ذِكْرَهُ فِي الْفَضَائِلِ. وَكَذَلِكَ عِنْدَمَا تَكَلَّمَ هُنَاكَ عَنِ الْفَرِيضَةِ الْخَامِسَةِ وَهِيَ غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ

قَالَ: اخْتَلَفَ فِيهِمَا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ... الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ: تَخْلِيلُ أَصَابِعِهِمَا، وَفِي ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ

أَقْوَال: الْكَرَاهِيَّةُ، وَالْوُجُوبُ، وَالِاسْتِحْبَابُ، وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى وَجُوبِ

❖ وَمَكْرُوهَاتُهُ أَيْضًا خَمْسَةٌ عَشْرَ، وَهِيَ:
- تَرْكُ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِهِ.

- وَالْإِكْثَارُ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ فِيهِ.

- وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدَةِ فِي مَمْسُوحِهِ.

- وَفِعْلُهُ فِي الْمَوْضِعِ النَّجِسِ وَالْجِسْمِ النَّجِسِ.

- وَفِعْلُهُ بِأَدْيِ الْعَوْرَةِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ.

- وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

- وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى الْوَاحِدَةِ فِي مَغْسُولِهِ لِغَيْرِ الْعَالِمِ.

- وَالْوُضُوءُ بِمَاءٍ مُسْتَعْمَلٍ.

- أَوْ وَلَعٌ ⁽¹⁾ فِيهِ كَلْبٌ ⁽²⁾.

- أَوْ أَدْخَلَ الْمُسْتَقِظُ يَدَهُ فِيهِ قَبْلَ غَسْلِهَا.

- وَالسَّوَاكُ بِالْيُسْرَى.

- وَالْاِسْتِنَاثُ بِالْيَمْنَى.

- أَوْ بِغَيْرِ شَيْءٍ.

التخليل في الوضوء والغسل، واختاره اللخمي، وبه قال ابن وهب أيضا. (شرح الرسالة،
منخ/ ص 12)

(1) الأُبْيُ: يقال: وَلَعٌ يَلْعُ بفتح اللام فيهما، وُلُوعًا بضم الواو: إِذَا شَرِبَ. أبو عبيد: فإذا شرب كثيرا فهو بفتح الواو. ابن العربي: ويستعمل الولوغ في الكلب والسباع، ولا يستعمل في الآدمي، ويستعمل الشرب في الجميع. (إكمال الإكمال، ج 1/ ص 57)

(2) راجع المعلم للإمام المازري (ج 1/ ص 362) وإكمال المعلم للقاضي عياض (ج 2/ ص 101)

- وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّالِثَةِ مَعَ الشَّكِّ فِيهَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.
- وَالتَّفْرِيقُ الْيَسِيرُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

❖ فَاَصْلُ ❖

❖ وَنَوَاقِضُهُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

- أَحَادِثُ⁽¹⁾.

- وَأَسْبَابُ لِلْأَحَادِثِ.

❖ فَالْأَحَادِثُ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ، وَهِيَ:

- الْبَوْلُ.

- وَالْوَدْيُ⁽²⁾.

- وَالْمَذْيُ⁽³⁾.

- وَالْغَائِطُ.

- وَالرَّيْحُ.

- وَالصَّوْتُ.

- وَخُرُوجُ الْمَنِيِّ⁽⁴⁾ لِلذَّذَةِ غَيْرِ مُقَارِنٍ لَهَا.

(1) ابن عرفة: نَاقِضُ الْوُضُوءِ لِذَاتِهِ: حَدَثُ الْمُعْتَادِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فِي ذَاتِهِ وَوَقْتِهِ وَكَيْفِيَّةِ خُرُوجِهِ.

(المختصر الفقهي، ج 1/ ص 139) ويراجع الهداية الكافية للشيخ الرصاع (ج 1/ ص 98)

(2) عياض: الْوَدْيُ يُقَالُ بِسُكُونِ الذَّالِّ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَبُكْسَرِ الذَّالِّ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَيُقَالُ ذَلِكَ

أَيْضًا بِالذَّالِّ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ الْمَاءُ الْأَبْيَضُ الْخَارِجُ بِإِثْرِ الْبَوْلِ. (التنبيهات، ج 1/ ص 55)

(3) عياض: الْمَذْيُ: هُوَ الْمَاءُ الرَّقِيقُ الَّذِي يَخْرُجُ عِنْدَ الْإِنْعَازِ وَالْمَلَاعِبَةِ. وَفِيهِ وَجْهَانِ: مَذْيٌ

بِالتَّخْفِيفِ، وَمَذْيٌ بِالتَّثْقِيلِ. (إكمال المعلم، ج 2/ ص 138)

(4) عياض: الْمَنِيُّ: الْمَاءُ الدَّافِقُ، بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكُسْرِ النُّونِ مُشَدَّدِ الْآخِرِ. (التنبيهات، ج 1/ ص 55)

- وَخُرُوجُهُ لِلدَّغِ عَقْرَبٍ أَوْ لِيَضْرِبَ سَوْطٍ وَشِبْهَهُ.

- وَخُرُوجُ الْمَاءِ الْأَبْيَضِ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ.

- وَخُرُوجُ مَاءِ الرَّجُلِ مِنْ فَرْجِهَا أَيْضًا.

- وَرَفْضُ الْوُضُوءِ قَبْلَ تَمَامِهِ.

- وَالْحَقْنُ وَالْقَرْقَرَةُ الْمُشْغَلَتَانِ عَنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ.

- وَالشَّكُّ فِي الْحَدَثِ.

❖ وَالْأَسْبَابُ ثَمَانِيَةٌ:

- النَّوْمُ الْمُسْتَقْتَلُ⁽¹⁾.

- وَالْإِغْمَاءُ.

- وَالشُّكْرُ.

- وَالْجُنُونُ.

- وَلَمَسُ النِّسَاءِ لِلذَّيِّ.

- وَالْقُبْلَةُ لِلذَّيِّ.

- وَالْمُبَاشَرَةُ لِلذَّيِّ.

- وَمَسُّ الذَّكَرِ بِيَاظِنِ الْكَفِّ أَوْ بِيَاظِنِ الْأَصَابِعِ.

(1) في صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، عن أنس

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ ثُمَّ يَصْلُونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ.

عياض: فيه دليل أن النوم ليس بحدّث في نفسه، وأنّ موجب الوضوء منه المستقلّ الذاهب

بحسّ المرء حتّى لا يعلم بالحدّث إذا خرج منه. (إكمال المعلم، ج2/ ص232)

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَأَمَّا الْغُسْلُ الشَّرْعِيُّ⁽¹⁾ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- وَاجِبٌ: وَهُوَ الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالْجَنَابَةِ⁽²⁾.

- وَسُنَّةٌ: وَهُوَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَالْمَيِّتِ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِمَا.

- وَمُسْتَحَبٌّ: وَهُوَ غُسْلُ الْعِيدَيْنِ، وَالْإِحْرَامِ، وَدُخُولِ مَكَّةَ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ،

وَالْمُزْدَلِفَةَ، وَالطَّوَافِ، وَالسَّعْيِ، وَلِمَنْ غَسَلَ مَيِّتًا، وَلِلْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا دَمُهَا.

وَالْوَاجِبُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ يَشْتَمِلُ عَلَى شُرُوطٍ وَفُرُوضٍ وَسُنَنِ وَفَضَائِلَ وَمَكْرُوهَاتٍ وَمُوجِبَاتٍ.

فَشُرُوطُهُ وَجُوبُهُ:

كَشُرُوطِ وَجُوبِ الْوُضُوءِ.

❖ وَفَرَائِضُهُ سُنَّةٌ:

- النِّيَّةُ عِنْدَ التَّلَبُّسِ بِهِ.

(1) عَرَّفَ الشَّيْخُ الرَّصَاعُ الْغُسْلَ الشَّرْعِيَّ بِقَوْلِهِ: يُصَالُ الْمَاءُ لَجَمِيعِ الْجَسَدِ بَنِيَّةً اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ مَعَ التَّدَلُّكِ. (الهداية الكافية ج 1/ ص 99).

(2) عِيَاضُ: الْجَنَابَةُ: بَفَتْحِ الْجِيمِ أَصْلُهَا الْبُعْدُ، وَالْجُنُبُ بَعِيدٌ مِنْ أَعْمَالِ الْمَتَطَهَّرِ وَقُرْبَاتِهِ. وَقِيلَ: أَصْلُهُ مِنَ الْمَخَالِطَةِ، قَالُوا: وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: أَجْنَبَ الرَّجُلُ إِذَا خَالَطَ امْرَأَتَهُ، وَلَعَلَّ هَذَا ضِدٌّ لِلْمَعْنَى الْأُولَى، كَأَنَّهُ مِنَ الْقَرَبِ مِنْهَا وَلِصُوقِ جَنْبِهِ بِجَنْبِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ﴾ [النساء: ٣٦] قِيلَ: إِنَّهَا الزَّوْجَةُ. (التنبيهات، ج 1/ ص 57 - 58)

- وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا إِلَى آخِرِهِ.

- وَالْمَاءُ الْمُطْلَقُ.

- وَالْفَوْرُ مَعَ الذَّكْرِ.

- وَالتَّذَلُّكُ مَعَ الْقُدْرَةِ.

- وَتَعْمِيمُ جَمِيعِ الْجَسَدِ بِالْمَاءِ.

❖ وَسُنَّتُهُ خَمْسٌ:

- الْمَضْمَضَةُ.

- وَالِاسْتِنْشَاقُ.

- وَالِاسْتِنْثَارُ.

- وَمَسْحُ دَاخِلِ الْأُذُنَيْنِ: وَهُمَا الصُّمَّاخَانِ.

- وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ. وَقِيلَ فَرَضٌ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ.

❖ وَفَضَائِلُهُ تِسْعٌ:

- التَّسْمِيَةُ.

- ثُمَّ غَسَلَ الْيَدَيْنِ وَإِنْ كَانَتَا طَاهِرَتَيْنِ. وَقِيلَ سُنَّةٌ.

- ثُمَّ غَسَلَ مَا بِهِ مِنَ الْأَذَى.

- ثُمَّ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ.

- ثُمَّ تَخْلِيلُ شَعْرِ الرَّأْسِ.

- ثُمَّ الْغَرْفُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا إِنْ قَدَرَ.

- ثُمَّ الْبِدَايَةُ بِالْمِيَامِنِ قَبْلَ الْمَيَاسِرِ.

- وَبِأَعْلَى الْجَسَدِ.

- وَالْمَوْضِعُ الطَّاهِرُ .

❖ وَمَكْرُوهُائِهِ ثَمَانِيَةٌ :

- التَّكْيِيسُ فِي عَمَلِهِ .

- وَالْإِكْتَارُ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ فِيهِ .

- وَتَكَرُّرُ الْمَغْسُولِ إِذَا أُسْبِغَ .

- وَالتَّطْهِيرُ مِنْ غَيْرِ سَاتِرٍ، لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ .

- وَفِعْلُهُ فِي الْمَوْضِعِ النَّجِسِ .

- وَالْجِسْمِ النَّجِسِ .

- وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

- وَفِعْلُهُ بِكُلِّ مَا كُرِهَ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْوُضُوءِ .

❖ وَمُوجِبَاتُهُ خَمْسَةٌ :

- إِنْزَالُ الْمَاءِ الدَّافِقِ لِلذَّةِ .

- وَالتَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ .

- وَارْتِفَاعُ دَمِ الْحَيْضِ .

- وَالنَّفَاسُ عَنِ الْمَرْأَةِ .

- وَخُرُوجُ الْوَلَدِ جَافًا .

❖ فَصْلٌ ❖

وَأَمَّا التَّيَمُّمُ⁽¹⁾ فَلَهُ أَيْضًا شُرُوطٌ وَفُرُوضٌ وَسُنَنٌ وَفَضَائِلُ وَمَكْرُوهَاتٌ وَمُفْسِدَاتٌ.

❖ فَشُرُوطُ وَجُوبِهِ :

- الإِسْلَامُ.
- وَالبُلُوغُ.
- وَالعَقْلُ.
- وَارْتِفَاعُ دَمِ الْحَيْضِ.
- وَالنَّفَاسِ عَنِ الْمَرْأَةِ.
- وَدُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ.
- وَعَدَمُ الْمَاءِ.
- وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ.
- وَوُجُودُ الصَّعِيدِ.
- وَالْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ.

(1) عياض: التَّيَمُّمُ معناه القصد؛ قال الله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]، أي: اقصدوا، ﴿وَلَا

تَيَمَّمُوا الْحَيْثُ﴾ [البقرة: ٢٦٧] أي: لا تقصدوه. (التنبيهات، ج 1/ ص 104).

وعرّف الشيخ الرصاع التَّيَمُّمَ شرعاً بقوله: هُوَ مَسْحُ الْوَجْهِ بَعْدَ ضَرْبِ صَعِيدٍ بِيَدٍ، وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ كَذَلِكَ، لِإِبَاحَةِ صَلَاةٍ. (الهداية الكافية، ج 1/ ص 105)

❖ وَفَرَائِضُهُ عَشْرٌ:

- الطَّلَبُ بِالْجَسَدِ وَبِالْقَلْبِ.
- وَأَنْ يَكُونَ مَا يُتِمَّمُ عَلَيْهِ طَاهِرًا.
- وَالنِّيَّةُ لَهُ وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا إِلَى آخِرِهِ.
- وَالْفَوْرُ مَعَ الذِّكْرِ.
- وَالضَّرْبَةُ الْوَاحِدَةُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ⁽¹⁾.
- وَعُمُومُ الْوَجْهِ بِالْمَسْحِ.
- وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ، عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.
- وَفِعْلُهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ.
- وَاتِّصَالُهُ بِالصَّلَاةِ.
- وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ وَإِزَالَةُ الْخَاتَمِ.

(1) في صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب التيمم، قول النبي ﷺ لعَمَّارٍ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ.

عياض: في ظاهره حُجَّةٌ لِمَنْ يَرَى الْفَرَضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَدَلِيلُ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ فَعَلَهُ أَوْ يَعِيدُ فِي الْوَقْتِ، وَأَنَّ الضَّرْبَةَ الثَّانِيَةَ عِنْدَهُ سُنَّةٌ. وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزِيهِ إِلَّا ضَرْبَتَانِ، وَقَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ قَوْلَ مَالِكٍ.

(إكمال المعلم، ج 2/ ص 222)

الْأَبْيُّ: كَوْنُهُ بَضْرَبَتَيْنِ هُوَ الْمَشْهُورُ. وَالْجَمْهُورُ عَلَى تَقْدِيمِ الْوَجْهِ عَلَى الْيَدَيْنِ كَمَا نَسَبَهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِي وَغَيْرِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ، وَلَمْ يَأْتِ تَقْدِيمُ الْيَدَيْنِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِنَصٍّ لِأَنَّ الْعُطْفَ بِالْوَاوِ. (راجع إكمال الإكمال، ج 2/ ص 122)

❖ وَسُنَّهٗ أَرْبَعُ:

- التَّزْيِيبُ فِي عَمَلِهِ.
- وَتَجْدِيدُ الصَّرْبَةِ لِلْيَدَيْنِ.
- وَمَسْحُهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.
- وَنَقْلُ مَا تَعَلَّقَ بِهِمَا مِنَ الْغُبَارِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ.

❖ وَفَضَائِلُهُ ثَمَانِيَةٌ:

- التَّسْمِيَةُ.
- وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ.
- وَالصَّمْتُ إِلَّا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ.
- وَفِعْلُهُ عَلَى تُرَابٍ.
- مُنْبِتٌ.
- مُتَّصِلٌ بِوَجْهِ الْأَرْضِ.
- وَالْبِدَايَةُ بِالْمِيَامِ قَبْلَ الْمَيَاسِرِ.
- وَصِفَةُ التَّيْمُمِ⁽¹⁾.

❖ وَمَكْرُوهُاتُهُ أَرْبَعُ:

- التَّيْمُمُ عَلَى غَيْرِ التُّرَابِ مِنْ جَمِيعِ أَجْنَاسِ الْأَرْضِ مَعَ وُجُودِ التُّرَابِ.

(1) الْأَبْيُ: رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ: يَضَعُ أَصَابِعَ كَفِّهِ الْيُسْرَى عَلَى ظَاهِرِ أَطْرَافِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى مَاسِحًا إِلَى الْمِرْفَقِ، ثُمَّ يُدِيرُهَا مِنْ بَاطِنِ الْمِرْفَقِ مَاسِحًا إِلَى أَطْرَافِ بَاطِنِ أَصَابِعِهِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ. (إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ، ج 1/ ص 123)

- وَالتَّيَمُّ عَلَى الْمَلْحِ.

- وَالتَّكْيُسُ فِي عَمَلِهِ.

- وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدَةِ فِيهِ.

❖ وَمُضْطَدُّهُ أَرْبَعٌ:

- الْحَدَثُ بَعْدَهُ.

- وَتَرْكُ فَرَضٍ مِنْ فَرَائِضِهِ.

- وَوُجُودُ الْمَاءِ بَعْدَ فِعْلِهِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ.

- وَصَلَاةُ فَرَضٍ بِهِ أَوْ نَافِلَةٍ قَبْلَ فَرِيضَةٍ.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَأَمَّا النَّجَاسَةُ فَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا:

- فَقِيلَ: فَرَضٌ.

- وَقِيلَ: سُنَّةٌ.

- وَقِيلَ: فَضِيلَةٌ.

- وَقِيلَ: فَرَضٌ مَعَ الذَّكْرِ وَالْإِمْكَانِ، سَاقِطَةٌ مَعَ الْعَجْزِ وَالنِّسْيَانِ، وَهُوَ

الْمَشْهُورُ.

❖ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

- قِسْمٌ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَهِيَ النَّجَاسَةُ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهَا⁽¹⁾.

(1) الفلشاني: كالجرح يمصل، والدَّمْلُ يسيل، والمرأة تُرَضَعُ، والأحداث تستنكح، والغازي يفتقر

إلى إمساك فرسه. (تحرير المقالة، مخ/ ص 91)

- وَقِسْمٌ لَا يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ وَلَا عَنْ كَثِيرِهِ، وَهِيَ النَّجَاسَةُ الَّتِي يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهَا.

- وَقِسْمٌ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ، وَهُوَ الدَّمُ⁽¹⁾.

- وَقِسْمٌ يُعْفَى عَنْ أَثَرِهِ دُونَ عَيْنِهِ، وَهِيَ مَسْحُ الْأَشْيَاءِ الصَّقِيلَةِ، وَالْمَخْرَجِينَ⁽²⁾.

❖ وَالَّذِي تَزَالُ بِهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:

- غَسْلٌ.

- وَنَضْحٌ.

- وَمَسْحٌ.

- وَاسْتِجْمَارٌ.

❖ وَالَّذِي تَزَالُ عَنْهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

- الْجَسَدُ

- وَمَا يُصَلَّى بِهِ

- وَمَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.

فَمَنْ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ سَاهِيًا أَوْ مُضْطَرًّا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ. وَإِنْ كَانَ عَامِدًا أَوْ جَاهِلًا أَعَادَ أَبَدًا.

(1) القلشاني: يُعْفَى عن اليسير منه إذا رآه في الصلاة، ويؤمر بغسله قبل الدخول فيها. وقيل: لا

يؤمّر. وفي إلحاق قليل القبيح والصديد به قولان. (تحرير المقالة، مخ/ ص 91)

(2) أي: الدم على السيف الصقيل، والأحداث على المخرجين.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَالْمَاءُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

- قِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَادَاتِ وَالْعِبَادَاتِ وَهُوَ الْمَاءُ الطَّاهِرُ الْمُطَهَّرُ الْبَاقِي

عَلَى أَصْلِ خَلْقَتِهِ.

- وَقِسْمٌ بَعْكْسِهِ.

- وَقِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَادَاتِ دُونَ الْعِبَادَاتِ، وَهُوَ الْمَاءُ الطَّاهِرُ، وَالْمُضَافُ

بِطَاهِرٍ أَقَلِّ مِنْهُ.

- وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ الْمَاءُ الْيَسِيرُ، تَقَعُ فِيهِ النَّجَاسَةُ الْيَسِيرَةُ، وَالْمَاءُ

الكَثِيرُ تَمُوتُ فِيهِ الدَّابَّةُ ذَاتُ النَّفْسِ السَّائِلَةِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِمَا، وَالْمَشْهُورُ

نَجَّاسَتُهُمَا.

❖ فَصْلٌ ❖

وَالِاسْتِنْجَاءُ⁽¹⁾ وَالِاسْتِجْمَارُ⁽²⁾ مِنْ بَابِ إِيجَابِ زَوَالِ النَّجَاسَةِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقِيقَةٌ وَأَحْكَامٌ تَخُصُّهُ.

فَحَقِيقَةُ الْإِسْتِنْجَاءِ فِي الشَّرْعِ⁽³⁾: إِزَالَةُ مَا عَلَى الْمَخْرَجِينَ مِنَ الْأَذَى بِالْمَاءِ الْمُطْلَقِ.

(1) عياض: الاستنجاء: غسل موضع الحدث بالماء، وأصله إزالة النجوة وهو الحدث، وسمي نجوا لاستتار من يفعله بنجوة من الأرض عن أعين الناس وهو ما ارتفع من الأرض. وقد يقال أيضا في إزالة ذلك بالأحجار، وجاء في الحديث. (التنبيهات، ج 1/ ص 46 - 47) وقال أيضا: هو إزالة النجوة وهو العذرة، وأكثر ما يستعمل في إزالتها بالماء، وقد يستعمل في إزالتها بالأحجار، وأصله من النجوة وهو القشر والإزالة، وقيل: من النجوة، والنجوة: هو ما ارتفع من الأرض لاستتارهم لذلك بها، وقيل: لارتفاعهم وتجافيهم عن الأرض عند ذلك. (راجع مشارق الأنوار، ج 2/ ص 5)

(2) عياض: سمي استجمارًا من الجِمارِ وهي الحجارة الصغار التي يزال بها الحدث، وقيل: من الاستجمار بالبخور والجمر لأنه يطيب الموضع كما يطيبه البخور. (التنبيهات، ج 1/ ص 47).

الْأُيُّ: تطهير محلّ الأذى يُسَمَّى استنجاءً واستجمارًا واستطابةً، إلا أن الاستجمار مختصّ بالأحجار، والآخران يكونان بالماء والأحجار. (إكمال الإكمال، ج 1/ ص 21)

(3) عَرَّفَ الإمام ابن عرفة الاستنجاء شَرْعًا بقوله: «إِزَالَةُ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ عَنْ مَخْرَجَيْهِمَا». (المختصر الفقهي، ج 1/ ص 135) راجع الهداية الكافية للرصاع (ج 1/ ص 96)

القلشاني: حقيقة الاستنجاء: هي إزالة النجاسة الخارجة من المخرجين أو من أحدهما بالماء المُطْلَق عن ظاهر المحلّ الذي خرجت منه. والأصل فيه من السنة ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من الأحاديث، منها حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَتَرَةً فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ». (تحرير المقالة، مخ/ ص 97)

❖ وَآدَابُهُ عَشْرَةٌ:

- الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْأَحْجَارِ.
- ثُمَّ غَسَلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَهُ.
- وَفَعَلَهُ بِالْيُسْرِى.
- وَإِزَالَةُ الْخَاتَمِ مِنْهَا إِنْ كَانَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى.
- وَالْبِدَايَةُ بِالْقُبْلِ قَبْلَ الدُّبْرِ.
- وَأَنْ يُوَالِيَ صَبَّ الْمَاءِ.
- وَأَنْ يَسْتَرْخِيَ قَلِيلًا.
- وَأَنْ لَا يَسْتَنْجِيَ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَلَا بِمَوْضِعٍ صَلَبٍ.
- وَدَلُّكَ الْيَدِ بَعْدَهُ لِإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ.

❖ فَضْلٌ ❖

وَحَقِيقَةُ الاسْتِجْمَارِ: إِزَالَةُ مَا عَلَى الْمَخْرَجَيْنِ مِنَ الْأَذَى بِكُلِّ جَامِدٍ طَاهِرٍ
مُنَقٍّ لَيْسَ بِمَطْعُومٍ وَلَا ذِي حُرْمَةٍ، مُنْفَصِلٍ لَيْسَ بِذِي سَرْفٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ
لِذِي حَقٍّ (1).

(1) القلشاني: يخرج بالجامد ما كان غير جامد، وبالطاهر ما كان نجسًا، وبالمُنَقِّي الأملس كالزجاج وما أشبهه، وبمنفصل اليد، وذو السرف الجواهر النفيسة كالذهب والفضة، وذو الحرمة جدار المسجد أو المكتوب، والمطعم معلوم، وذو الحق للغير العظم لما ورد فيه أنه للجان وما أشبه ذلك. (تحرير المقالة، مخ/ ص 99)

وَالْعَرَضُ بِهِمَا فِي الشَّرْعِ ذَهَابُ النَّجَاسَةِ وَتَطْهِيرُ الْبَدَنِ لِيُنَاجِيَ الْمُكَلَّفُ رَبَّهُ⁽¹⁾ وَهُوَ عَلَى أَشْرَفِ الْأَوْصَافِ وَأَكْمَلِ الْأَحْوَالِ.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَآدَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ نِيْفٌ وَأَرْبَعُونَ:

- الْإِبْعَادُ فِي الذَّهَابِ.

- وَاسْتِصْحَابُ مَا يُسْتَجْمَرُ بِهِ.

- وَطَلَبُ السِّرِّ لَهُ.

- وَتَخْيِيرُ الْمَكَانِ اللَّيِّنِ لِلْبَوْلِ.

- وَالْجُلُوسُ لَهُ.

- وَاجْتِنَابُ الْمُقْبَرَةِ.

- وَمُتَحَدِّثِ النَّاسِ.

- وَظِلُّ الْجُدْرَانِ.

- وَتَحْتَ الْأَشْجَارِ.

(1) أخرج البخاري في مواقيت الصلاة، عن أنس قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي

رَبَّهُ». الحديث. قال القلشاني: المناجاة: المسارعة، وفيه إشارة إلى طلب الإخلاص وحضور

القلب واستشعار الخوف من الرقيب الْمُطَّلَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. فليحذر العبدُ كُلَّ

الحذر من أن يكون قلبه مشغولاً بأمور الدنيا وبهمومها وشواغلها، وليتذكر أنه واقفٌ بين يدي

الله تعالى، وأنه مطلعٌ على سريره وعالمٌ بما توسوس به نفسه، ومحاسبه ومجازيه، وليستعِزْ

على هذا باللَّجَأِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى والتضرُّعِ إِلَيْهِ سبحانه والمجاهدة، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]. (تحرير المقالة،

- وَالطَّرِيقَ.
- وَمِلْكِ الْغَيْرِ.
- وَضِفَّةٌ ⁽¹⁾ الْمَاءِ.
- وَمَوْضِعِ الطُّهْرِ.
- وَالْمَاءِ الرَّائِدِ ⁽²⁾.
- وَالْأَحْجَارِ.
- وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ.
- وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ⁽³⁾.
- وَلَا يَسْتَقْبِلُ الرِّيحَ.

(1) الضَّفَّةُ: جانب النهر الذي تقع عليه النبأْتُ. (لسان العرب - ضفف)

(2) لما رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ. قال القاضي عياض: هو نهْي كراهة وإرشادٍ لمكارم الأخلاق، وهو في اليسير أكْدُ لَأَنَّهُ يُفْسِدُهُ. وقيل: النهْيُ للتحريم لأن الماء قد يفسدُ لتكرار البائِلين فيه، ويظنُّ المارُّ أَنَّهُ قد تَغَيَّرَ من قراره أو طول مُكُوثِهِ، فاحتاط ﷺ للأمة وحماه بالنهي عنه. وأيضا أكثر ما يوجد غير مستبحر، والناس يقصدون التنظيف به، فلو أبيع البول فيه انقطع النفع به. ويُلْحَقُ بالبول فيه التغوط فيه وصبُّ النجاسة. (راجع إكمال المعلم، ج 2/ ص 105؛ وإكمال الإكمال للأبي، ج 2/ ص 60)

(3) لقوله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». أخرجه مسلم في الطهارة، باب الاستطابة. قال الإمام المازري: هذا فيمن ليست القبلة في شرقهم ولا غربهم كالمدينة وما وراءها من الشام والمغرب، فأما من هي في شرقهم أو غربهم فلا يشرقوا ولا يغربوا. (راجع المعلم، ج 1/ ص 361) قال الشيخ الأبي: لأنهم لو فعلوا صادفوا القبلة، فينحرف هؤلاء إلى الجنوب أو الشمال. (إكمال الإكمال، ج 1/ ص 43)

- وَلَا الصَّغْدَاءَ.

- وَلَا يُبُولُ فِي الْمَهْوَاةِ⁽¹⁾.

- وَلَا يَأْخُذُ ذِكْرَهُ يَمِينِهِ.

- وَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهُ، وَلَا إِلَى فَرْجِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

- وَيَدْخُلُ بِالْيُسْرَى.

- وَيَخْرُجُ بِالْيُمْنَى.

- وَلَا يَسْتَصْحِبُ مَعَهُ فِي الْمَوْضِعِ الْمُعْتَادِ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى.

- وَلَا يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ.

- وَلَيَقْلُ قَبْلَ دُخُولِهِ إِنْ كَانَ مُعَدًّا لِلْحَدَثِ، أَوْ عِنْدَ جُلُوسِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَدٍّ

لِلذِّكَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»⁽²⁾، أَوْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ

مِنَ النَّجَسِ وَالرَّجَسِ الْخَبِيثِ الْمُخَبِّثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»⁽³⁾.

- وَيَقُولُ بَعْدَ انْفِصَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي لَذَّتَهُ وَأَذْهَبَ

عَنِّي مَشَقَّتَهُ وَأَبْقَى فِي جِسْمِي قُوَّتَهُ»⁽⁴⁾. أَوْ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي مَا

(1) الْمَهْوَاةُ: موضعٌ في الهواء مُشْرِفٌ عَلَى مَا دُونَهُ مِنْ جَبَلٍ وَغَيْرِهِ. (لسان العرب - هوا)

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوُضُوءِ، مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ؛ وَمُسْلِمٌ فِي الْحَيْضِ، مَا يَقُولُ إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ.

(3) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي السَّنَنِ، وَطَبْرَانِي فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ وَفِي الدَّعَاءِ وَغَيْرِهَا، وَابْنُ دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ.

(4) رَوَاهُ ابْنُ السَّيْنِيِّ فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَطَبْرَانِي فِي الدَّعَاءِ.

يُؤْذِنِي وَأُبْقِي فِي جِسْمِي مَا يَنْفَعُنِي»⁽¹⁾. أَوْ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَدْخَلَهُ طَيِّبًا
وَأَخْرَجَهُ حَيًّا»⁽²⁾.

- وَلَا يَبْصُقُ.

- وَلَا يَلْتَفِتُ.

- وَلَا يَتَكَلَّمُ.

- وَلَا يَمْتَخِطُ.

- وَلَا يَسْتَعِلُّ بِفِعْلٍ.

- وَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ.

- وَلَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ.

- وَيَتَوَكَّأُ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى.

- وَلَا يَدْخُلُ عَارِي الرَّأْسِ.

- وَلَا يَكْشِفُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَقْرُبَ مِنَ الْأَرْضِ إِنْ أَمَكَنَ.

- وَلَا يُطِيلُ الْجُلُوسَ.

- وَلَا يَسْتَجِمِرُ بِالْجِدَارِ.

- وَزَادَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهُمَا.

(1) أخرجه الدارقطني في السنن، والبيهقي في المعرفة مرسلاً.

(2) لم نقف له على أصل.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَالْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ⁽¹⁾ جَائِزٌ بِشُرُوطٍ عَشْرَةٍ:

- وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ لِبَسَهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ بِالمَاءِ.
- كَامِلَةً.

- غَيْرَ عَاصٍ بِلِبْسِهِمَا.

- وَلَا مُتَرَخِّصٍ بِهِمَا رُخْصَةً خَاصَّةً.

- بَلْ لِضَرُورَةِ الْمَشْيِ فِيهِمَا.

- أَوْ التَّدْفِي ⁽²⁾ بِهِمَا.

- وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِلْدٍ مُذَكَّيٍّ.

- سَاتِرًا لِمَحَلِّ الْفَرْصِ.

- يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِمَا لِذَوِي الْمُرُوءَاتِ.

- وَأَنْ تَكُونَ طَهَارَتُهَا الْآنَ لِلْوُضُوءِ، لَا لِلْغُسْلِ.

- وَفِي صِفَةِ مَسْحِهِمَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ.

- وَلَا تَوَقَّيْتُ فِي مَسْحِهِمَا بِزَمَنِ مَحْضُورٍ عَلَى الْمَشْهُورِ.

(1) عَرَّفَ الشَّيْخُ الرِّصَاعُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ بِقَوْلِهِ: إِمْرَارُ الْيَدِ الْمَبْلُولَةِ فِي الْوُضُوءِ عَلَى خُفَّيْنِ

مَلْبُوسَيْنِ عَلَى طَهْرٍ وَضُوءٍ بَدَلًا مِنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ. (الهداية الكافية، ج 1 / ص 105)

(2) فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ لِلشَّيْبِيِّ: التَّوَقِّي (مخ / ص 18)

❖ فَصْلُ ❖

❖ وَيَصِحُّ الْبِنَاءُ فِي الرَّعَافِ بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا وَهِيَ:

- أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ مَا وَجَدَهُ لِغَيْرِهِ.

- وَأَنْ لَا يَطَأَ عَلَى نَجَاسَةٍ رَطْبَةٍ.

- وَأَنْ لَا يَسْقُطَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمِ مَا لَا يُعْفَى عَنْهُ لِكَثْرَتِهِ.

- وَأَنْ لَا يَتَكَلَّمَ عَمْدًا وَلَا جَهْلًا.

- وَأَنْ لَا يَطُولَ طَلَبُهُ لِلْمَاءِ جَدًّا.

وَاخْتُلِفَ إِذَا تَكَلَّمَ سَاهِيًّا، أَوْ مَشَى عَلَى نَجَاسَةٍ جَافَةٍ، هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ أَمْ

لَا؟.

❖ فَصْلُ ❖

❖ وَدَمُ الرَّعَافِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

- قَلِيلٌ يُذْهِبُهُ الْفَتْلُ.

- وَكَثِيرٌ لَا يُذْهِبُهُ الْفَتْلُ وَلَا يَرْجُو انْقِطَاعَهُ.

فَهَٰذَا إِنْ يَتِمَّانِ صَلَاتَهُمَا وَلَا يَخْرُجَانِ لِغَسْلِهِ.

- وَكَثِيرٌ يُذْهِبُهُ الْفَتْلُ لِثَخَانَتِهِ، فَقِيلَ: يُتِمُّ صَلَاتَهُ، وَقِيلَ: يَخْرُجُ لِغَسْلِهِ وَيَبْنِي.

- وَكَثِيرٌ لَا يُذْهِبُهُ الْفَتْلُ وَيَرْجَى انْقِطَاعُهُ، فَهَٰذَا يَخْرُجُ لِغَسْلِهِ بِالشُّرُوطِ

الْمُتَقَدِّمَةِ وَيَعُودُ إِلَى إِمَامِهِ مَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِدْرَاكُهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ فِي

التَّشَهُّدِ⁽¹⁾.

(1) عياض: التشهّد مأخوذ من الشهادتين المضمّنة فيه. (التنبيهات، ج 1/ ص 129)

فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِكْمَالُ صَلَاةِ إِمَامِهِ فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَتَمَّ مَكَانَهُ أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْجُمُعَةِ فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْجَامِعِ وَلَوْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ إِلَّا السَّلَامُ.

وَاخْتَلَفَ فِي بِنَاءِ الْفَذِّ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ الْقَضَاءُ وَالْبِنَاءُ فَفِي الْبِدَايَةِ بَايَهُمَا قَوْلَانِ لِابْنِ الْقَاسِمِ وَسَحْنُونِ وَذَلِكَ إِذَا أَدْرَكَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ مَعًا أَوْ إِحْدَاهُمَا.

وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْبِنَاءِ فَفِي جُلُوسِهِ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَةً قَوْلَانِ.

وَيَجْتَمِعُ الْقَضَاءُ وَالْبِنَاءُ أَيْضًا فِي حَاضِرٍ أَدْرَكَ ثَانِيَةَ مُسَافِرٍ، وَفِي مَنْ أَدْرَكَ الثَّانِيَةَ مِنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ فِي حَضَرٍ.

وَلَا يَبْنِي فِي قَرَحَةٍ⁽¹⁾ وَلَا جُرْحٍ، إِلَّا فِي الرَّعَافِ.

❖ فُضِّلُ ❖

وَالْحَيْضُ⁽²⁾ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الدَّمُ، وَالْكُدْرَةُ، وَالصُّفْرَةُ، وَالْحُمْرَةُ، وَالْمَاءُ الْمُتَغَيَّرُ.

(1) عياض: الْقَرَحَةُ بفتح الحاء وسكون الراء: الجرح. (التنبيهات، ج 1 / ص 78)

(2) الْأَبِّي: معرفَةُ أَحْكَامِ الْحَيْضِ مُتَأَكِّدَةٌ، وَيُلْزَمُ الرَّجُلُ أَنْ يَعْلَمَهَا مِنْ لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ ابْنَةٍ أَوْ خَادِمٍ. دَخَلَ الْمُؤَدَّبُ مُحَمَّدُ بْنُ نَجِيحٍ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الْجَنْبِيَانِي فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ إِقْبَالًا حَسَنًا وَسَأَلَهُ كَمْ بَنَاتُهُ، فَقَالَ: أَرْبَعٌ، فَغَبِطَهُ فِيهِنَّ وَفِي الْإِحْسَانِ إِلَيْهِنَّ، وَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦] الْآيَةُ، وَقَالَ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: مَا مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ لَهُ ابْنَةٌ أَوْ زَوْجَةٌ أَوْ خَادِمٌ، فَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أَوَّلَ مَا تَحِيضُ كَمْ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ؟ فَسَكَتَ الْقَوْمُ وَلَمْ يَجِبْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَحَوَّلَ

وَلِلطَّهْرِ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ عَلَامَتَانِ: الْقَصَّةُ⁽¹⁾ الْبَيْضَاءُ، وَالْجُفُوفُ⁽²⁾.
وَيَمْنَعُ دَمُ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ مِنْ رَفْعِ حُكْمِ الْحَدَثِ، وَفِعْلُ الصَّلَاةِ وَقَضَائِهَا،
وَفِعْلُ الصَّوْمِ دُونَ قَضَائِهِ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ، وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ، وَدُخُولِ
الْمَسْجِدِ، وَالْوُطْئِ فِي الْفَرْجِ وَفِيمَا دُونَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَالطَّوَافِ، وَالطَّلَاقِ،
وَالْاِعْتِكَافِ.

وَلَهَا أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى الْمَشْهُورِ، بِخِلَافِ الْجُنُبِ عَلَى الْمَشْهُورِ⁽³⁾.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَالنِّسَاءُ عَلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ:

- صَغِيرَةٌ لَا يُشْبِهُ أَنْ تَحِيضَ.

- وَصَغِيرَةٌ يُشْبِهُ أَنْ تَحِيضَ.

وَجَهَّهُ إِلَى الْمُؤَدَّبِ مُحَمَّدِ بْنِ نَجِيحٍ وَقَالَ لَهُ: «مَا أَعْظَمَ مُصِيبَتِكَ فِي نَفْسِكَ! لَا تَدْرِي كَيْفَ

يَصْلِحُنْ بَنَاتُكَ وَلَا كَيْفَ يَطْهَرْنَ. (إكمال الإكمال، ج 2/ ص 75)

(1) عِيَاضُ: الْقَصَّةُ بَفَتْحِ الْقَافِ: هُوَ مَاءٌ أَبْيَضٌ يَكُونُ آخِرَ الْحَيْضِ، وَبِهِ يَسْتَبِينُ نَقَاءُ الرَّحِمِ.

وُسَمِّيتْ قَصَّةً لَشَبْهَةِ الْقَصَّةِ وَهُوَ الْجَبَرُ لِبَيَاضِهَا. (راجع التَّنبِيهَاتِ، ج 1/ ص 120)

(2) الْأَبْيُّ: لِلطَّهْرِ عَلَامَتَانِ، الْجُفُوفُ: وَهُوَ أَنْ تَخْرُجَ الْخُرْقَةُ جَافَّةً لَا دَمَ عَلَيْهَا، وَالْقَصَّةُ: وَهُوَ مَاءٌ

أَبْيَضٌ يُشْبِهُ مَاءَ الْجَبَرِ، وَقِيلَ: مَاءُ الْعَجِينِ، وَقِيلَ: هِيَ كَالْخِيطِ الْأَبْيَضِ. ثُمَّ اخْتَلَفَ، فَقَالَ ابْنُ

الْقَاسِمِ: الْقَصَّةُ أَبْلَغُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهَا دَمٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: بَلِ الْجُفُوفُ أَبْلَغُ لِأَنَّ الْقَصَّةَ

آخِرُ مَا يَرُوحِي الرَّحِمَ. وَفَائِدَةُ اخْتِلَافِهِمَا أَنَّ مِنْ عَادَاتِ الْأَفْوَى عِنْدَ قَائِلِهِ تَنْتَظَرُهُ وَإِنْ رَأَتْ

الْآخَرَ مَا لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ، وَقِيلَ: الضَّرُورِيُّ. (إكمال الإكمال، ج 2/ ص 77)

(3) عِيَاضُ: قِرَاءَةُ الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ لِلْقُرْآنِ اخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ جَوَازُهُ لِلْحَائِضِ

ظَهَرًا أَوْ نَظَرًا يُقَلَّبُ لَهَا أَوْرَاقُهُ لَطَوَّلِ أَمْرِهَا وَعَجْزِهَا عَنْ رَفْعِ حَدِّثِهَا، بِخِلَافِ الْجُنُبِ. (راجع

إكمال المعلم، ج 2/ ص 134)

- وَمُسِنَّةٌ يُشْبِهُ أَنْ تَحِيضَ .

- وَمُسِنَّةٌ يُشْبِهُ أَنْ لَا تَحِيضَ .

- وَبَالِغَةٌ فِي سِنٍّ مَنْ تَحِيضُ .

- وَمُرْتَابَةٌ .

- وَمُسْتَحَاضَةٌ .

وَلَا حَدَّ لِأَقْلِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْعِبَادَاتِ، وَاخْتَلَفَ فِي أَكْثَرِهِ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ ذَلِكَ
إِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً فَعَادَتُهَا، وَتَسْتَظْهَرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَا لَمْ تُجَاوِزْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا،
وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً جَلَسَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي
وَتَصُومُ وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَيَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمَ الطَّاهِرِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا كُلِّهَا.

❖ فُصْلٌ ❖

وَلَا حَدَّ لِأَقْلِ النَّفَاسِ، وَأَمَّا أَكْثَرُهُ فَقِيلَ: سِتُّونَ لَيْلَةً، وَقِيلَ: مَا يَرَاهُ أَهْلُ
الْمَعْرِفَةِ مِنَ النِّسَاءِ.

وَأَمَّا الطُّهُرُ فَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ، وَاخْتَلَفَ فِي أَقْلِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ الْمَشْهُورُ
مِنْهَا مَا يَرَاهُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النِّسَاءِ طُهْرًا صَحِيحًا فَيَعْمَلُ عَلَيْهِ.

وَالْحَامِلُ تَحِيضُ، وَاخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ إِذَا عَادَ إِلَيْهَا عَلَى تِسْعَةِ أَقْوَالٍ،
الْمَشْهُورُ مِنْهَا إِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْحَمْلِ جَلَسَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَنَحْوَهَا، وَإِنْ
كَانَتْ فِي آخِرِهِ جَلَسَتْ عِشْرِينَ يَوْمًا وَنَحْوَهَا.

بَابُ فِي الصَّلَاةِ^(١)

وَالصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَةُ وَاجِبَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، فَمَنْ جَحَدَ
وُجُوبَهَا فَهُوَ كَافِرٌ يُسْتَتَابُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ كُفْرًا، وَمَنْ أَقَرَّ بِوُجُوبِهَا

(١) عَرَّفَ الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ الصَّلَاةَ شَرْعًا بِقَوْلِهِ: قُرْبَةٌ فِعْلِيَّةٌ ذَاتُ إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ، أَوْ سُجُودٍ فَقَطْ.
فِيَدْخُلُ هُوَ، وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ. (المختصر الفقهي، ج ١/ ص ١٨٩)

قال الشيخ البناني في شرحه: قوله «قُرْبَةٌ» جنس، وعبر بها دون عبادة أو طاعة لأنها وما اشتق
منها وردت في الشرع كثيرًا في الصلاة، قال تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]، وقال ﷺ:
«أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ». وأما قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] فمعناه: تقربوا إلى ربكم. والفرق بين
الثلاث أن القربة: ما تقرب بها بشرط معرفة المتقرب إليه. والعبادة: ما يتعبد به بشرط النية
ومعرفة المعبود. والطاعة امثال الأمر والنهي. فالطاعة أعم لأنها تنفرد بالنظر المؤدي إلى
معرفة الله تعالى؛ إذ معرفته إنما تحصل بتمام النظر. والقربة أعم من العبادة لأنها تنفرد بالعتق
والحبس وما لا يحتاج إلى نية منه. وقوله: «فِعْلِيَّةٌ» أي: وجودية، لا عدمية. فيشمل أقوال
الصلاة وأفعالها، ويخرج الصيام وحبس النفس عن المعصية. وقوله: «ذَاتُ إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ»
مخرجٌ للحج والصدقة وغير ذلك. وإنما اقتصر عليهما لأن مجموعهما خاصٌ بالصلاة،
وتنعتد بالأول، وتنحل بالثاني. وقوله: «أَوْ سُجُودٍ» بالخفض عطفًا على «إِحْرَامٍ». ويحتمل
الرفع عطفًا على «ذَاتُ» قال الرصاع: وهو أظهر. ووجهه أن القربة الفعلية إما ذات إحرام
وسلام، أو نفس السجود، لا أنها شيء صاحب السجود. وقوله: «فَقَطْ» بفتح فسكون، بمعنى
أنته، أي: أنه عن الزيادة على السجود. والفاء زائدة لتزيين اللفظ. وقوله: «فِيَدْخُلُ هُوَ» أي:
سجود التلاوة، أي في قوله: «أَوْ سُجُودٍ». وقوله: «وصلاة الجنابة» أي: في قوله: «إِحْرَامٍ
وَسَلَامٍ». وأما السجود البعدي فعلى القول بأنه بإحرام وسلام يندرج في قوله: «ذَاتُ إِحْرَامٍ
وسلام» أيضا. (المنهل المورود في شرح الحدود، مخ/ ص ٢٠٧)

وَأَمْتَنَعَ مِنْ فِعْلِهَا أُخِّرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الصَّرُورِيِّ عَلَى الْمَشْهُورِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ حَدًّا لَا كُفْرًا.

❖ وَوَقْتُهَا ⁽¹⁾ عَلَى قِسْمَيْنِ:

- وَقْتُ قَضَاءٍ: وَهُوَ وَقْتُ الْفَوَاتِ.

- وَوَقْتُ أَدَاءٍ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: وَقْتُ فَضِيلَةٍ، وَوَقْتُ إِبَاحَةٍ، وَوَقْتُ

رُخْصَةٍ، وَوَقْتُ سُنَّةٍ، وَوَقْتُ صَرُورَةٍ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى تَأْخِيرِهَا إِلَى وَقْتِ الْفَوَاتِ، وَلَا عُذْرَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ

تَعَالَى فِي ذَلِكَ مَعَ الذِّكْرِ ⁽²⁾، وَلْيُصَلِّهَا عَلَى قَدَرِ طَاقَتِهِ.

(1) الْأَبِيُّ: الْأَوْقَاتُ: أَدَاءٌ وَقَضَاءٌ، فَلَا أَدَاءَ: مَا تَعَلَّقَ تَجَدُّدُ التَّكْلِيفِ فِيهِ بِبَعْضِ الْمَكْلُفِينَ، وَفِي النَّهَارِيَّتَيْنِ إِلَى أَنْ تَبْقَى رُكْعَةٌ لِلْغُرُوبِ، وَفِي اللَّيْلِيَّتَيْنِ إِلَى أَنْ تَبْقَى رُكْعَةٌ لِلْفَجْرِ، وَفِي الصَّبْحِ إِلَى أَنْ تَبْقَى رُكْعَةٌ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ. وَنَعْنِي بِتَجَدُّدِ تَعَلُّقِ التَّكْلِيفِ أَنْ مَنْ أَسْلَمَ أَوْ احْتَلَمَ أَوْ زَالَ مَا زَعُهُ فِي جِزْءٍ مِنْهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ تِلْكَ الصَّلَاةُ. وَالْقَضَاءُ: مَا بَعْدَ وَقْتِ الْأَدَاءِ. ثُمَّ وَقْتُ الْأَدَاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى اخْتِيَارِيٍّ وَضُرُورِيٍّ، فَلَا اخْتِيَارِيٍّ: غَيْرِ الْمَنْهِيِّ عَنْ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْهُ أَوْ إِلَيْهِ، وَهُوَ فِي الظَّهْرِ إِلَى آخِرِ الْقَامَةِ أَوْ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَفِي الْعَصْرِ إِلَى الْإِصْفَارِ أَوْ إِلَى آخِرِ الْقَامَةِ الثَّانِيَةِ، وَفِي الْمَغْرِبِ قَدَرِ مَا يَسْعَاهَا أَوْ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ الشَّفَقُ، وَفِي الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ ثُلَاثِهِ، وَفِي الصَّبْحِ إِلَى الْإِسْفَارِ أَوْ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَالضَّرُورِيُّ: مَا يَلِي وَقْتُ الْاخْتِيَارِ إِلَى آخِرِ وَقْتِ الْأَدَاءِ الْمَتَقَدِّمِ. وَيَنْقَسِمُ وَقْتُ الْاخْتِيَارِ إِلَى وَقْتِ فَضِيلَةٍ وَتَوْسِعَةٍ، فَوْقَ الْفَضِيلَةِ مَا يَرْجَحُ إِيقَاعُ الْفِعْلِ فِيهِ، وَوَقْتُ التَّوَسُّعِ مَا فَضَّلَ عَنْهُ. (رَاجِعْ إِكْمَالَ الْإِكْمَالِ، ج 2/ ص 300 - 301) وَالشَّفَقُ: هُوَ الْحُمْرَةُ الَّتِي تَعْقِبُ مَغِيبَ الشَّمْسِ. (التَّنْبِيهَاتُ لِلْقَاضِي عِيَّاضَ، ج 1/ ص 137)

(2) الْأَبِيُّ: الْمَكْلُفُونَ أَهْلُ أَعْدَارٍ وَغَيْرِهِمْ، فَأَهْلُ الْأَعْدَارِ - وَهُمْ الْكَافِرُ يُسَلِّمُ، وَالصَّبِيُّ يَحْتَلِمُ، وَالْمَجْنُونُ يَفِيقُ، وَالْحَائِضُ تَطْهَرُ، وَالنَّاسِي يَنْتَقِظَانِ - مَنْ زَالَ الْعُذْرُ عَنْهُمْ مِنْهُمْ صَلَّيْ تِلْكَ الصَّلَاةَ حَيْثُ نَزَلَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ فَنُصِّ كَلَامُ الْإِمَامِ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي تَأْثِيمِهِ. (إِكْمَالَ الْإِكْمَالِ، ج 2/ ص 300)

❖ وَهِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

- فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ: وَهِيَ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ.

- وَفَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ: وَهِيَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ.

- وَسُنَّةٌ: وَهِيَ صَلَاةُ الْوُتْرِ⁽¹⁾، وَالْعِيدَيْنِ، وَالْكُسُوفِ، وَالْاِسْتِسْقَاءِ، وَرَكَعَتَا

الطَّوَافِ الْوَاجِبِ.

- وَفَضِيلَةٌ: وَهِيَ رَكَعَتَا الْفَجْرِ، وَالْإِحْرَامِ، وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ، وَقِيَامُ رَمَضَانَ،

وَقِيَامُ اللَّيْلِ، وَصَلَاةُ خُسُوفِ الْقَمَرِ، وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ.

- وَنَافِلَةٌ: وَهِيَ كُلُّ صَلَاةٍ يُتَنَفَّلُ بِهَا مِنَ الضُّحَى إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَمِنْ

الْمَغْرِبِ إِلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَالصَّلَوَاتُ الْمَنْهِيَّةُ عَنْ فِعْلِهَا عَشْرَةٌ:

- الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، إِلَّا مَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ فَلْيُصَلِّهِ مَتَى

ذَكَرَهُ.

- وَبَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَبْيَضَّ الشَّمْسُ.

- وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تُصَلِّيَ الْمَغْرِبُ.

- وَبَعْدَ الْفَجْرِ، إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، وَالشَّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالْحِزْبَ لِمَنْ نَامَ عَنْهَا.

- وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي الْجَامِعِ.

(1) عياض: صلاة الوتر سميت بذلك لكونها مفردة، والوتر واحد، ويقال بفتح الواو وكسرهما،

وقد قرئ بهما. (التنبيهات، ج 1 / ص 139)

- وَقَبْلَ الْعِيدَيْنِ .

- وَبَعْدَهُمَا إِذَا صَلَّيْنَا فِي الصَّحَرَاءِ .

- وَبَيْنَ صَلَوَاتِ الْجَمْعِ .

- وَالتَّنْفُلُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ قَدْ خَرَجَ وَقْتُهُ أَوْ ضَاقَ .

- وَصَلَاةُ الرَّجُلِ وَحْدَهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ مُخَالَفًا لِلْإِمَامِ .

❖ فَصْلٌ ❖

وَصَلَاةُ الْفَرَضِ تَشْتَمِلُ عَلَى سِتَّةِ أَحْكَامٍ: شُرُوطٌ، وَفُرُوضٌ، وَسُنَنٌ،
وَفَضَائِلٌ، وَمَكْرُوهَاتٌ، وَمُفْسِدَاتٌ .

❖ فَشُرُوطُ وَجُوبِهَا سِتَّةٌ :

- الْإِسْلَامُ .

- وَالْبُلُوغُ .

- وَالْعَقْلُ .

- وَارْتِفَاعُ دَمِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ عَنِ الْمَرْأَةِ .

- وَدُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ .

- وَالْقُدْرَةُ عَلَى فِعْلِهَا وَلَوْ بِالْقَلْبِ .

❖ وَفَرَائِضُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، وَقِيلَ: ثَلَاثُونَ :

- الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَدَثِ⁽¹⁾.
- وَالطَّهَّارَةُ مِنَ الْخَبَثِ.
- وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ.
- وَمَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ.
- وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ⁽²⁾.
- وَالنِّيَّةُ عِنْدَ التَّلَبُّسِ بِهَا.
- وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا إِلَى آخِرِهَا.
- وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ⁽³⁾.

(1) الأبي: الحدثُ يطلق على الخارج المعتاد، وعلى نفس الخروج، وعلى الوصف الحُكْمِيّ المقدّر قيامُهُ بالأعضاء قيامَ الأوصاف الحسّية، وعلى المنع من العبادة المترتب على كل واحدٍ من الثلاث. (إكمال الإكمال، ج 1/ ص 9)

القلشاني: الحدثُ يطلق بإزاء ثلاثة معان: الخارجُ المخصوص، ونفسُ خروجه، والمنعُ المترتب على خروج ذلك الخارج. والثالث هو المراد بقولهم: الوضوءُ يرفعُ الحدثَ، أي: المنعُ من العبادة الذي هو مسبّبٌ بالشرع عن خروج الخارج، وبهذا يظهر قول من يقول: إن التيمم يرفعُ الحدثَ؛ لأنه يرفعُ المنعَ من الصلاة، إلا أنه يرفعه إلى غاية. (تحرير المقالة، مخ/ ص 101)

(2) عَرَفَ الشيخ الرصاع استقبال القبلة بقوله: كَوْنُ الْمُصَلِّي يُبَصِّرُ عَيْنَ الْكَعْبَةِ أَوْ سَمَتَهَا أَوْ جِهَتَهَا. ثم قال: عين الكعبة: ذاتها المبنى طولاً وعرضاً، وسمتها: ذاتها وهواها، وجهتها: محلّها الذي يراها به مَنْ قصد رؤيتها من محلّه. (الهداية الكافية، ج 1/ ص 120)

(3) الشيبسي: معنى الإحرام في الصلاة: الدخول في حُرْمِهَا وحرمتها، والحرمة والحُرْم: ما لا يجوز انتهاكُهُ لأن المصلي إذا أحرم في الصلاة حُرْمَ عليه كلما كان مباحاً له قبل التلبس بها. (شرح الرسالة، مخ/ ص 26)

- وَالْقِيَامُ لَهَا.

- وَقِرَاءَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ.

- وَالْقِيَامُ لَهَا.

- وَالرُّكُوعُ⁽¹⁾.

- وَالرَّفْعُ مِنْهُ.

ابن أبي زيد: الإحرام في الصلاة أن تقول: «اللهُ أَكْبَرُ». (الرسالة بهامش شرحي زروق وابن ناجي، ج 1/ ص 153) عياض: وحكمة تقديم هذا القول أمام فعل الصلاة تنبيه المصلي على معنى هذه الكلمة التي معناها أنه موصوفٌ بالجلال وكِبَرِ الشَّانِ، وأنَّ كل شيء دون جلاله وسلطانه حقيرٌ، وأنه جلَّ وتقدَّسَ عَنْ شَبَهِ المخلوقين والفانين، وليشغَل المصلي خاطِرُهُ بمقتضى هذه اللفظة ويستحقِّقَ أن يذكُرَ معه غيره، أو يُحدِّثَ نفسه بسواهُ جلَّ اسمُهُ، وأن من انتصب لعبادته ومثَّلَ بين يديه أكبر من كل شيء يشتغل به أو يعرض لذكِّره عما هو قد تفرَّغ له من طاعته. (التنبيهات، ج 1/ 125 - 126) وقال أيضاً: الكبير في حقه تعالى مثل العظيم والجليل، أي: الذي جلَّ سلطانه وعظم فكل شيء مستحقٌّ دونه. وقيل: الكبير عن صفات المخلوقين. (مشارك الأنوار، ج 1/ ص 333)

(1) عياض: الركوع: أصله الخضوع، قال الشاعر:

وَلَا تَعَادِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُكَ يَوْمًا وَالِدَهُ فَقَدْ رَفَعَهُ
وقيل: بل معناه الخشوع. واستعمل في التطأطؤ والانحناء في الصلاة لأن فيها خضوعاً وخشوعاً. (التنبيهات، ج 1/ ص 127) وشرعاً عرّفهُ الإمام ابن عرفة بقوله: أَنْعَاطُ الظَّهْرِ مُطَاطِئًا. (المختصر الفقهي، ج 1/ ص 257) ويراجع الهداية الكافية للشيخ الرصاع (ج 1/ ص 123) الشيببي: حقيقة الركوع في اللغة: الانحناء والخشوع والخضوع، وفي الشرع: انحناء الرأس والظهر جميعاً مع استوائهما ووضع اليدين على الركبتين مع انتصابهما، وأقلُّه أن ينحني بحيث أن تنال راحته ركبته أو تقاربهما، فإن ركع ولم يمكن يديه من ركبته أجزأه ذلك وبئس ما صنع لمخالفة السُّنَّة. (شرح الرسالة، مخ/ ص 27)!

- وَالسُّجُودُ⁽¹⁾.
- وَالرَّفْعُ مِنْهُ.
- وَالْفَضْلُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِالْجُلُوسِ.
- وَالطَّمَأْنِينَةُ فِي جَمِيعِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ.
- وَتَرْتِيبُ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ.
- وَالْجُلُوسُ الْآخِرُ قَدَرِ إِيقَاعِ السَّلَامِ.
- وَالسَّلَامُ.
- وَتَرْكُ الْكَلَامِ.
- وَنِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ لِلْمَأْمُومِ.
- وَنِيَّةُ الْإِمَامَةِ لِلْإِمَامِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْجَمْعِ وَالْخَوْفِ وَالْاِسْتِخْلَافِ، وَقِيلَ:
- وَالْجِنَازَةِ.
- وَتَعْيِينُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

(1) عياض: السجود: التظامن والميئل، يقال: سجدت النخلة أي: مالت، قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، وهو من معنى الخضوع، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ، مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨] الآية، ومنه الإسجد وهو إدامة النظر في فتور، وفي الركوع والسجود هذا المعنى أيضا من إصااق أعزّ الأعضاء وأرفعها بالتراب أهون الأشياء وأسفلها في السجود، والإشارة في الركوع إلى ذلك. (التنبيهات، ج1/ص127) الشبيبي: حقيقة السجود في اللغة: الميل والخضوع، وفي الشرع: تمكين الجبهة والأنف من الأرض جميعاً. (شرح الرسالة، مخ/ص28) ابن عرفة: السُّجُودُ: مَسُّ الْأَرْضِ أَوْ مَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ سَطْحٍ مَحَلِّ الْمُصَلِّي كَالسَّرِيرِ بِالْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ. (المختصر الفقهي، ج1/ص260) ويراجع الهداية الكافية للشيخ الرصاع (ج1/ص124)

- وَتَعِينُ الصَّلَاةَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَقِيلَ: تَعِينُهَا عِنْدَ⁽¹⁾ السَّلَامِ.

- وَعَدَدِ الرَّكَعَاتِ.

- وَالْيَوْمِ.

- وَالْأَدَاءِ.

- وَالْفَرِيضَةِ⁽²⁾.

❖ فُصْلٌ ❖

❖ وَسُنَّتُهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ؛

- الْأَذَانُ⁽³⁾ لَهَا فِي الْمَسَاجِدِ وَحَيْثُ الْأَئِمَّةُ.

- وَالتَّجَمُّعُ لَهَا فِي الْمَسَاجِدِ.

- وَاتِّخَاذُ الْقِنَاعِ لِلْمَرْأَةِ.

- وَالْإِقَامَةُ لِلرَّجُلِ.

(1) في أصل المخطوط: قبل. والمثبت التصحيح الذي بهامشه.

(2) الدردير: الصلاة مركبة من أقوال وأفعال، فجميع أقوالها ليست بفرائض إلا ثلاثة: تكبيرة الإحرام، والفاتحة، والسلام، وجميع أفعالها فرائض إلا ثلاثة: رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، والجلوس للتشهد، والتيامن بالسalam. (الشرح الكبير على خليل، بحاشية الدسوقي، ج1/ص231)

(3) عياض: معنى الأذان: الإعلام؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ رَبِّكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 3]، وقال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: 27]، فالأذان إعلامٌ بدخول الوقت والاجتماع للصلاة وأن الدار دار إيمانٍ. (التنبيهات، ج1/ص132)
وقد عرّف الشيخ الرصاع الأذان بقوله النُّطْقُ - أَوْ قُرْبَهُ - بِذِكْرِ مَخْصُوصٍ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ لِإِعْلَامِ وَقْتِهَا. (الهداية الكافية، ج1/ص120)

- وَالْقِيَامُ لَهَا.
- وَقِرَاءَةُ السُّورَةِ الَّتِي مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ.
- وَالْقِيَامُ لَهَا.
- وَتَقْدِيمُ أُمِّ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا.
- وَإِنْصَاتُ الْمَأْمُومِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ.
- وَالْجَهْرُ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ.
- وَالْإِسْرَارُ فِيمَا يُسْرَرُ فِيهِ.
- وَالتَّكْبِيرُ كُلُّهُ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.
- وَقَوْلُ الْإِمَامِ وَالْفَذُّ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ.
- وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ.
- وَالتَّشَهُدُ فِيهِ.
- وَالْجُلُوسُ الْآخِرُ سِوَى مَا يَقَعُ فِيهِ السَّلَامُ.
- وَالتَّشَهُدُ فِيهِ.
- وَالتَّكْبِيرُ لِلثَّلَاثَةِ إِذَا اسْتَوَى قَائِمًا.
- وَالتَّيَامُنُ بِالسَّلَامِ.
- وَرَدُّ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ.
- وَرَدُّهُ عَلَى مَنْ عَلَى يَسَارِهِ أَيْضًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ.
- وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَفَضَائِلُهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ:

- أَذَانُ الْمُسَافِرِ لَهَا.

- وَالْإِقَامَةُ لِلْمَرْأَةِ.

- وَاتِّخَاذُ الرِّدَاءِ لَهَا.

- وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ مَا تُنْبِتُهُ.

- وَالسَّعْيُ إِلَيْهَا بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ.

- وَالْقَصْدُ إِلَى فِعْلِهَا فِي جَمَاعَةٍ.

- وَفِعْلُهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

- وَاعْتِدَالُ الصُّفُوفِ فِيهَا.

- وَوَضْعُ الْمُصَلِّي بَصَرَهُ أَمَامَ قِبْلَتِهِ.

- وَإِطَالَةُ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ، وَتَقْصِيرُهَا فِي الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ،

وَتَوْسُطُهَا فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.

- وَالْقِرَاءَةُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِأَقْصَرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.

- وَالتَّأْمِينُ.

- وَقَوْلُ الْمَأْمُومِ وَالْقَدِّ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

- وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ.

- وَالِدُعَاءُ فِي السُّجُودِ.

- وَبَعْدَ التَّشْهِيدِ الْآخِرِ.

- وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.
- وَالاعْتِمَادُ عَلَى الْيَدَيْنِ فِي حَالِ الْقِيَامِ مِنَ السُّجُودِ.
- وَالْقُنُوتُ⁽¹⁾ فِي الصُّبْحِ.
- وَهَيْئَةُ الْجُلُوسِ.
- وَقِيَامُ الْإِمَامِ مِنْ مَوْضِعِهِ عَقِبَ سَلَامِهِ.
- وَذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ فَرَاعِهَا، وَهُوَ أَنْ يُسَبِّحَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَحْمَدَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُكَبِّرَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَخْتِمَ الْمِئَّةَ بِـ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

❖ فَصْلٌ ❖

- ❖ وَمَكْرُوهَاتُهَا نَيْفٌ وَتَمَائُونٌ؛
- صَلَاةُ الرَّجُلِ وَهُوَ يَدَافِعُ الْأَخْبَثِينَ.
- وَالْإِلْتِفَاتُ فِيهَا.
- وَحَدِيثُ النَّفْسِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا.
- وَتَشْبِيكُ الْأَصَابِعِ، وَتَفَرُّقُهَا، وَالْعَبَثُ بِهَا، وَبِخَاتَمِهِ، وَبِلِحْيَتِهِ.

(1) عياض: القنوت يَقَعُ عَلَى الْقِيَامِ، وَيَقَعُ عَلَى الدُّعَاءِ، وَيَقَعُ عَلَى الصَّلَاةِ، وَيَقَعُ عَلَى الْعِبَادَةِ وَعَلَى الْخُشُوعِ، وَيَقَعُ عَلَى الْقِيَامِ عَلَى هَذَا كُلِّهِ وَالْإِقَامَةُ عَلَيْهِ، وَيَقَعُ عَلَى السُّكُوتِ، وَيَقَعُ عَلَى الطَّاعَةِ، وَيَقَعُ عَلَى الْإِفْرَارِ بِالْعُبُودِيَّةِ، وَيَقَعُ عَلَى الْإِخْلَاصِ. وَكُلُّ هَذَا مُوجُودٌ فِي الْقُنُوتِ الْعَرَفِيِّ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ قِيَامًا فِي صَلَاةٍ وَدُعَاءً وَخُشُوعًا وَصَمْتًا عَنِ الْقِرَاءَةِ وَالْكَلَامِ، وَطَاعَةً لِلَّهِ وَإِخْلَاصًا لِعِبَادَتِهِ وَتَوْحِيدَهُ. (التنبيهات، ج 1/ ص 127 - 128)

- وَتَسْوِيَةُ الْحَصْبَاءِ⁽¹⁾.

- وَالصَّلَاةُ إِلَى قِبْلَةٍ فِيهَا تَمَائِيلٌ.

- وَالتَّبَاعُدُ عَنِ الشُّرَّةِ.

- وَالصَّمْدُ إِلَيْهَا⁽²⁾.

(1) لحديث الإمام مالك في الموطأ عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعاوي أنه

قال: «رأني عبد الله بن عمر وأنا أَعْبْتُ بِالْحَصْبَاءِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انصَرَفْتُ نَهَانِي...». قال

الزرقاني: «نهاني» عَنْ ذَلِكَ لِكِرَاهَتِهِ، كَالْعَبْتِ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ

يَسِيرًا لَا يُشْغِلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ. (شرح الزرقاني على الموطأ، ج 1/ ص 333)

وقال ابن الأثير: كانوا يصلون على حصباء المسجد ولا حائل بين وجوههم وبينها، فكانوا إذا

سجدوا سوَّوها بأيديهم، فَنُهِوا عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فَعَلَ مِنْ غَيْرِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ وَالْعَبْتُ فِيهَا لَا يَجُوزُ

وتبطل به إذا تكرر. (النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 1/ ص 393)

(2) لحديث ضباعة بنت المقداد بن أسود عن أبيها قال: «ما رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى

إِلَى عِودٍ وَلَا إِلَى عُمُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَنْ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ، وَلَا يَصْمُدُّ لَهُ

صَمْدًا». أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين

يجعلها منه، رقم 105. قال الإمام الخطابي: الصَّمْدُ: الْقَصْدُ، يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَجْعَلُهُ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ.

(معالم السنن، ج 1/ ص 188) وقال القاضي البيضاوي: معناه: أنه عليه السلام إذا كان يصلي

إِلَى شَيْءٍ مَنْصُوبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا قَصَدَهُ قَصْدًا مُسْتَوِيًا بَحِثَ يَسْتَقْبِلُهُ بِمَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، حَذَرًا مِنْ أَنْ

يُضَاهِي فِعْلُهُ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ، بَلْ يَمِيلُ عَلَيْهِ يَجْعَلُهُ عَلَى أَحَدِ حَاجِبَيْهِ. (تحفة الأبرار شرح

مصابيح السنة، ج 1/ ص 273)

وفي صحيح مسلم أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ

الْمُصْحَفِ. فَلَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا. قَالَ

القاضي عياض: لا خلاف في جواز الصلاة إلى الأساطين، واستحب أهل العلم على ما جاء

وَالصَّفْنُ.

- وَالصَّفْدُ.

- وَالصَّلْبُ.

- وَالْاِخْتِصَارُ.

- وَالتَّثْمُ.

- وَالتَّنْقُبُ.

- وَالْإِقْعَاءُ⁽¹⁾.

- وَحَمْلُ مَا يُشْغَلُ فِي كُمِّهِ مِنْ خُبْزٍ أَوْ غَيْرِهِ.

- وَالصَّلَاةُ إِلَى الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْحَجَرِ الْوَاحِدِ.

- وَالصَّلَاةُ إِلَى الْمَرْأَةِ، وَالنَّائِمِ، وَإِلَى وَجْهِ الْإِنْسَانِ، أَوْ بِثَوْبٍ يَصِفُ الْعَوْرَةَ،

أَوْ غَيْرَ مُلْتَحِفٍ فِيهِ.

- وَالْاِخْتِزَامُ.

- وَكَفَّتُ الشَّعْرَ.

فِي الْحَدِيثِ أَلَا يَصْمُدْهَا صَمْدًا، بَلْ يَجْعَلُهَا عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ. وَلَعَلَّ وَجْهَ هَذَا كَانَ
أَوَّلَ الْإِسْلَامِ، وَحَيْثُ كَانَ قُرْبُ النَّاسِ بِعِبَادَةِ الْحَجَارَةِ وَالْأَصْنَامِ. (إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ،

ج2/ص422)

(1) عِيَاضُ: الْإِقْعَاءُ مَمْدُودٌ مَكْسُورُ الْهَمْزَةِ: الْجُلُوسُ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمَيْنِ مَعًا. (التَّنْبِيهَاتُ،

ج1/ص156)

ابْنُ عَرَفَةَ: الْإِقْعَاءُ: الْجُلُوسُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ مَاسًا بِأَلْيَتَيْهِ عَقْبِيهِ. (المختصر الفقهي،

ج1/ص252)

- وَتَشْمِيرُ الْكُمَيْنِ.
- وَالصَّلَاةُ إِلَى مَا لَا يَثْبُتُ.
- وَاشْتِمَالُ الصَّمَاءِ.
- وَالصَّلَاةُ بِالْخُفِّ الْمُبَطَّنِ بِالطَّيْحَالِ.
- وَصَلَاتُهُ وَفِيهِ دِينَارٌ أَوْ دِرْهَمٌ، أَوْ بِخُفٍّ ضَيِّقٍ وَشِبْهِهِ.
- وَالتَّعَوُّذُ.
- وَالبَسْمَلَةُ.
- وَالْقِرَاءَةُ بِالسُّورَةِ الَّتِي فِيهَا سَجْدَةٌ.
- وَالتَّوَجُّهُ عَقِبَ تَكْبِيرِ الْإِحْرَامِ.
- وَالصَّلَاةُ دُونَ الصَّفِّ وَفِيهِ فُرْجَةٌ.
- وَوَضْعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الْفَرِيضَةِ.
- وَقِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِ، وَتَرْكُهَا فِي السِّرِّ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.
- وَدُعَاؤُهُ فِي غَيْرِ الرُّكْنِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ إِمَامُهُ، وَفِي الرُّكُوعِ، وَقَبْلَ
- التَّشَهُّدَيْنِ، وَبَعْدَ الْأَوَّلِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَبَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.
- وَفَرَشُ الذَّرَاعَيْنِ فِي السُّجُودِ.
- وَالاعْتِمَادُ بِهِمَا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ.
- وَالْإِصَاقُ الضُّبُعَيْنِ⁽¹⁾ إِلَى الْجَنْبَيْنِ.
- وَوَضْعُ بَطْنِهِ عَلَى فَخْذَيْهِ.

(1) الضُّبُعُ: وَسَطُ الْعَصْدِ بِلَحْمِهِ. (لسان العرب - ضبع)

- وَرَفَعَ الرَّأْسَ وَخَفَضَهُ فِي الرُّكُوعِ .
 - وَرَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ .
 - وَتَكَرَّرَ الْجَمَاعَةُ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ .
 - وَصَلَاةُ الرَّجُلِ خَلْفَ صُفُوفِ النِّسَاءِ .
 - وَالْمَرْأَةُ أَمَامَ صُفُوفِ الرِّجَالِ، وَصَلَاةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِجَنْبِ الْآخَرِ .
 - وَالسُّجُودُ عَلَى كَوْرِ الْعِمَامَةِ، أَوْ عَلَى مَا لَا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ، أَوْ عَلَى مَا أَنْبَتَهُ
 وَفِيهِ رَفَاهِيَةٌ .

- وَالصَّلَاةُ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ .
 - وَالصَّلَاةُ خَلْفَ الْأَغْلَفِ⁽¹⁾، وَالْمَأْبُونِ⁽²⁾، وَالْفَاسِقِ، وَاللَّحَّانِ، وَالْأَقْطَعَ
 عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَالْخَصِيِّ، وَلَدِ الزَّنا، وَالْعَبْدِ إِذَا كَانُوا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ رَاتِبِينَ .
 - وَصَلَاتُهُ وَهُوَ عَطْشَانٌ، أَوْ جَائِعٌ، أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَشَوَّفُ إِلَيْهِ، أَوْ بِمَوْضِعِ
 الْخَوْفِ وَشَبْهِهِ مِمَّا يُشْغِلُهُ عَنْ فَهْمِ صَلَاتِهِ .
 - أَوْ يَقْتُلُ بَرَّغُوثًا أَوْ قَمَلَةً .
 - أَوْ يَقْرَأُ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ أَوْ تَشَهُدِهِ .
 - أَوْ يَجْهَرُ بِالتَّشَهُدِ فِيهَا .
 - وَتَرَكَ سُنَّةً مِنْهَا .

(1) الْأَغْلَفُ: الَّذِي لَمْ يَخْتَنَنْ .

(2) الْمَأْبُونُ: هُوَ الَّذِي انْقَلَبَتْ شَهْوَتُهُ إِلَى دُبْرِهِ . (النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير،

- وَإِحْرَامُهُ وَيَدَاهُ فِي كُمَيْهِ.

- وَسُجُودُهُ أَيْضًا فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

❖ فَاَصْلُ ❖

❖ وَمُفْسِدَاتُهَا نِيْفٌ وَثَلَاثُونَ؛

- تَرْكُ فَرَضٍ مِنْ فَرَائِضِهَا الْمَذْكُورَةِ.

- أَوْ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنْهُ إِنْ كَانَ لَهُ عُدْرٌ عَنِ اسْتِيفَائِهِ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا، وَكَذَلِكَ إِنْ

تَرَكَهُ سَهْوًا حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا، أَوْ ذَكَرَهُ فِيهَا مَا عَدَا الْقِبْلَةَ وَإِزَالَةَ النَّجَاسَةِ وَسَتْرَ

الْعَوْرَةِ؛ فَإِنَّ التَّارِكَ لِذَلِكَ سَهْوًا حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ خَاصَّةً، وَحُكْمُ

مَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ حُكْمُ مَنْ نَسِيَهَا.

- وَذِكْرُ الْمُتِمِّمِ الْمَاءِ فِي رَحْلِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ يُفْسِدُهَا، وَالْعُرْيَانُ يَجِدُ

الثَّوْبَ، أَوْ يَطْرَأُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا.

- وَالْعِتْقُ فِي أَثْنَائِهَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

- وَطُرُوقُ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ.

- وَسُقُوطُ الْجَبِيرَةِ.

- وَخَرْقُ الْخُفِّ فِيهَا.

- وَكَثِيرُ الْقَيِّءِ وَالْقَلَسِ⁽¹⁾ وَالْدِّمِ وَالْقَيْحِ وَالصَّيْدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَالِيًا يَمْصُلُ⁽²⁾ بِنَفْسِهِ.

- وَكَذَلِكَ انْكَشَافُ الْعَوْرَةِ وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

- وَإِسْقَاطُ الْجَلْسَةِ الْأُولَى.

- أَوْ تَرْكُ ثَلَاثِ تَكْبِيرَاتٍ أَوْ ثَلَاثِ تَحْمِيدَاتٍ أَوْ مَا تَرَكَبَ مِنْهُمَا عَمْدًا أَوْ

جَهْلًا يُفْسِدُهَا.

- وَكَذَلِكَ فَوَاتُ جَبْرِهَا بِالسُّجُودِ إِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا.

- وَالزِّيَادَةُ الْيَسِيرَةُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا عَمْدًا أَوْ جَهْلًا، وَكَثِيرُهَا مُطْلَقًا فِيهَا

سَهْوًا.

- وَالرَّدَّةُ.

- وَالْقَهْقَهَةُ كَيْفَ مَا كَانَتْ.

- وَالْكَلَامُ فِيهَا عَمْدًا أَوْ جَهْلًا لِغَيْرِ إِضْلَاحِهَا.

- وَالْأَكْلُ وَالشَّرْبُ الْكَثِيرُ فِيهَا.

- وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا.

- وَغَلَبَةُ الْحَقِّنِ وَالْقَرَقَرَةِ.

(1) عياض: الْقَلَسُ بفتح القاف واللام: رقيق القيء وابتدأؤه وهو خروج الماء من المعدة إلى

الفم، يقال: قَلَسَ الرَّجُلُ يَقْلِسُ بفتح الماضي وكسر المستقبل قَلَسًا بالسكون في المصدر

وبالفتح في الاسم. (التنبيهات، ج 1/ ص 78)

(2) مَصَلُ الشَّيْءِ يَمْصُلُ مَصْلًا وَمُصْلًا: قَطَرَ. (اللسان - مصل)

- وَكَذَلِكَ الهمُّ المُفْرِطُ وَالْفَرْحُ المُفْرِطُ بِحَيْثُ لَا يَفْقَهُ مَا يُصَلِّي .
- وَالاتِّكَاءُ فِي حَالِ قِيَامِهِ عَلَى حَائِطٍ أَوْ عَصَا لِعِغْرِ عُذْرٍ بِحَيْثُ لَوْ أُزِيلَ عَنْهُ
مُتَكَأهُ لَسَقَطَ .
- وَذِكْرُ صَلَاةٍ أَوْ صَلَوَاتٍ يَسِيرَةٍ يَجِبُ تَرْتِيبُهَا عَلَيْهِ .
- وَالصَّلَاةُ عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ، وَقِيلَ: وَفِي جَوْفِهَا^(١) .
- وَاخْتِلَافُ نِيَّةِ الْمَأْمُومِ وَإِمَامِهِ .
- وَفَسَادُ صَلَاةِ إِمَامِهِ بِغَيْرِ سَهْوٍ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ .
- وَكَذَلِكَ إِقَامَةُ الْإِمَامِ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا، فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ
بِقَطْعِهَا عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ .
وَفِي فَسَادِهَا بِتَرْكِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ مِنْ سُنَنِهَا عَمْدًا أَوْ جَهْلًا خِلَافًا، وَالْمَشْهُورُ
الصَّحَّةُ .

(١) القلشاني: الصلاة في الكعبة أجازها الشافعي مطلقاً، ومنعها الطبري مطلقاً، وفصل مالكُ فمَنعَ الفرائضَ وأجاز النوافل . دليل الشافعيّ صلاته عليه السلام فيها النافلة، ولا فرق بين النافلة والفريضة في وجوب الاستقبال للحاضر . ودليل الطبري قوله تعالى: ﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ سَطْرَةً﴾ [البقرة: ١٤٤] إن كان بمعنى قصده ونحوه وقبلته فمن صلى داخل الكعبة لم يصل نحو الكعبة وقصدها وقبلتها . ولما رأى مالك رحمة الله تعالى دليل القرآن على المنع ودلالة السنة على الجواز في النافلة خصّ عموم القرآن بالسنة، ولم يقس الفرض على النفل لأن القياس يرفعه العموم فلم يصحّ المسير إليه، فلهذا فرّق بين الفرض والنفل . (تحرير المقالة، مخ/ص ٩٢)

❖ فَصْلٌ ❖

وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ⁽¹⁾ مِنْ فَرَائِضِ الْأَعْيَانِ⁽²⁾. وَهِيَ بَدَلٌ مِنَ الظُّهْرِ عَلَى الْمَشْهُورِ.

وَشُرُوطُ وُجُوبِهَا وَصِحَّتِهَا⁽³⁾ عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ اثْنَا عَشَرَ:
- الْحَرِّيَّةُ.

- وَالذُّكُورِيَّةُ.

- وَالْإِقَامَةُ.

- وَمَوْضِعُ اسْتِيطَانٍ مِنْ مِصْرٍ أَوْ قَرْيَةٍ.

- وَجَمَاعَةٌ.

- وَجَامِعٌ.

- وَإِمَامٌ.

- وَخُطْبَةٌ قَبْلَهَا.

- وَالطَّهَارَةُ لَهَا.

- وَمَعْرِفَةُ يَوْمِهَا.

(1) عِيَاض: سميت صلاة الجمعة لجمعها الناس للصلاة، أو لاجتماعهم فيها، يقال بضم الميم وفتحها وإسكانها، فعملٌ الفتح والضم لكونها جامعةً، وبالإسكان لجمعهم فيها. (التنبيهات، ج1/ص139)

(2) لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].

(3) في شرحه على الرسالة سمي الشببي شروط الصحة أركاناً وعددها خمسة وهي: الجماعة، والجامع، والخطبة، والإمام، وموضع الاستيطان. (شرح الرسالة، مخ/ص56)

- وَبَقَاءُ وَقْتِهَا.

- وَالْقُدْرَةُ عَلَى السَّعْيِ إِلَيْهَا.

❖ فَاَصْلُ ❖

❖ وَسُنَّتُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرَةٌ:

- التَّهَجُّيرُ لَهَا.

- وَالغُسْلُ لَهَا عِنْدَ الرَّوَّاحِ.

- وَالتَّطْيُبُ.

- وَالتَّجَمُّلُ لَهَا فِي اللَّبَاسِ.

- وَاسْتِقْبَالُ الْإِمَامِ وَهُوَ يَخْطُبُ.

- وَكَوْنُهَا خُطْبَتَيْنِ.

- وَالْجُلُوسُ فِي أَوَّلِهَا.

- وَالْقِيَامُ فِي بَقِيَّتِهَا.

- وَاتِّخَاذُ الْمُنْبَرِ لِذَلِكَ.

- وَالْجَهْرُ فِي الْقِرَاءَةِ بِالصَّلَاةِ وَكَوْنُهَا بِ«الْجُمُعَةِ» فِي الْأَوَّلَى وَ«الْغَاشِيَةِ» فِي

الثَّانِيَةِ.

❖ فَاَصْلُ ❖

❖ وَفَضَائِلُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرَةٌ:

- التَّهَجُّيرُ لَهَا.

- وَاتِّصَالُ الْغُسْلِ بِالرَّوَّاحِ.

- وَاسْتِعْمَالُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

- وَالْاِخْتِصَارُ فِي خُطْبَتِهَا.
- وَالتَّوَكُّؤُ عَلَى عَصَا أَوْ شِبْهِهَا.
- وَاشْتِمَالُهَا عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحَمْدِهِ وَالشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّذْكِيرُ وَقِرَاءَةُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالِدُّعَاءُ لِلْأُئِمَّةِ.
- وَالرُّكُوعُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ.
- وَتَرْكُ الرُّكُوبِ فِي السَّعْيِ إِلَيْهَا إِلَّا مِنْ عُذْرٍ.
- وَالْإِكْتَارُ مِنَ الذِّكْرِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا.
- وَالصَّدَقَةُ قَبْلَهَا.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَالْمَنْهَيَّاتُ الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرَةٌ:

- الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ عِنْدَ النِّدَاءِ لَهَا إِلَى انْقِضَائِهَا.
- وَالتَّنَقُّلُ قَبْلَهَا عِنْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ.
- وَبَعْدَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ.
- وَاللَّغْوُ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ عِنْدَ الْخُطْبَةِ.
- وَتَخَطِّي الرَّقَابِ حِينَ جُلُوسِ الْإِمَامِ إِلَى انْقِضَاءِ الْخُطْبَةِ.
- وَصَلَاتُهَا فِي الْمَوَاضِعِ الْمَحْجُورَةِ.
- أَوْ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ.
- أَوْ فِي الْمَنَارِ.
- وَجَمْعُهَا فِي جَامِعَيْنِ فِي الْمِصْرِ الْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

- وَإِنْ شَاءَ السَّفَرِ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي حَقِّ مَنْ يُخَاطَبُ بِهَا.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَمُفْسِدَاتُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرَةٌ:

- تَرْكُ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا الْمُخْتَصَّةِ بِهَا.

- وَصَلَاتُهَا أَرْبَعًا.

- وَانْقِضَاؤُ النَّاسِ قَبْلَ تَمَامِهَا.

- وَخُرُوجُ وَقْتِهَا قَبْلَ عَقْدِ رَكْعَةٍ مِنْهَا.

- وَأَنْ يَطُولَ مَا بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ جَدًّا.

- وَإِقَامَتُهَا فِي مِصْرٍ بَعْدَ إِقَامَتِهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

- وَطُرُقُ وَالٍ آخَرَ قَبْلَ تَمَامِهَا.

- وَإِمَامَةُ الْمُسَافِرِ.

- وَالْعَبْدُ فِيهَا عَلَى الْمَشْهُورِ.

- وَأَنْ يَخْطُبَ رَجُلٌ وَيَوْمٌ غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

❖ فَضْلٌ ❖

وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقِيلَ: فَرُضَ كِفَايَةً، تَلْزَمُ إِقَامَتُهَا أَهْلَ الْأَمْصَارِ

وَالْقُرَى الْمُجْتَمِعَةِ.

❖ وَسُنَّتُهَا أَرْبَعٌ:

- مَسْجِدٌ.

- وَإِمَامٌ.

- وَمُؤَذِّنٌ.

- وَجَمَاعَةٌ يَجْتَمِعُونَ لَهَا.

❖ وَصِفَاتُ الْإِمَامِ الْوَاجِبَةُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ:

- الْإِسْلَامُ.

- وَالْبُلُوغُ.

- وَالْعَقْلُ.

- وَالذُّكُورِيَّةُ.

- وَالْعَدَالَةُ.

- وَمَعْرِفَةُ مَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ مِنْ فِقْهِهِ وَقِرَاءَةِ.

- وَالْقُدْرَةُ عَلَى أَدَائِهَا قَائِمًا.

❖ وَتَزِيدُ فِي الْجُمُعَةِ:

- حُرًّا.

- مُقِيمًا.

- وَنِيَّةُ الْإِمَامَةِ لِلْإِمَامِ فِي الْجَمْعِ وَالْجُمُعَةِ وَالْخَوْفِ وَالِاسْتِخْلَافِ. وَقِيلَ:

وَالْجَنَازَةِ.

❖ فَضْلُ ❖

❖ وَصِفَاتُهُ الْمُسْتَحَبَّةُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ:

- أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ.

- وَأَفْقَهُهُمْ.

- وَأَقْرَأَهُمْ.

- وَأَشَدَّهُمْ حَسْبًا.

- وَأَحْسَنَهُمْ خَلْقًا.

- وَخُلُقًا.

- وَصَوْتًا.

- حُرًّا.

- تَامَ الْأَعْضَاءِ.

- نَظِيفَ الثِّيَابِ.

❖ وَصِفَاتُهُ الْمَكْرُوهَةُ عَشْرَةٌ:

- كَوْنُهُ أَعْجَمِيّ اللَّفْظِ.

- أَوْ أَلْكَنَ.

- أَوْ وَلَدَ الزَّانَا.

- أَوْ عَبْدًا.

- أَوْ خَصِيًّا، إِذَا كَانُوا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ رَاتِبِينَ.

- أَوْ أَغْلَفَ.

- أَوْ أَعْرَابِيًّا.

- أَوْ أَقْطَعَ الْيَدَ أَوْ الرَّجْلَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

- أَوْ مُبْتَدَعًا.

- أَوْ يَأْخُذُ عَلَى الصَّلَاةِ أَجْرًا.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَالْوُضَائِفُ الَّتِي يُطَالَبُ الْإِمَامُ بِالتَّزَامِهَا عَشْرَةٌ، وَهِيَ:

- مُرَاعَاةُ الْوَقْتِ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ.

- وَأَنْ لَا يُزَادُ بِهَا زَائِدٌ عَلَى رُبْعِ الْقَامَةِ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ بِهِمْ.

- وَإِعْدَادُ مَنْ يُرَاعِي الصُّفُوفَ وَرَاءَهُ.

- وَأَنْ لَا يُمَطِّطَ إِحْرَامُهُ وَلَا سَلَامُهُ.

- وَأَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ كُلِّهِ وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لِيَقْتَدِيَ بِهِ مَنْ وَرَاءَهُ.

- وَأَنْ يُخْلِصَ نِيَّتَهُ لِلْمَأْمُومِينَ فِي حِفْظِ حُدُودِ صَلَاتِهِمْ.

- وَأَنْ يَقْتَصِدَ فِي صَلَاتِهِ.

- وَأَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْ مَوْضِعِهِ عَقِبَ سَلَامِهِ إِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ.

- وَأَنْ يَلْتَزِمَ الرِّدَاءَ.

- وَأَنْ يَجْعَلَ مِمَّا يَلِيهِ أَفْضَلَهُمْ.

❖ وَعَلَى الْمَأْمُومِ عَشْرُ وَضَائِفَ:

- الْاِقْتِدَاءُ بِهِ.

- وَالْمُتَابَعَةُ لِلْإِمَامِ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ.

- وَقِرَاءَتُهُ مَعَهُ فِي السَّرِّ.

- وَتَرْكُهَا فِي الْجَهْرِ.

- وَالتَّأَمُّنُ عَلَى قِرَاءَتِهِ.

- وَقَوْلُهُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» بَعْدَ رَفْعِهِ.

- وَمُرَاعَاةُ رُتْبَةِ الْقِيَامِ مَعَهُ.

- وَتَنْبِيْهُهُ إِذَا سَهَا.

- وَالْفَتْحُ عَلَيْهِ إِذَا طَلَبَ.

- وَرَدُّ السَّلَامِ عَلَيْهِ إِذَا اكْمَلَ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَمَنْهَيَاتُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَشْرَةٌ:

- اقْتِدَاؤُهُمْ بِمَنْ صَلَّى تِلْكَ الصَّلَاةَ أَوْ بِمَنْ هُوَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى.

- أَوْ بِمَنْ هُوَ عَلَى مَكَانٍ مُّرْتَفِعٍ إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ.

- أَوْ بِمَنْ هُوَ عَلَى مَسَافَةٍ مُنْقَطِعَةٍ.

- أَوْ بِمَنْ هُوَ يُصَلِّي جَالِسًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ مُؤَمِّيًا وَهُمْ أَصِحَّاءُ.

- وَتَرْكُ رُتْبَةِ الْقِيَامِ مَعَهُ.

- وَتَرْكُ التَّرَاضُّصِ.

- وَالصَّلَاةُ مُنْفَرِدًا عَنِ الصَّفِّ وَفِيهِ فُرْجَةٌ.

- أَوْ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

- وَإِمَامَةُ الرَّجُلِ فِي مَنْزِلٍ غَيْرِ مَنْزِلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ.

- وَتَكَرُّارُ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ.

❖ فَصْلٌ ❖

وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَقِيلَ: سُنَّةٌ.

❖ وَفُرُوضُهَا عَشْرَةٌ:

- النِّيَّةُ.

- وَالتَّكْبِيرُ فِيهَا أَرْبَعًا.

- وَالدُّعَاءُ بَيْنَهُمْ.

- وَالْقِيَامُ.

- وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ.

- وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْأَخْبَاثِ.

- وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ.

- وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ.

- وَالسَّلَامُ.

- وَتَرْكُ الْكَلَامِ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَسُنُّهَا وَأَدَابُهَا عَشْرَةٌ:

- أَنْ تُصَلِّيَ جَمَاعَةً.

- وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي أَوَّلِهَا.

- وَالدُّعَاءُ لِلْأَثَمَةِ.

- وَحَمْدُ اللَّهِ وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلِهَا.

- وَالدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي آخِرِهَا.

- وَتَخْيِيرُ مَا دَعَا بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا.

- وَفِعْلُهَا عَلَى شَفِيرِ قَبْرِهَا.

- وَعَدَمُ مُلَاصَقَةِ الْإِمَامِ لَهَا فِي حَالِ قِيَامِهِ.

- وَأَنْ يَكُونَ حِذْوُ وَسْطِ الرَّجُلِ، وَمِنْكَبِي الْمَرْأَةِ.

- وَتَقْدِيمُ الْأَفْضَلِ فَالْأَفْضَلِ مِنَ الْجَنَائِزِ.

❖ فَضْلُ ❖

❖ وَمَمْنُوعَاتُهَا عَشْرَةٌ:

- صَلَاتُهَا عِنْدَ الْإِسْفَارِ⁽¹⁾ وَعِنْدَ الْاَصْفِرَارِ، إِلَّا أَنْ يُخْشَى عَلَيْهَا التَّغْيِيرُ.

- وَفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ.

- وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا.

- وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِ فِي تَكْبِيرِهَا.

- وَالصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ.

- أَوْ عَلَى الْغَائِبِ.

- أَوْ عَلَى أَقْلِ الْجَسَدِ.

- أَوْ عَلَى مُبْتَدِعٍ.

(1) عِيَاضُ: الْإِسْفَارُ: الْبَيَانُ وَالْكَشْفُ، وَسَفَرَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ وَجْهِهَا إِذَا كَشَفَتْهُ، وَهُوَ يَقَعُ أَوَّلًا عَلَى انْصِدَاعِ الْفَجْرِ وَبَيَانِهِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ ﷺ: «أُسْفِرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ» [رواه ابن حبان في صحيحه والترمذي في سننه وقال: حسن صحيح]، أي: صلّوها عند استبانة الصبح ولأَوَّلِ ظُهُورِهِ لَكُمْ. وَالْإِسْفَارُ الثَّانِي هُوَ قُوَّةُ الْحُمْرَةِ وَالضِّيَاءِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَذَلِكَ آخِرَ وَقْتِ صَلَاةِ الصَّبْحِ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ إِلَّا ظُهُورُ قَرَصِهَا. (التنبيهات، ج 1/ ص 138)

- أَوْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فِي حَدٍّ (1) أَوْ سَقَطٍ (2).
- أَوْ شَهِيدٍ فِي الْمُعْتَرَكِ.

❖ فَضْلُ ❖

❖ وَلِلْمَوْتَى عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَرْبَعَةُ حُقُوقٍ:
- غَسْلُهُ.
- وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ.
- وَكَفْنُهُ.
- وَدَفْنُهُ.

❖ وَغَسْلُهُ ثَمَانِي سُنَنٍ:
- كَوْنُهُ بِالْمَاءِ الْمُطْلَقِ.
- وَالْمُبَالَغَةُ فِي تَنْظِيفِهِ.
- وَالْوِتْرُ فِي أَعْدَادِهِ.
- وَكَوْنُ الثَّانِيَةِ بِالسِّدْرِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ.

(1) الشيباني: وإنما لم يصل الإمام على المقتول في حدٍّ أو قودٍ لما صحَّ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه لم يصل على ماعز والغامدية لما رجموهما ليرتدع غيرُهم عن مثل أفعالهم إذا رأوا الأئمة وأهل الفضل امتنعوا من الصلاة عليهم، كما نهى الله تعالى نبيه عليه السلام أن يُصَلِّيَ على المنافقين تأديباً لهم وردعاً لأمثالهم، فكان ذلك سنةً في كلِّ من كان على غير الطريق المستقيم. (شرح الرسالة، مخ/ ص 75)

(2) الشيباني: ذهب مالك والشافعي إلى أنه يُصَلَّى على من استهَلَ صارخاً وعَلِمَتْ حياته بوجه ما، ولا يُصَلَّى على من لم تُعَلَمْ حياته من سَقَطٍ أو غَيْرِهِ. (شرح الرسالة، مخ/ ص 80)

- وَالْآخِرَةَ بِالْكَافُورِ .

- وَتُسْتَرَّ عَوْرَتُهُ .

- وَأَنْ لَا يُزَالَ لَهُ شَعْرٌ .

- وَلَا ظُفْرٌ .

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَمُسْتَحْبَاتُهُ ثَمَانٍ ؛

- تَعْجِيلُهُ بِإِثْرِ مَوْتِهِ .

- وَتَجْرِيدُهُ مِنْ ثِيَابِهِ .

- وَتَوَضُّعُهُ أَوَّلَ غَسْلِهِ .

- وَالْبِدَايَةَ بِمِيَامِنِهِ .

- وَعَصْرُ بَطْنِهِ بِرَفِقٍ .

- وَجَعْلُ خَرْقَةٍ عَلَى يَدِ الْعَاسِلِ عِنْدَ مُبَاشَرَةِ أَسْفَلِهِ .

- وَاغْتِسَالُهُ إِذَا فَرَغَ مِنْ غَسْلِهِ .

- وَجَمْعُ شَعْرِ الْمَرْأَةِ فِي ثَلَاثَةِ قُرُونٍ .

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَلِتَكْفِينِهِ خَمْسُ سُنَنِ ؛

- كَوْنُهَا وَتَرًا ثَلَاثًا .

- بِيَضَاءٍ .

- يُدْرَجُ فِيهَا إِدْرَاجًا .

- وَتَحْنِيطُهُ بِالْمِسْكِ .

- وَالْكَافُورِ وَشَبِّهِ ذَلِكَ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَمُسْتَحَبَّاتُهُ خَمْسٌ:

- تَغْمِيضُهُ⁽¹⁾ بِإِثْرِ مَوْتِهِ.

- وَأَنْ يُعَمَّمَ.

- وَيُقَمَّصَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

- وَتُجْعَلَ الْحَنُوطُ⁽²⁾ فِي مَنَافِذِ بَدَنِهِ وَمَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْهُ وَيَبِينُ أَكْفَانُهُ.

- وَكَوْنُهُ خَمْسَةَ أَثْوَابٍ⁽³⁾.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَمَمْنُوعَاتُهُ خَمْسٌ:

- كَوْنُهُ صُوفًا.

- أَوْ حَرِيرًا.

- أَوْ مُعَصَفَرًا.

- أَوْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعٍ.

- وَجَعْلُ الْحَنُوطِ فَوْقَ أَكْفَانِهِ.

(1) في المخطوط: تحسينه. ولا وجه له. والصواب كما في شرح المؤلف على الرسالة ما أثبت.

(2) الحَنُوطُ: طيبٌ يُخلط للميت خاصة.

(3) الشيببي: المستحبُّ عند مالكٍ أن يكفَّن الميت في خمسة أثواب: بقميص، وعمامة، ومثزِر.

(شرح الرسالة، مخ/ ص 80)

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَلِلدَّفْنِ ثَلَاثُ سُنَنِ؛

- أَنْ يُحْفَرَ لَهُ فِي الْأَرْضِ.

- وَأَنْ يُسْتَقْبَلَ بِهِ الْقَبْلَةَ.

- وَأَنْ يُجْعَلَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنَ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَمُسْتَحَبَّاتُهُ سَبْعٌ؛

- نَضْبُ اللَّبَنِ عَلَيْهِ.

- وَتَسْنِيمُ الْقَبْرِ.

- وَالْحَثِي عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ لِمَنْ حَضَرَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

- وَكَوْنُ الْمَاشِي أَمَامَهُ فِي التَّشْيِيعِ.

- وَالرَّائِبِ خَلْفَهُ.

- وَكَوْنُهُمْ كُلُّهُمْ مُشَاهَةً مُتَخَشِّعِينَ.

- وَحَمْلُ الْجَنَازَةِ إِلَى الدَّفْنِ مِنْ جَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَمَمْنُوعَاتُهُ سَبْعٌ؛

- إِتْبَاعُهَا بِنَائِحَةٍ.

- أَوْ نَارٍ.

- وَالْبِنَاءُ عَلَى الْقَبْرِ بَيْتًا أَوْ قُبَّةً.

- أَوْ يُجَصِّصُ .

- أَوْ يعمقُ جدًّا .

- وَوَضَعَ الْحِجَارَةَ الْمَنْقُوشَةَ عَلَيْهِ .

- وَاللَّهُ وَالضَّحْكُ لِمَنْ حَضَرَ .

بَابُ فِي الصَّوْمِ⁽¹⁾

وَالصَّوْمُ فِي الشَّرْعِ: هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ وَمُقَدِّمَاتِهِ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ النَّهَارِ بِنِيَّةٍ جَازِمَةٍ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ مَعَهُ إِنْ أُمِّكُنَ⁽²⁾.

وَهُوَ وَاجِبٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

وَشُرُوطُ وَجُوبِهِ سِتَّةٌ:

- الْإِسْلَامُ.

- وَالْبُلُوغُ.

- وَالْعَقْلُ.

- وَارْتِفَاعُ دَمِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ عَنِ الْمَرْأَةِ.

- وَدُخُولُ الشَّهْرِ.

(1) الشَّيْبِيُّ: حَقِيقَتُهُ فِي اللُّغَةِ: الْإِمْسَاكُ وَالْكَفُّ وَالتَّرْكُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ

صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] أَي: صَمْتًا وَإِمْسَاكًا عَنِ الْكَلَامِ. (شرح الرسالة، مخ/ ص 82)

(2) هَذَا تَعْرِيفُ الْإِمَامِ ابْنِ رَشْدٍ فِي الْمَقْدِمَاتِ الْمَمْهَدَاتِ لِابْنِ رَشْدٍ (ج 1/ ص 237) زَادَ الْإِمَامُ

الشَّيْبِيُّ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ بَعْدَ إِيرَادِهِ: وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: وَاجِبٌ، وَتَطَوُّعٌ. وَالْوَاجِبُ عَلَى

قِسْمَيْنِ: وَاجِبٌ بِالْقُرْآنِ، وَوَاجِبٌ بِالسُّنَّةِ. وَالْوَاجِبُ بِالْقُرْآنِ عَلَى قِسْمَيْنِ: وَاجِبٌ بغير سبب

وَلَا عِلَّةٍ وَهُوَ صِيَامُ رَمَضَانَ، وَوَاجِبٌ بِسببٍ وَهُوَ صِيَامُ الْكُفَرَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَقَضَاءُ

رَمَضَانَ. وَالْوَاجِبُ بِالسُّنَّةِ هُوَ مَا أَوْجَبَهُ الْمَكْلَفُ عَلَى نَفْسِهِ بِالنَّذْرِ أَوْ بِالْيَمِينِ، وَهُوَ أَيْضًا عَلَى

قِسْمَيْنِ: مُعَيَّنٌ بِوَقْتٍ كَقَوْلِكَ: «عَلَيَّ صِيَامٌ كَذَا أَوْ شَهْرٌ كَذَا»، وَغَيْرُ مُعَيَّنٍ كَقَوْلِكَ: عَلَيَّ صِيَامٌ

يَوْمٌ أَوْ شَهْرٌ، فَالْمُعَيَّنُ حَكْمُهُ حَكْمُ رَمَضَانَ إِلَّا فِي وَجوبِ الْكُفَرَةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَهُ مُتَعَمِّدًا. وَأَمَّا

التَطَوُّعُ فَهُوَ مَا عدا الْوَاجِبَ الْمَذْكُورَ. (شرح الرسالة، مخ/ ص 82)

- وَالْقُدْرَةُ عَلَى أَدَائِهِ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَفَرَائِضُهُ خَمْسٌ؛

- مَعْرِفَةُ الشَّهْرِ.

- وَالنِّيَّةُ لَهُ.

- وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا إِلَى آخِرِهِ.

- وَالتَّيَيُّتُ مِنَ اللَّيْلِ.

- وَالْإِمْسَاكُ عَنِ اسْتِدْعَاءِ الْقَيِّ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَسُنَنُهُ ثَمَانٍ؛

- الْقِيَامُ فِي لَيْلِيهِ.

- وَكَوْنُهُ فِي جَمَاعَةٍ فِي الْمَسَاجِدِ.

- وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ.

- وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ.

- وَالْاِعْتِكَافُ⁽¹⁾ فِي آخِرِهِ.

(1) عياض: أصل هذه اللفظة: اللزوم والإقامة، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلَمْتَ

عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، أي: مُقِيمًا ملازمًا، وقال تعالى: ﴿وَأَلْهَدَىٰ مَعَكُوفًا﴾ [الفتح: ٢٥] أي:

محبوسًا ملزومًا، وقال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أي: ثابتون

ملازمون، وخصَّ الشرع هذه الإقامة بصفات لا يصحُّ أن يكون اعتكافًا شرعيًا وإقامةً عبادية

إلا بها. (التنبيهات، ج ١/ ص 364)

- وَكَفُّ اللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ عَنْ مَا لَا يَغْنِي.
- وَإِخْرَاجُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عِنْدَ تَمَامِهِ.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَمُسْتَحَبَّاتُهُ ثَمَانٌ:

- تَجْدِيدُ النِّيَّةِ لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْهُ.
- وَعِمَارَتُهُ بِالذِّكْرِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ.
- وَالْإِكْتَارُ مِنَ الصَّوْمِ فِيهِ.
- وَطَلْبُ الْحَلَالِ لِلْفِطْرِ.
- وَإِفْطَارُهُ عَلَى التَّمْرِ وَالْمَاءِ.
- وَإِحْيَاءُ لَيْلَةٍ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ مِنْهُ.

ابن عرفة: الاغتِكَافُ: لُزُومُ مَسْجِدٍ مُبَاحٍ لِقُرْبَةٍ قَاصِرَةٍ بِصَوْمٍ، مَعْزُومٌ عَلَى دَوَامِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، سِوَى وَقْتِ خُرُوجِهِ لِجُمُعَةٍ أَوْ لِمُعَيَّنَةٍ الْمَمْنُوعِ فِيهِ. (المختصر الفقهي، ج 2/ ص 100)

ويراجع الهداية الكافية للشيخ الرصاع (ج 1/ ص 162)

البناني: خرج بقوله: «قَاصِرَةٌ» لزوم مسجد لمجرد قرينة متعديّة كتدريس العلم والحُكْم بين الناس فلا يسمى اعتكافاً، وما يأتي من أنّ الاشتغال بالعلم ونحوه مكروهٌ والاعتكاف صحيحٌ محلّه إذا لم يلزم المسجد لمجرد ذلك. قوله: «لِمُعَيَّنَةٍ» الظاهر أنه بتشديد الياء المكسورة، اسم فاعل من التعيين، والضمير للخروج، ومعينه كالبول والغائط والحيض والنفاس وغسل الجنابة. (الفتح الرباني، ج 2/ ص 390)

- وَاجْتَنَابُ الْمَنَازِلِ⁽¹⁾ لِمَنْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ فَسَادِ صَوْمِهِ.
- وَقِيَامُ الرَّجُلِ وَحْدَهُ فِي مَنْزِلِهِ إِذَا قَامَتِ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَمَكْرُوهَاتُهُ عَشْرَةٌ:

- الْوِصَالُ.
- وَالْقُبْلَةُ.
- وَالْمَلَامَسَةُ.
- وَالِدُخُولُ عَلَى الْأَهْلِ.
- وَاسْتِعْمَالُ الْجَوَارِحِ فِي الْفُضُولِ.
- وَذَوْقُ الْمَائِعَاتِ.
- وَالْكُحْلُ.
- وَالِدُهْنُ لِمَنْ يَأْمَنُ وَصُولَهُ إِلَى حَلْقِهِ.

(1) أي: اجتناب ما هو مَظَنَّةٌ لِلْإِنْزَالِ كَاللَّمْسِ وَالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي الْمَشْتَبِهَاتِ.

ابن عَرَفَةَ: الْاِعْتِكَافُ: لُزُومُ مَسْجِدٍ مُبَاحٍ لِقُرْبَةٍ قَاصِرَةٍ بِصَوْمٍ، مَعْرُومٍ عَلَى دَوَامِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، سِوَى وَقْتِ خُرُوجِهِ لِجُمُعَةٍ أَوْ لِمُعَيَّنَةٍ الْمَمْنُوعِ فِيهِ. (المختصر الفقهي، ج 2/ ص 100)

ويراجع الهداية الكافية للشيخ الرصاع (ج 1/ ص 162)

البناني: خرج بقوله: «قَاصِرَةٌ» لزوم مسجد لمجرد قرينة متعددة كتدريس العلم والحكم بين الناس فلا يسمى اعتكافاً، وما يأتي من أن الاشتغال بالعلم ونحوه مكروه والاعتكاف صحيح محلّه إذا لم يلازم المسجد لمجرد ذلك. قوله: «لِمُعَيَّنَةٍ» الظاهر أنه بتشديد الياء المكسورة، اسم فاعل من التعيين، والضمير للخروج، ومعنيّه كالبول والغائط والحيض والنفاس وغسل الجنابة. (الفتح الرباني، ج 2/ ص 390)

- وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ⁽¹⁾ وَالِاسْتِنْشَاقِ.

- وَالْإِكْتَارُ مِنَ النَّوْمِ فِي النَّهَارِ.

❖ فَاَصْلُ ❖

❖ وَمُضْطِدَّاتُهُ عَشْرَةٌ:

- إِنْزَالُ الْمَاءِ الدَّافِقِ عَنْ قَصْدٍ⁽²⁾.

- وَخُرُوجُ الْمَنِيِّ بِالْإِيلَاجِ فِي قَبْلِ أَوْ دُبْرِ.

- وَوُصُولُ شَيْءٍ مِنَ الْمُفْطَرَاتِ إِلَى الْجَوْفِ.

- وَالِاسْتِقَاءُ عَامِدًا.

- وَرُجُوعُ شَيْءٍ مِنَ الْقَيْءِ بَعْدَ وُصُولِهِ إِلَى الْفَمِ.

- وَعَدَمُ النِّيَّةِ.

- وَقَطْعُهَا.

- وَطَرُّو الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ.

- وَالْإِغْمَاءُ.

(1) الشَّيْبِيُّ: وَإِنْ سَبَقَ الْمَاءُ فِي الْمَضْمَضَةِ إِلَى حَلْقِهِ أَفْطَرَ وَإِنْ لَمْ يَبَالِغْ فِيهَا. (شرح الرسالة،

منخ/ ص 84)

(2) الشَّيْبِيُّ: إِنْ اسْتَدْعَى الْمَنِيَّ بِالِاسْتِمْنَاءِ أَوْ الْقَبْلَةِ أَوْ بِالْمُبَاشَرَةِ أَوْ بِاسْتِدَامَةِ التَّفَكُّرِ أَوْ النَّظَرِ

وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَدِمِ الْفَكْرَ وَالنَّظَرَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ خَاصَّةً. وَلَوْ لَمْ

يَخْرُجَ مِنْهُ إِلَّا الْمَذْيُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ. وَقِيلَ: يَسْتَحِبُّ. وَهَذَا إِنْ اسْتَدَامَ الْفَكْرَ وَالنَّظَرَ، فَإِنْ

لَمْ يَسْتَدِمْهُمَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الْإِنْعَاظُ مُجَرَّدًا فَلَا شَيْءَ فِيهِ. وَقِيلَ: يَفْطَرُ إِنْ كَانَ عَنْ قَبْلَةِ أَوْ

مُبَاشَرَةٍ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ عَنْ فِكْرَةٍ أَوْ نَظَرٍ. (شرح الرسالة، منخ/ ص 84)

- وَالْجُنُونُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ عَامَّةَ النَّهَارِ .

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَمُوجِبَاتُ الْفِطْرِ فِيهِ سِتَّةٌ :

- الْحَيْضُ .

- وَالنَّفَاسُ .

- وَالضَّعْفُ عَنِ الصَّوْمِ .

- وَالْحَمْلُ .

- وَالرَّضَاعَةُ مَعَ خَوْفِ الْهَلَكَةِ .

- وَمَعْرِفَةُ كَوْنِ الْيَوْمِ مِمَّا لَا يَحِلُّ صَوْمُهُ .

❖ فَصْلٌ ❖

وَتَلْزُمُ الْكَفَّارَةُ بِهَتْكِ حُرْمَةِ رَمَضَانَ خَاصَّةً، بِفِعْلِ أَحَدِ مُفْسِدَاتِ صَوْمِهِ

الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا، وَهِيَ :

- عِتْقُ رَقَبَةٍ .

- أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ .

- أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا مَدًّا لِكُلِّ مِسْكِينٍ .

وَتَلْزُمُ الْفِدْيَةُ الْمُفَرِّطُ فِي قَضَائِهِ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ، وَالْمُرْضِعَ وَالْحَامِلَ إِذَا

أَفْطَرَتَا لِعُذْرِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِمَا .

وَاخْتُلِفَ فِي اسْتِحْبَابِهَا لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى صِيَامِهِ عَلَى كُلِّ

حَالٍ .

بَابُ فِي الزَّكَاةِ

وَالزَّكَاةُ فِي عُرْفِ اللَّغَةِ: النُّمُوُّ (1).

وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ: زَكَاةُ أَمْوَالٍ، وَزَكَاةُ أَجْسَادٍ.

فَزَكَاةُ الْأَمْوَالِ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ: إِخْرَاجُ جُزْءٍ مُقَدَّرٍ مَحْصُورٍ فِي زَمَنٍ مُقَدَّرٍ مَحْصُورٍ مِنْ مَالٍ مُقَدَّرٍ مَحْصُورٍ يُصْرَفُ فِي الْوُجُوهِ الثَّمَانِيَةِ (2).

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَتَجِبُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ:

- الْإِسْلَامُ.

- وَالْحُرِّيَّةُ (3).

(1) عِيَاضٌ: أَصْلُ الزَّكَاةِ: النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ، يُقَالُ: زَكَ الشَّيْءُ يَزْكُو: إِذَا نَمَى بَذَاتِهِ وَكَثُرَ كَالزَّرْعِ وَالْمَالِ وَنَحْوِهِ، أَوْ بِحَالِهِ وَفَضَائِلِهِ كَالْإِنْسَانِ فِي صَلَاحِهِ وَفَضْلِهِ، فَسُمِّيَتْ صَدَقَةُ الْمَالِ زَكَاةً بِذَلِكَ، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا تَبَارِكُ فِي الْمَالِ الْمُخْرَجَةِ مِنْهُ وَتَنْمِيهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ»، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا تَزْكُو عِنْدَ اللَّهِ وَتَنْمُو وَتُضَاعَفُ لِصَاحِبِهَا، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «حَتَّى تَكُونَ أَكْبَرَ مِنَ الْجَبَلِ»، وَقِيلَ: لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَزْكُو بِأَدَائِهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٣]، وَقِيلَ: تُطَهَّرُ الْأَمْوَالُ وَتُطَيَّبُهَا، وَقَدْ سَمَّاها النَّبِيُّ ﷺ أَوْسَاخَ النَّاسِ، وَلَوْ بَقِيَتْ فِي الْمَالِ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ أَفْسَدَتْهُ وَأَحْبَثَتْهُ. (التَّنْبِيهَاتُ، ج 1/ص 358)

(2) ابْنُ عَرَفَةَ: الزَّكَاةُ اسْمًا: جُزْءٌ مِنَ الْمَالِ شَرَطُ وَجُوبِهِ لِمُسْتَحَقِّهِ بُلُوغُ الْمَالِ نَصَابًا. وَمَصْدَرًا: إِخْرَاجُ جُزْءٍ مِنَ الْمَالِ شَرَطُ وَجُوبِهِ لِمُسْتَحَقِّهِ بُلُوغُ الْمَالِ نَصَابًا. (المَخْتَصَرُ الْفَقْهِيُّ، ج 1/ص 471) ويراجع شرحه للشيخ الرصاع في الهداية الكافية، ج 1/ص 140

(3) فِي نَسَخَةِ: الْبُلُوغُ بَدَلَ الْحُرِّيَّةِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ النَّاسِخُ.

- وَعَدَمُ الدِّينِ فِي الْعَيْنِ.

- وَالنِّصَابُ⁽¹⁾.

- وَالْحَوْلُ فِيمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ.

❖ وَشُرُوطُ إِجْزَائِهَا أَرْبَعَةٌ:

- النِّيَّةُ لَهَا.

- وَإِخْرَاجُهَا بَعْدَ وَجُوبِهَا.

- وَدَفْعُهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا.

- مِنْ صِنْفِهَا.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَمَمْنُوعَاتُهُ أَرْبَعَةٌ:

- دَفْعُهَا لِغَنِيِّ.

- أَوْ لَهَا شِمِيٍّ.

- أَوْ لِمَنْ يَدْفَعُ بِهَا مَثُونَةً عَنْ نَفْسِهِ.

- أَوْ يُحَاسِبُ بِهَا فَقِيرًا مِنْ دِينِهِ.

(1) عِيَاضٌ: النصاب مأخوذ من النَّصَب وهو العلم، أي أنه الحد الذي أعلم ونصب لوجوب الزكاة منه، ومنه النَّصْبُ: حجارة نصبت وأعلنت للعبادة، أو أخذت من الارتفاع، ونصائب الحوض واحدها نصيبة، وهي حجارة تنصب - أي ترفع - حول الحوض، فكأنه: ما ارتفع من المال عن القلة. أو من النصاب - وهو الأصل - ومنه نصاب الرجل ومنصبه، أي: أصله، فالمراد به على هذا: الأصل الموضوع لأن الزكاة تخرج منه. (التنبيهات، ج 1 / ص 360)

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَأَدَابُهَا ثَمَانُ:

- إِخْرَاجُهَا مِنْ أَطْيَبِ الْكَسْبِ.

- عَنْ طَيِّبِ نَفْسٍ.

- وَإِخْفَاؤُهَا.

- وَاسْتِنَابَةُ مَنْ يَتَّقِي اللَّهَ فِي إِخْرَاجِهَا.

- وَتَفْرِيقُهَا فِي مَوْضِعٍ وَجُوبِهَا.

- وَتَحَرِّي ذَوِي الْحَاجَةِ،

- وَالْفَضْلُ بِهَا.

- وَالِدُّعَاءُ لِدَافِعِهَا.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَالْأَمْوَالُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا خَمْسَةٌ:

- الْعَيْنُ مَا لَمْ يَكُنْ حُلِيًّا لِلْقَنِيَةِ.

- وَالْحُبُوبُ.

- وَالثَّمَارُ.

- وَالْمَاشِيَةُ.

- وَعُرُوضُ التِّجَارَةِ.

❖ فَصْلٌ ❖

❖ وَأَمَّا نَصَابُهَا:

فَنِصَابُ الذَّهَبِ الْيَوْمَ: سَبْعَةُ عَشَرَ مِثْقَالًا.

وَنَصَابُ الْفِصَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَذَلِكَ خَمْسَةُ أَوَاقٍ، وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا جَدِيدَةً.

وَنَصَابُ الْحَرْثِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ.

وَنَصَابُ الْإِبِلِ خَمْسَةُ.

وَنَصَابُ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ.

وَنَصَابُ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ.

وَالْمُخْرَجُ مِنَ الْعَيْنِ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَمِنَ الْحَرْثِ إِنْ كَانَ بَعْلًا وَشِبْهَهُ فَالْعُشْرُ، وَإِنْ كَانَ سَقْيً بِالْدَّلْوِ فَنِصْفُ الْعُشْرِ.

وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ فَتُخْتَلَفُ مَقَادِيرُهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا.

وَأَمَّا مُسْتَحِقُّوهَا فَالْثَّمَانِيَةُ أَصْنَافٍ الْمَذْكُورَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَيَجِبُ دَفْعُهَا لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ بِالاجْتِهَادِ.

❖ فَضْلٌ ❖

وَأَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فَوَاجِبَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى الْمَشْهُورِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، وَاجِدًا لَهَا، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا⁽¹⁾.

وَتُؤَدَّى عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَرَابَةِ أَوْ بِالْمِلْكِ أَوْ بِالنِّكَاحِ.

(1) في نسخة: أو معتوها بدل أو مجنوننا، كما نبّه على ذلك الناسخ.

وَتَجِبُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْغَدُوِّ إِلَى
الْمُصَلِّي مِنْ قُوتِ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ صَاعًا بِصَاعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ
لِلْفُقَرَاءِ. وَلَيْسَ لِمَنْ يُعْطَى مِنْهَا قَدْرُ مَحْضُورٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

بَابُ فِي الْحَجِّ

اعْلَمْ وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ أَنَّ الْحَجَّ ⁽¹⁾ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ الَّذِي بِبَكَّةَ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ حُرٍّ مُسْتَطِيعٍ بِجَسَدِهِ وَزَادَ مُبْلَغٌ إِلَيْهِ وَطَرِيقٌ آمِنٌ، مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَفَرَائِضُهُ الَّتِي لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهَا أَرْبَعَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَهِيَ:

- النِّيَّةُ لَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ.

- وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ كَيْلًا.

- وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ.

- وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ عَقَبَ طَوَافِ الْقُدُومِ أَوْ طَوَافِ

الْإِفَاضَةِ.

(1) عياض: أصل الحج: الْقَصْدُ، وسميت هذه العبادة حجا لما كانت قصد موضع مخصوص من

الأرض. وقيل: الحج مأخوذ من التكرار والعود مرة بعد أخرى لتكرر الناس عليه، كما قال

تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥] أي: يرجعون إليه ويشوبون في كل عام،

ولأن الحج يكرّر وروده على البيت عند القدوم والإفاضة والوداع. (التنبيهات،

ج 2/ ص 518)

ابن عرفة: الْحَجُّ: عِبَادَةٌ يَلْزِمُهَا وَقُوفٌ بِعَرَفَةَ لَيْلَةَ عَاشِرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَطَوَافٌ ذِي طَهْرٍ أَخَصَّ

بِالْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ سَبْعًا بَعْدَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَسَعْيٌ مِنَ الصَّفَا لِلْمَرْوَةِ وَمِنْهَا إِلَيْهَا سَبْعًا بَعْدَ

طَوَافٍ كَذَلِكَ، لَا بِقَيْدٍ وَقْتِهِ، بِإِحْرَامٍ فِي الْجَمِيعِ. (المختصر الفقهي، ج 2/ ص 119)

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ، وَالتَّلْبِيَةِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ سُنَنٌ.
وَيَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْتِيَاظَ أَنْ يَنْوِيَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْوُجُوبَ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْوِيَ بِطَوَافِ الْقُدُومِ الْوُجُوبَ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ.

❖ فَصْلُ ❖

❖ وَسُنَنُهُ الَّتِي يَجِبُ الدَّمُ بِتَرْكِهَا سِتَّةَ عَشَرَ:

- الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ.
- وَالتَّلْبِيَةُ.
- وَطَوَافُ الْقُدُومِ.
- وَالرُّكُوعُ لَهُ.
- وَاتِّصَالُهُ بِهِ.
- وَتَعْجِيلُ السَّعْيِ عَقَبَهُ.
- وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ نَهَارًا.
- وَالْمَبِيتُ بِالْمُزْدَلِفَةِ.
- وَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.
- وَالْحَلُّ.
- وَالتَّعْجِيلُ بِذَلِكَ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ.
- وَالْمَبِيتُ بِمِنَى أَيَّامَهَا.

- وَرَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثَةَ فِيهَا.

- وَالرُّكُوعَ لَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ.

- وَاتَّصَلَهُ بِهِ.

- وَتَعَجَّلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ.

وَقِيلَ: الرَّمْيُ وَالْهَرْوَلَةُ فِي الثَّلَاثَةِ أَشْوَاطِ الْأَوَّلِ مِنْ طَوَافِ الْقُدُومِ، وَفِي

السَّبْعَةِ الْأَشْوَاطِ مِنْ بَطْنِ الْمَسِيلِ مَا بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ الَّذِينَ فِي جِدَارِ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

❖ فَضْلٌ ❖

❖ وَمَمْنُوعَاتُهُ أَيْضًا سِتَّةَ عَشَرَ:

- الْوَطْئُ فِي الْفَرْجِ.

- وَاسْتِدْعَاءُ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَطْئًا.

- وَعَقْدُ النِّكَاحِ لِغَيْرِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ.

- وَالْخُطْبَةُ.

- وَلُبْسُ الْمَخِيطِ لِلرِّجَالِ عَلَى الْعَادَةِ.

- وَتَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ.

- وَلُبْسُ الْخُفَّيْنِ وَالسَّبَاطِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النَّعْلَيْنِ.

- وَحَلْقُ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْجَسَدِ.

- وَقَصُّ الْأَظْفَارِ.

- وَإِزَالَةُ الشَّعَثِ عَنْ جَمِيعِ الْجَسَدِ.

- وَالطَّيِّبُ.

- وَالْأَصْطِيَادُ.

- وَقَتْلُ الصَّيْدِ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَادَهُ غَيْرُهُ.

- وَإِمْسَاكُهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَادَهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

- وَقَتْلُ الْقُمَّلِ وَسَائِرِ هَوَامِّ الْأَرْضِ إِلَّا الْمُؤْذِيَاتِ السَّبْعَ وَمَا أَشْبَهَهَا فِي

الْإِيذَاءِ وَهِيَ الْحَيَّةُ وَاللَّفْعَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْغُرَابُ
وَالْحِدَايَةُ.

- وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِمَحِلٍّ وَلَا لِمُحْرِمٍ أَنْ يَقْطَعَ شَيْئًا مِنْ شَجَرِ الْبَادِيَةِ وَلَا مِنْ

عُشْبِهَا وَلَا حَشِيشٍ مَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَحْشُ مِنْ الْحِلِّ خِيفَةَ قَتْلِ الدَّوَابِّ، فَإِنْ فَعَلَ وَسَلِمَ فَلَا

شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنَ الْهَوَامِّ أَطْعَمَ حَتَّى مِنْ طَعَامٍ لِفَقِيرٍ، وَجَائِزٌ رَعِي
ذَلِكَ لِلْحَيَوَانِ بِنَفْسِهِ دُونَ أَنْ يَحْشَهُ لَهُ.

وَأَمَّا نَقْضُ وَرَقِ الشَّجَرِ دُونَ تَكْسِيرِ أَغْصَانِهَا فَجَائِزٌ.

❖ فُضِّلُ ❖

وَصِفَةُ عَمَلِ الْحَجِّ أَنْ يَبْدَأَ إِذَا هُوَ وَصَلَ الْمِيقَاتِ أَنْ يَغْتَسِلَ غُسْلًا كَغُسْلِ

الْجَنَابَةِ، ثُمَّ يَلْبَسُ ثَوْبَيْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ نَافِلَةً، ثُمَّ يَنْوِي فِي قَلْبِهِ مَا

شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ⁽¹⁾، ثُمَّ يُلَبِّي وَذَلِكَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ إِنْ كَانَ رَاكِبًا، أَوْ

(1) لم يحدد الإمام ابن عرفة العُمْرَةَ، وحدَّها الشيخ الرصاع بقوله: عِبَادَةٌ يُلْزَمُهَا طَوَافٌ وَسَعْيٌ فِي

إِحْرَامٍ جُمِعَ فِيهِ بَيْنَ حَلٍّ وَحَرَمٍ. (الهداية الكافية، ج 1/ ص 180)

حِينَ يَأْخُذُ فِي الْمَشْيِ إِنْ كَانَ رَاجِعًا، رَافِعًا صَوْتَهُ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ، وَيَتَعَاهَدُ التَّلْبِيَةَ فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ وَعِنْدَ كُلِّ ذِي شَرَفٍ وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ الرَّفَاقِ وَبِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ مِنًى.

وَلَفْظُ التَّلْبِيَةِ أَنْ يَقُولَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

فَإِذَا عَزَمَ عَلَى دُخُولِ مَكَّةَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلطَّوَافِ مِنْ غَيْرِ تَدَلُّكٍ، فَإِذَا بَلَغَ الْمَسْجِدَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلطَّوَافِ مِنْ غَيْرِ تَدَلُّكٍ أَيْضًا، وَأَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ، قَالَ «ابْنُ حَبِيبٍ»، فَإِذَا شَاهَدَ الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ فَحِينًا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ. اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَكَرَّمَهُ، وَمَنْ حَجَّ إِلَيْهِ أَوْ اعْتَمَرَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً».

وَتَقُولُ عِنْدَ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ: «اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ مُحَمَّدٍ نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، اللَّهُمَّ إِلَيْكَ بَسَطْتُ يَدَيَّ، وَفِيمَا عِنْدَكَ عَظُمَتْ رَغْبَتِي، فَاقْبَلِ اللَّهُمَّ تَوْبَتِي وَأَقِلْ عَثْرَتِي، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَسَعْيًا مُبَارَكًا مَشْكُورًا، وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ، بِفَضْلِكَ يَا غَفُورُ. اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشُّكِّ وَالشَّرِّ وَالشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ، اللَّهُمَّ ظِلِّني تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ بِفَضْلِ مُحَمَّدٍ نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ عِنْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَهُوَ يَهْرُوْلُ:
«اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ الْأَجَلُّ
الْأَعْظَمُ».

فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا يَبْدَأُ بِهِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَيَقْبَلُهُ فِيهِ إِنْ
قَدَرَ، وَلْيَزَاحِمْ عَلَى ذَلِكَ بِرَفْقٍ وَتَلَطُّفٍ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِضَرٍّ يَكْفِيهِ
أَنْ يُحَازِيَهُ وَيُكَبِّرَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ.

وَيَنْوِي بِطَوَافِ الْقُدُومِ الْوُجُوبَ كَمَا تَقَدَّمَ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ، ثُمَّ يَطُوفُ
وَالْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَيَهْرُوْلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَشْوَاطِ الْأُولَى إِنْ قَدَرَ، وَيَمْشِي فِي
بَاقِيهَا.

فَإِنْ وَقَفَتْ لِلدُّعَاءِ وَأَنْتَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْبَيْتِ وَتَزَحَّزَحْتَ عَنْ مَقَامِكَ
وَوَجْهَكَ إِلَى الْبَيْتِ فَارْجِعْ إِلَى مَكَانِكَ، وَاجْعَلِ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِكَ وَطُفْ.
وَيُشْتَرَطُ فِي الطَّوَافِ الطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَمُؤَالَاةِ عَمَلِهِ،
وَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ، وَيُكَبِّرُ مَهْمَا حَازَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَقْبَلُهُ إِنْ
قَدَرَ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ فَلَا يُقْبَلُهُ فِيهِ وَلَكِنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى فِيهِ
مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ كَبَّرَ إِذَا حَازَاهُ وَانْصَرَفَ وَأَجْرَاهُ.
وَأَمَّا الرُّكْنَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَلَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا،
فَإِذَا أَكْمَلَ طَوَافَهُ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ وَيُكَبِّرُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ كَبَّرَ

وَانْصَرَفَ إِلَى الْمَقَامِ وَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ إِنْ قَدَرَ، وَإِلَّا فَلْيُصَلِّ حَيْثُ شَاءَ مِنْ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا كَبَّرَ وَانْصَرَفَ.

ثُمَّ يَخْرُجُ عَقِبَ رُكُوعِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَانٍ إِلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةِ يَسْعَى بَيْنَهُمَا، فَيَبْدَأُ بِالصَّفا فَيُصْعِدُ عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ وَيَنْوِي وَجُوبَ السَّعْيِ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، ثُمَّ يُكْرِرُ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالِدُعَاءَ هَكَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَهْبِطُ سَائِرًا إِلَى الْمَرْوَةِ وَيَفْعَلُ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ عَلَى الصَّفا حَتَّى يَقِفَ أَرْبَعًا عَلَى الصَّفا وَأَرْبَعًا عَلَى الْمَرْوَةِ، فَيَتِمُّ لَهُ بِذَلِكَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ بَيْنَهُمَا.

وَيَهْرُولُ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ كَمَا تَقَدَّمَ إِنْ قَدَرَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِذَا أَتَمَّ سَعْيَهُ عَادَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ التَّلْبِيَةِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ، وَلَا يَزَالُ يُلَبِّي عَلَى مَا تَقَدَّمَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَيَرْوِحُ إِلَى مُصَلَّاهَا فَحِينَئِذٍ يَقْطَعُهَا، ثُمَّ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ بَعْدَ سَعْيِهِ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الطَّوَافِ وَالذِّكْرِ وَمُشَاهَدَةِ الْبَيْتِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى مَنَى يَوْمَ الثَّامِنِ، وَيَنْزِلُونَ بِهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، ثُمَّ يَرْتَحِلُونَ مِنْهَا إِلَى عَرَفَةَ.

فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الزَّوَالِ اغْتَسَلَ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جَسَدِهِ وَيُمِيطُ بِيَدَيْهِ عَلَى جَسَدِهِ مَرًّا رَفِيقًا مِنْ غَيْرِ تَدَلُّكٍ، ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ مَعَ

الإمام، فَإِذَا صَلَّى الإمام وَرَاحَ إِلَى مَوْقِفِ الدُّعَاءِ رَاحَ مَعَهُ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ لَهُ لِيَقْرُبَ مِنْهُ وَيَسْتَمِعَ كَلَامَهُ، وَإِلَّا فَحَيْثُ مَا وَقَفَ مِنْ عَرَفَةَ أَجْزَأُهُ.

وَلْيَكُنْ فِي حَالِ دُعَائِهِ خَاشِعًا خَائِفًا وَجَلًّا مُتَذَلِّلًا مُتَذَكِّرًا بِذَلِكَ الْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فِي الْمَحْشَرِ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ دَاعِيًا وَعَلَى مَا فَرَّطَ فِيهِ مِنْ أَوْقَاتِهِ فِي اللَّهْوِ وَالْبَطَالَةِ بَاكِيًا.

وَلْيَكُنْ فِي وَقُوفِهِ رَاكِبًا إِنْ قَدَرَ، وَإِلَّا فَقَائِمًا، ثُمَّ يَسْتَرِيحُ إِذَا عَيِيَ وَيَرْجِعُ إِلَى الْقِيَامِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَيَنْوِي حِينَئِذٍ الْوُجُوبَ بِوُقُوفِهِ، ثُمَّ يَدْفَعُ بِدْفَعِ الإِمَامِ وَيَرْتَفِقُ فِي مَشْيِهِ لِئَلَّا يُؤْذِيَ النَّاسَ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً حَرَكَ دَابَّتَهُ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُزْدَلِفَةَ فَيَجْمَعُ بِهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ قَبْلَ أَنْ يَحُطَّ رَحْلَهُ إِنْ أَمَكَنَ، وَإِلَّا فَبَعْدَ ذَلِكَ.

فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى الصُّبْحُ ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَوَقَفَ بِهِ لِلذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ إِلَى قُرْبِ طُلُوعِ الشَّمْسِ، ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَى مَنًى وَيُحَرِّكُ دَابَّتَهُ فِي بَطْنِ مُحَسَّرٍ إِنْ كَانَ رَاكِبًا، وَيُسْرِعُ فِي مَشْيِهِ إِنْ كَانَ مَاشِيًا، فَإِذَا أَتَى مَنًى وَقَفَ⁽¹⁾ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا إِنْ أَمَكَنَهُ لِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ إِنْ كَانَ رَاكِبًا فَرَاكِبًا وَإِنْ كَانَ مَاشِيًا فَمَاشِيًا، يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصْعَدَ إِلَيْهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَيَسْتَقْبِلَ الْجَمْرَةَ وَيَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَحْذَرُ أَنْ يَرْمِيَ الْبُنْيَانَ وَالْجِدَارَ الْمَبْنِيَّ هُنَاكَ.

(1) فِي نَسَخَةٍ: ذَهَبَ بَدَلَ وَقَفَ، كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ النَّاسِخُ.

فَإِذَا رَمَى الْجِمَارَ وَفَرَّغَ مِنَ الرَّمْيِ رَجَعَ إِلَى مَنًى، وَلَيَتَلَطَّفُ فِي حَالِ رُجُوعِهِ
لِتَلَا يُؤْذِي النَّاسَ.

ثُمَّ إِذَا نَزَلَ بِمَنًى نَحَرَ مَا مَعَهُ مِنْ هَدْيٍ أَوْ ذَبَحَهُ، ثُمَّ حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ قَصَّره، فَإِذَا
فَرَّغَ مِنْ حَلْقِهِ لَبَسَ الْمَخِيطَ وَذَهَبَ إِلَى طَوَافِ الْإِفَاضَةِ.

وَلَا يَمَسُّ طَبِيبًا، وَلَا يَطَأُ النِّسَاءَ، وَلَا يَسْتَدْعِي شَيْئًا مِنَ الْمَنِيِّ حَتَّى يَطُوفَ،
فَإِذَا طَافَ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الطَّوَافِ لَمْ يَسْعَ عَقِبَهُ إِنْ كَانَ قَدْ سَعَا
بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ.

وَيَفْعَلُ فِي طَوَافِهِ مِنْ تَقْيِيلٍ وَاسْتِيلَامٍ وَتَكْبِيرٍ وَرُكُوعٍ بَعْدَهُ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ فِي
طَوَافِ الْقُدُومِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ بِمَكَّةَ شَيْئًا مِنَ
الصَّلَوَاتِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى مَنًى، فَيُصَلِّيَ بِهَا الظُّهْرَ إِنْ أَمَكَنَهُ، وَإِلَّا صَلَّى فِي
أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ، ثُمَّ يَلْزُمُهُ الْمُقَامُ بِهَا لَيَالِيهَا لِيَرْمِيَ بِهَا الْجِمَارَ الثَّلَاثَةَ.

وَوَقْتُ الرَّمْيِ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنْ رَمَى بَعْدَ
الصَّلَاةِ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ لَمْ يُجْزِهِ.

وَيُطْلَبُ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ التَّرْتِيبُ وَالتَّكْبِيرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَكَذَلِكَ الدُّعَاءُ
بَعْدَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ الْأُولَى وَالْوُسْطَى، فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ إِذَا أَرَادَ رَمْيَ الْجَمْرَتَيْنِ،
وَيَجْعَلُ الْجَمْرَةَ أَمَامَهُ وَيَرْمِيهَا هَكَذَا، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ رَمْيِهَا تَقَدَّمَ أَمَامَهَا وَجَعَلَهَا
خَلْفَهُ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ
فِي الْوُسْطَى.

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِطَالَةُ الدَّعَاءِ بِنَحْوِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَإِذَا فَرَغَ هَبَطَ إِلَى الْوُسْطَى وَجَعَلَهَا أَمَامَهُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى، ثُمَّ يَرْمِيهَا وَيُكَبِّرُ أَيْضًا مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ رَمِي الْوُسْطَى وَتَقَدَّمَ أَمَامَهَا وَدَعَا مِثْلَ مَا دَعَا فِي الْجَمْرَةِ الْأُولَى، فَإِذَا فَرَغَ أَتَا الْجَمْرَةَ الْأَخِيرَةَ وَهِيَ الْجَمْرَةُ الَّتِي تَلِي مَكَّةَ، وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ يَرْمِيهَا أَيْضًا مِنْ أَسْفَلِهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي فَيَسْتَقْبِلُهَا بِوَجْهِهِ، فَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، فَيُكَبِّرُ أَيْضًا مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

فَإِذَا فَرَغَ انْصَرَفَ لِضَيْقِ الْمَوْضِعِ، وَلَا يَدْعُو كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِثْلَ مَا ذَكَرْنَا، فَإِذَا رَمَى فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ انْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ وَنَزَلَ بِالْمَحْصَبِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ.

وَلْيَكُنْ دُخُولُهُ مَكَّةَ لَيْلًا ثُمَّ يُقِيمُ بِهَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ، وَيَكْثُرُ مِنَ الطَّوَافِ إِنْ قَدَرَ، فَإِذَا أَرَادَ الرُّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ طَافَ طَوَافَ الْوَدَاعِ، وَلَا يَهْرُولُ، فَإِذَا فَرَغَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ بِإِثْرِ الطَّوَافِ أَوْ قُرْبَ ذَلِكَ، فَإِنْ طَالَ مَقَامُهُ عَادَ إِلَى الطَّوَافِ، وَمَنْ نَسِيَهُ حَتَّى خَرَجَ رَجَعَ لِفِعْلِهِ مَا لَمْ يَبْعُدْ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ بِالرُّجُوعِ.

❖ فُضِّلُ ❖

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ مَدِينَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا، صَلَّى اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَجَنَّتِكَ، وَأَعِزَّنِي مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

ثُمَّ يَأْتِي الرُّوضَةَ الْكَرِيمَةَ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ، فَيُصَلِّي فِيهَا تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ بِالْقَبْرِ لِأَنَّهَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، فَإِنْ رَكَعَ فِي غَيْرِ الرُّوضَةِ أَجْرَاهُ، وَفِي الرُّوضَةِ أَفْضَلُ.

وَيَدْعُو بِمَا تيسَّرَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَالْقِنْدِيلِ عَلَى رَأْسِهِ إِنْ تيسَّرَ لَهُ ذَلِكَ، وَيَدْنُو مِقْدَارَ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، وَيُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَدْعُو بِمَصَالِحِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ أَجْمَعِينَ.

وَلَفْظُ السَّلَامِ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ»، وَيُسَلِّمُ بِكُلِّ تَحِيَّةٍ فِيهَا تَعْظِيمٌ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا صَفْوَةَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ، يَا رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَاتَمَ النَّبِيِّينَ».

ثُمَّ تُصَلِّي عَلَيْهِ فَتَقُولُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ»، وَتُكثِّرُ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرًا.

وَتَكُونُ بَيْنَ يَدَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُظْهِرًا لِلْسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَالتَّذَلُّلِ وَالتَّوَاضُعِ وَالانْكِسَارِ وَالْحَاجَةِ وَالْفَقْرِ وَاللَّجَأِ وَالْإِعْتِدَارِ، فَإِنَّهُ وَسِيلَةُ أَبِيكَ آدَمَ إِلَى اللَّهِ قَبْلَكَ، فَكَيْفَ بِكَ؟!

وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمَعُ أَقْوَالَكَ، وَيَرَى أَفْعَالَكَ، وَلَا يَتَغَبَّنُ⁽¹⁾ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ إِلَّا جَاهِلٌ مَحْرُومٌ لَا يَعْرِفُ قَدْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثُمَّ تَتِيَامَنُ قَلِيلًا وَتُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ تَتِيَامَنُ قَلِيلًا
وَتُسَلِّمُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَدْعُو لَهُمَا وَتَسْأَلُ رَبَّكَ
بِفَضْلِهِمَا، فَإِنَّهُمَا بَرَّانِ مُطِيعَانِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَتُكَثِّرُ الدُّعَاءَ وَالصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَذَلِكَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا
دُمْتَ مُقِيمًا بِهَا إِذْ ذَاكَ وَقْتُ غَنِيمَةٍ لَا يُدْرِكُ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ وَلَا يُبْلَغُ إِلَيْهِ فِي
كُلِّ الْأَزْمَانِ.

وَلَا تَدْعُ زِيَارَةَ قُبُورِ الشُّهَدَاءِ أَهْلِ أَحَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِأَنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ نَبَعَ
بَيْنَهُمْ وَاسْتَوْدَعَ عَنْدهُمْ، وَاسْتَشْفَعَ بِهِمْ وَوَدَّعَ أَمَانَتَكَ عَنْدهُمْ لِأَنَّ الْأَمَانَةَ لَا
تُودَّعُ إِلَّا عِنْدَ آمِينَ.

جَعَلَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْمُتَّقِينَ الْفَائِزِينَ الْآمِنِينَ الْهَادِينَ الْمُهْتَدِينَ، الَّذِينَ لَا
خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، نَحْنُ وَجَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ، بِجَاهِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، آمِينَ
آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

كَمَلِ التَّقِيدُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(1) في نسخة: يغتر بدل يتغبن، كما نبه على ذلك الناسخ. وقد يكون المراد من التغبن: الغفلة
والنسيان.

فَهْرِسْتَن

3.....	مقدمة المعتني بالكتاب.....
5.....	ترجمة موجزة للإمام أبي محمد الشيباني.....
9.....	النسخة المعتمدة.....
12.....	النص المحقق من شُرُوطِ التَّكْلِيفِ.....
13.....	المكْلَفُ مخاطب بأربعة أشياء.....
14.....	مدارك الشريعة الإسلامية.....
15.....	أقسام الحكم الشرعي.....
16.....	أقسام المستحب.....
16.....	أقسام السُّنَنِ.....
18.....	فَصْلٌ: فِي قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ.....
20.....	فَصْلٌ: فِي أَقْسَامِ الطَّهَّارَةِ.....
21.....	فَصْلٌ: فِي الطَّهَّارَةِ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَخْبَاثِ.....
21.....	- أَقْسَامُ الطَّهَّارَةِ مِنَ الْأَحْدَاثِ.....
21.....	- أَقْسَامُ الطَّهَّارَةِ مِنَ الْأَخْبَاثِ.....
21.....	- أَقْسَامُ الطَّهَّارَةِ مِنَ الْفَضَلَاتِ.....
23.....	فَصْلٌ: فِي أَقْسَامِ الْوُضُوءِ الشَّرْعِيِّ.....
23.....	- الوضوء الواجب.....
24.....	- الوضوء السنة.....

24.....	- الوضوء الفضيلة.
25.....	- الوضوء المباح.
25.....	- الوضوء الممنوع.
25.....	فَصْلٌ: في شروط وفروض وسنن وفضائل ومكروهات ومفسدات الوضوء....
25.....	- شروط وجوب الوضوء.
26.....	- فرائض الوضوء.
27.....	- سنن الوضوء.
28.....	- فضائل الوضوء.
30.....	- مكروهات الوضوء.
31.....	فَصْلٌ: في نواقض الوضوء.
31.....	- الأحداث.
32.....	- الأسباب.
33.....	فَصْلٌ: في أقسام الغُسلِ الشَّرْعِيِّ.
33.....	- فَرَائِضُ الغسل.
34.....	- سنن الغسل.
34.....	- فضائل الغسل.
35.....	- مكروهات الغسل.
35.....	- موجبات الغسل.
36.....	فَصْلٌ: في التيمم.
36.....	- شروط وجوب التيمم.
37.....	- فَرَائِضُ التيمم.

38.....	- سنن التيمم.....
38.....	- فضائل التيمم.....
38.....	- مكروهات التيمم.....
39.....	- مفسدات التيمم.....
39.....	فَصْلٌ: في أحكام النجاسة وأقسامها.....
41.....	فَصْلٌ: في أقسام المياه.....
42.....	فَصْلٌ: في حقيقة الاستنجاء.....
43.....	فَصْلٌ: في آداب الاستنجاء.....
43.....	فَصْلٌ: في حقيقة الاستجمار.....
44.....	فَصْلٌ: في آداب قضاء الحاجة.....
48.....	فَصْلٌ: في أحكام المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.....
49.....	فَصْلٌ: في أحكام الرعاف.....
49.....	فَصْلٌ: في أقسام دَمِ الرَّعَافِ.....
50.....	فَصْلٌ: في الحيض.....
51.....	فَصْلٌ: في أقسام النساء بالنسبة للحيض.....
52.....	فَصْلٌ: في النفاس.....
53.....	بَابٌ فِي الصَّلَاةِ.....
54.....	أوقات الصلاة من قضاء وأداء.....
55.....	أحكام الصلوات.....
55.....	فَصْلٌ: في الصَّلَوَاتِ الْمَنْهِيَّةِ عَنْ فِعْلِهَا.....
56.....	فَصْلٌ: في شروط وفروض وسنن وفضائل ومكروهات ومفسدات الصلاة.....

56	- شروط وجوب الصلاة.....
56	فَصْلٌ: في فرائض الصلاة.....
60	فَصْلٌ: في سنن الصلاة.....
62	فَصْلٌ: في فضائل الصلاة.....
63	فَصْلٌ: في مكروهات الصلاة.....
68	فَصْلٌ: في مفسدات الصلاة.....
71	فَصْلٌ: في صلاة الجمعة.....
71	- شروط وجوب وصحة صلاة الجمعة.....
72	فَصْلٌ: في السنن المختصة بصلاة الجمعة.....
72	فَصْلٌ: في الفضائل المختصة بصلاة الجمعة.....
73	فَصْلٌ: في المنهيات المختصة بصلاة الجمعة.....
74	فَصْلٌ: في المفسدات المختصة بصلاة الجمعة.....
74	فَصْلٌ: في أحكام صلاة الجماعة.....
74	- سنن صلاة الجماعة.....
75	- صفات الإمام الواجبة.....
75	- صفات الإمام المستحبة.....
76	- صفات الإمام المكروهة.....
77	فَصْلٌ: في الوظائف التي يُطالبُ الإمامُ بالتزامها.....
77	- وظائف المأموم.....
78	فَصْلٌ: في منهيّات صلاة الجماعة.....
78	فَصْلٌ: في أحكام صلاة الجنازة.....

78	- فروض صلاة الجنازة.....
79	فَصْلٌ: في سنن وآداب صلاة الجنازة.....
80	فَصْلٌ: في ممنوعات صلاة الجنازة.....
81	فَصْلٌ: في حقوق الموتى على الأحياء من المسلمين.....
81	- سنن غسل الميت.....
82	فَصْلٌ: في مستحبات غسل الميت.....
82	فَصْلٌ: في سنن تكفين الميت.....
83	فَصْلٌ: في مستحبات تكفين الميت.....
83	فَصْلٌ: في ممنوعات تكفين الميت.....
84	فَصْلٌ: في سنن دفن الميت.....
84	فَصْلٌ: في مستحبات دفن الميت.....
84	فَصْلٌ: في ممنوعات دفن الميت.....
86	بَابٌ فِي الصَّوْمِ.....
87	فَصْلٌ: في فرائض الصوم.....
87	فَصْلٌ: في سنن الصوم.....
88	فَصْلٌ: في مستحبات الصوم.....
89	فَصْلٌ: في مكروهات الصوم.....
90	فَصْلٌ: في مفسدات الصوم.....
91	فَصْلٌ: في موجبات الفطر.....
91	فَصْلٌ: في الكفارة.....
92	بَابٌ فِي الرُّكَاةِ.....

92	- شروط وجوب الزكاة.....
92	- شروط إجزاء الزكاة.....
93	فَصْلٌ: في ممنوعات الزكاة.....
94	فَصْلٌ: في آداب الزكاة.....
94	فَصْلٌ: في الأموال التي تجب فيها الزكاة.....
94	فصل: نصاب الزكاة.....
95	فصل: زكاة الفطر.....
97	بَابٌ فِي الْحَجِّ.....
97	فصل: في فرائض الحج.....
98	فَصْلٌ: في سنن الحج.....
99	فَصْلٌ: في ممنوعات الحج.....
100	فَصْلٌ: في صفة عمل الحج.....
106	فَصْلٌ: آداب زيارة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم.....
109	- الفهرس.....

يُصَلِّي عَلَى الْمُنَافِقِينَ تَأْذِيًا لَهُمْ وَرَدْعًا لِمِثَالِهِمْ، فَكَانَ ذَلِكَ سُنَّةً فِي كُلِّ مَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ
الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ. (شرح الرسالة، مخ/ ص 75)

(2) الشَّيْبِيُّ: ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَى مَنْ اسْتَهْلَّ صَارِخًا وَعُلِمَتْ حَيَاتُهُ بِوَجْهِ مَا،
وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ مِنْ سَقَطٍ أَوْ غَيْرِهِ. (شرح الرسالة، مخ/ ص 80)



المغربية لطباعة وإشهار الكتاب

22، نهج المقاولين - المنطقة الصناعية الشرقية - أريانة - تونس
الهاتف : 216 70 837 683 + - الفاكس : 216 70 838 975 +

شروط التكليف

د. أحمد محمد العبد

تونس